6

دورية دراسات المرأة

نساء حركة المقاومة حماس والموقف من النساء الإستشهاديات
إصلاح جاد

يا نساء غزة... علمونا بعض ما عندكن...
هديل قزاز

العنف الاقتصادي تجاه النساء الفلسطينيات في مناطق ألـ ٤٨ (مهجّرات الداخل - صفورية كحالة)
همّت زعبي

العنف الداخلي: ممارسات الأمن في الضفة الغربية وغزة
خديجة حسين نصر

ممارسات الاحتلال وتأثيرها على النساء الفلسطينيات في القدس
ساما عويضة

توجهات السلطة اتجاه قضايا العنف ضد المرأة "الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة" ٢٤-٢٥، آذار ٢٠١٠
فاتنة وظائفي

ملخّص ثلاث دراسات حول العنف

معهد دراسات المرأة

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

دوريـــــــة دراســـــــات الـــمـــرأة

المجلد 6 ❖ 2010

دورية سنوية لدراسات المرأة
والنوع الاجتماعي

معهد دراسات المرأة

جامعة بيرزيت

المحرران:
أميرة سلمي (بالعربية)
بني جونسون (بالانجليزية)
هيئة التحرير: إصلاح جاد، ريما حمامي، أيلين كتاب

حقوق الطبع محفوظة **لمعهد دراسات المرأة**

منشورات معهد دراسات المرأة، عام ٢٠٠٤
صندوق بريد: ١٤، بيرزيت، فلسطين
تلفون: ٠٢-٢٩٨٢٩٥٩
فاكس: ٠٢-٢٩٨٢٩٥٨

للمزيد من المعلومات: http//home.birzeit.edu/wsi

السعر:
٢٠ شيقلا (محلياً)
٨ دولارات (دولياً)

تصميم: Palitra Design
طباعة: ستوديو ألفا

قائمة المحتويات

مقدمة ٥

مقالات

نساء حركة المقاومة حماس ١٠
والموقف من النساء الإستشهاديات
إصلاح جاد

يا نساء غزة... علمونا بعض ما عندكن... ..... ٣٠
هديل قزاز

العنف الاقتصادي تجاه النساء الفلسطينيات ٥٣
في مناطق ألـ ٤٨
(مهجّرات الداخل – صفورية كحالة)
همّت زعبي

العنف الداخلي: ممارسات الأمن في الضفة الغربية وغزة ٦٤
خديجة حسين نصر

ممارسات الاحتلال وتأثيرها على النساء الفلسطينيات في القدس ٧١
ساما عويضة

توجهات السلطة اتجاه قضايا العنف ضد المرأة ٧٨
"الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة" ٢٤-٢٥، آذار ٢٠١٠
فاتنة وظائفي

ملخّص ثلاث دراسات حول العنف ٨٥

مقدمة

في انطباعاتها حول المائدة المستديرة مع أسيرات مفرج عنهن، والتي كانت ختام جلسات المؤتمر السنوي الثاني لمعهد دراسات المرأة (٢٣-٢٥ مارس ٢٠١٠)، تشير ريما حمامي (أنظر أدناه) ليس فقط لشجاعتهنٍ في مقاومة الإذلال وسوء المعاملة في السجون الإسرائيلية، وإنما أيضاً للمعضلات التي يواجهنها - بما في ذلك العزل الاجتماعي، الإدانة واللوم- لدى محاولة بناء حيواتهن المستقبلية بعد الاعتقال. إنه لَتذكيرٌ بالغ الأهمية بأن العنف يمكن أن يكمن في اللامبالاة التي يبديها المجتمع أو الفشل في الفهم والتعلّم من خبرات من تعرّضن(أو تعرّضوا) للعنف الكولونيالي أو لأشكال أخرى من العنف.

كان هذا المؤتمر محاولةً للتواصل، لفهم ومعالجة عمليات العنف في جوانبها المتعدِّدة من خلال استكشاف موضوع المؤتمر، "تشكلات العنف في الواقع الفلسطيني: الاستعمار، ممارسات القوَة، والنوع الاجتماعي". كما يذكّرنا طلال أسد(اقتباس جونسون في هذا المجلد)، ليس العنف الداخلي والخارجي تصنيفين منفصلين وإنما هنالك "فضاء تاريخي حيث يتم تداول العنف"، وفي هذا السياق من الجليّ أن هذا الفضاء كولونيالي. بالتالي، فقد هدف منظمو المؤتمر لمقاربة متكاملة يتم من خلالها الربط ما بين العنف الاستعماري، القومي والمنزلي مع الأخذ في الاعتبار خصوصية كلٍّ شكل من أشكال العنف تلك.

ضمن المقالات المفردة في القسم الإنجليزي من هذا العدد من المجلة، تأخذنا كلٌّ من ستيفانيا باندولفو(أستاذة الأنثروبولوجيا في جامعة كاليفورنيا في بيركلي) ودوبرافكا زاركوف (أستاذة في دراسات الجندر، التنمية والنزاع في معهد الدراسات الإجتماعية في " ذا هييج" - هولندا) ما وراء حدود فلسطين فتعود إلينا بمقاربات مفاهيمية وأسئلة حول النوع الاجتماعي والنزاع العنفي، من ناحية زاركوف، كما الدمار والصدمة في عمل باندولفو. تستعين باندولفو بنص رئيسي لفرانز فانون للنظر في مثل هذه الصدمات بين الشباب المغربي، في حين تقدِّم زاركوف مداخلة حول المفاهيم النسوية السائدة حول الحرب في سياق تطورها التاريخي في مختلف مواقع الصراع(سواءً في الغرب أو الجنوب)، ضمن أشكال مختلفة من الحرب والصراع.

من الأوراق الأخرى التي نشرت في القسم الإنجليزي من هذا العدد من المجلة نطّلع على ورقة اعتماد مهنّا الهامّة التي تستكشف كيف يستجيب الأزواج والزوجات الذين يعيشون في غزة ظروف الفقر والعلاقات الأسرية الهشّة للعنف الذي يدور حولهم، ومن ثمّ كيف يستجيبون لتأثيرات الحصار الإسرائيلي، وكيف تتأثر ديناميات العائلة والنوع الاجتماعي بهذا الحصار.

في "تقرير حول غزة"، تُظهِر ورقتان في مسح للأُسَر، تم إجراؤه بعد

الحرب الإسرائيلية على غزة، النتائج الجندرية المستمرة للنزاع الكولونيالي على العائلات الغزية. قدّمت ريتا جقمان (من معهد الصحة العامة والمجتمعية) ورقة بعنوان "الأزمة الإنسانية والمعاناة الاجتماعية في قطاع غزة: مقارنة أوّلية بين النساء والرجال" مستخدمة نتائج مسح كان معهد الصحة قد أجراه، أما ريما حمامي من معهد دراسات المرأة فقامت بعرض وتحليل أصوات نساء، رجال وشباب من مجموعات بؤرية في سياق مسح النوع الاجتماعي القوى العاملة والأسر أجرته اليونيفم في آذار ٢٠٠٩.

وتقدم مساهمة بني جونسون (في القسم الإنجليزي) نظرة على "المفارقة في منهجية عمل الشرطة المدنية الفلسطينية" في الوقت الذي لا يعترف فيه الاحتلال الإسرائيلي بالمدنيين وحيث أن هكذا منهجية هي جزء لا يتجزأ من بُنى أمنيّة أكبر.

حفاظاً على التزامنا في نشر ما ينتجه طلاب الماجستير من أبحاث - والتزاماً منا في التركيز على موضوعة العنف في هذا العدد من المجلة- يسرّنا أن ننشر مقتطفات من أطروحة الماجستير لبيناز سميري-بطراوي التي تفحص من خلالها ردّات فعل الجمهور من النساء والرجال الفلسطينيين على فيلم وثائقي حول جرائم "الشرف"(٢٠٠٨)

يحفل القسم العربي من هذا العدد بمعظم الأوراق المقدَّمة في المؤتمر من أكاديميين، باحثين وناشطين(من المنظمات غير الأهلية) فلسطينيين استكشفوا من خلالها التأثيرات المتعدّدة للعنف. ففي ورقتها الغنيّة بالتجربة العينية "نساء حركة المقاومة حماس والموقف من النساء الإستشهاديات"، أطلّت إصلاح جاد على موضوع لطالما تم تناوله كـ "كليشيه" بنوع من الإثارة في الصحافة الغربية. جديرٌ بالتذكير أنّ جاد هي واحدة من الباحثين القِلّة الذين أجروا أبحاثاً متواصلة حول النساء في الحركات الإسلامية في فلسطين.

وإذ نأسف لغياب الباحثين الذين يقطنون غزة، فإن المؤتمر حاول التركيز بقوّة على غزة وتأثيرات العنف المتعددة، بالأخص الحصار، العقوبات المفروضة والحرب على الرجال، النساء والأطفال هناك. قدّمت هديل قزاز، بالنيابة عن مركز شؤون المرأة في غزة(مؤسسة نسوية رئيسية) أصوات النساء الغزيات في ورقتها، "يا نساء غزة: علّمونا بعض ما عندكن". كما يُستشفّ من العنوان، تركز قزاز على القوى الكامنة والقدرات التي تمتلكها النساء الغزيات في كفاحهن ضد الصعاب غير العادية، أكثر مما على وضعهن كضحايا. أما همّت زعبي، من مدى الكرمل (مركز بحثي فلسطيني في حيفا) فقدّمت محاولة في الكشف عن "العنف الاقتصادي تجاه النساء الفلسطينيات في مناطق الـ ٤٨ – مهجّرات الداخل صفّورية كحالة دراسية".

من ناحيتها فتحت فاتنة وظائفي، من وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، الباب واسعاً أمام بُعدٍ هامّ في السياسة العامة، إذ عرضت "الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة وتوجهات السلطة" تجاه هذه القضايا، محفِّزةً نقاشاً حيوياً بين الحاضرات والحاضرين في المؤتمر. وتزوّدنا خديجة حسين (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان) بمتابعة مفصّلة ومتّزنة للعنف الداخلي المُمارَس في السياق الفلسطيني. ففي ورقتها "العنف الداخلي: ممارسات الأمن في الضفة الغربية وغزة"، استندت الباحثة إلى مصادر المعلومات الغنية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والتقارير الشهرية والسنوية التي أنجزتها.

أخيراً، يزوّدنا القسم العربي من الدوريّة بملخّص لأوراق ثلاثة وحّدها موضوع العنف على أساس النوع الاجتماعي في فلسطين؛ أوّلها ورقة أهيلة شومر (مركز سوا) التي عرضت نتائج دراسة رائدة حول تجارة الجنس بعنوان "الاتجار بالنساء والفتيات الفلسطينيات والبغاء

القسري - نماذج لعبودية العصر". قدّمت نجوى ياغي (مؤسسة مفتاح) دراسة حول العنف المتعلّق بالنوع الاجتماعي صدرت عام ٢٠٠٤، في حين ناقشت عفاف زبدة بحثها حول العنف المنزلي في محافظة طولكرم. في الملخّص نفرد متسعاً لجداول إحصائية تم اقتطافها من عرضٍ إحصائي قدّمه أشرف حمدان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - PCBS) تناول مسحاً للعنف المنزلي قام به مركز الإحصاء عام ٢٠٠٥.

أخذا في الاعتبار أن مسحاً وطنيّاً واحداً فقط قد أُجري حول العنف المنزلي، فإنّ تصوّرات العديد من النساء والرجال الفلسطينيين التي تعتبر العنف المنزلي في ازدياد، بالأخص بين التجمعات التي تعيش ظروفاً غير آمنة، لا يمكن تأكيدها وإثباتها في إحصاءات صارمة. بالتالي هنالك إشكالية في آفاق العمل الموحّد من جانب المجتمع، نظام الحكم والجماعات. بعض هذه التعقيدات تنبع من الأزمة التي تعتمل داخل المشروع الوطني الفلسطيني – تقويض حالة التضامن التي يحتاجها المجتمع ونظام الحكم لمعالجة قضايا من هذا النوع. لكن التطوّرات الدولية الحاصلة منذ عام ١٩٩٠ تشكّل تحدّياً إذا أخذنا في الاعتبار الآثار (النتائج- المفاعيل-) العديدة في فلسطين لما تسميه ليلى أبو لغد "الحياة الاجتماعية الفاعلة (النشطة) لحقوق النساء المسلمات" حيث يتم تداول الخطاب الدولي حول وضع و"حقوق النساء العربيات والمسلمات في الإعلام المؤسسات والحكومات، وهو خطاب يوحي في بعض الأحيان بالتبريرات للتدخّل العسكري، وبالتأكيد يوجّه الوكالات الدولية لأولويات التمويل. كيف نشقّ سبيلنا الخاص لفهم آلية عمل العنف في العائلات الفلسطينية وما يمكن عمله لمنع هذا العنف؟ يشير مؤتمر معهد دراسات المرأة لإطار متكامل يتم من خلاله معالجة موضوع العنف الكولونيالي المتفشي إلى جانب الأشكال الأخرى من العنف المتعلّق بالنوع الاجتماعي.

النساء، المقاومة والعنف الكولونيالي:
انطباعات حول الطاولة المستديرة مع أسيرات سابقات

ريما حمامي

في الجلسة الختامية من المؤتمر، أقيم لقاء علي شكل طاولة مستديرة مع نساء كنّ في الأسر سابقاً. من خلال سرد قصصهن، بشكل مؤثّر، ألقت النساء الثلاثة الضوء على الأشكال المتعددة والمعقدة التي يتم من خلالها جندرة القمع الممارَس عليهن على الصعيد الفلسطيني ومواجهتهن له. كلٌّ منهن بدأت بالحديث عمّا حفّزهن للمشاركة في عمل المقاومة؛ ثم قمن باسترجاع خبرات الاعتقال والاستجواب من قبل قوات الاحتلال؛ مروراً بتجربة الحياة في الأسر وفي الختام تجربة استقبالهن في تجمّعاتهن بعد الإفراج عنهن.

ريما أبو عايش (٢٤ عاماً)، براءة مالك محمد (١٦ عاما) ونجوى عبد الغني (٢٨ عاماً)؛ أسيراتٌ سابقات وصفت كلٌّ منهن رحلتها الاستثنائية والخصوصية بطريقة محدّدة وشخصية، وفي الوقت ذاته كانت تجاربهن تحمل الكثير من العناصر المشتركة. أولى تلك العناصر هي الطريقة التي تم التعامل فيها مع جنسانيتهن كنقطة ضعف واستغلالها من قبل المحقّقين الإسرائيليين - باستخدام المحقّقين التهديد الجنسي والعيب كإستراتيجية ضد النساء الثلاثة. "أنا هددوني في نفسي .. أنا أكيد طلعت

وحكيت.. بس بالنسبة إنو إحنا مجتمع عربي.. بحكم إنه إحنا مجتمع شرقي، ما حدا راح يفهم إنه المحقق ما عمل هيك.. لأنه لما حدا يهددك ..وتطلعي تحكي بيعتبروه إنه إشي كبير أو إشي عيب أو إشي حرام"؛
"أنا عندي إخوة في السجن فكانوا يهددوني فيهم ويهددوا إخواني كمان وكل الأساليب النفسية وظروف الزنازين"؛ كل شوي.. كل خمس دقايق، يجي السجان يدق على الباب.. ممنوع يعني نشلح أواعينا ولا حتى نقيم غطاء الراس.. يجوا يدقوا علينا كل شويي وانتي نايمة"؛ "كان في محاولة تقريب أجسادهم من أجساد الأسيرات". ولإرباك هؤلاء المحقّقين، اضطرت النساء بطرق متنوعة لتحدّي افتراضاتهم العنصرية والجندرية. "أعتقد ما كانش غيري انا في الجلمة خلال هذا الاسبوعين كان الوضع صعب جدا بس الحمد الله تعالينا على الالام والحمد الله ربنا ثبتنا وطلعنا مع صفقةٍ الحرائر في الوقت نفسه، بقيت تجربة التحقيق في الاعتقال" علامة فارقة في حياة كلٍّ من النساء؛ نقطة تحوّل تحمل في داخلها تناقضها- عبّرت عنها النساء الثلاثة كتجربة صادمة وممكِّنة في الآن ذاته.

في المقابل، ساد حياة الأَسْر جوٌّ من الدفء والتآزر اللذين أظهرتهما الأسيرات الأخريات. بالنسبة للنساء الثلاثة، فإن العلاقات المفروضة عليهن في الأسر مع نساء عشن ذات الظروف غير العادية ستكون ذات مغزى بالغ القوة والأهمية لبقية العمر. إن الألم الناتج عن ترك صديقات وراءهن في الأسر قد جعل، في معظم الحالات، تجربة الإفراج من الأسر محزنةً على نحوٍ قاهر أكثر مما كانت حدثاً مبهجاً.

ربما كان نقاش النساء لتجاربهن ما بعد الإفراج من الاعتقال ومعاودة الاندماج ضمن تجمّعاتهن المحلية أكثر جزء من الجلسة إثارةً للمشاعر. ففي حين أكدت النساء الثلاثة على مدى أهمية قبول العائلة ودعمها خلال فترة التحقيق والأسر- فإن القبول والدعم يكتسبان أهمية حاسمة بعد الإفراج عنهن. براء ونجوى عادتا لعائلتيهما، بينما حصلت ريما على وظيفة في رام الله حيث انتقلت لتشق طريقها من خلال مهنة جديدة. لكنّ التباين لا ينتهي عند هذا الحد. فريما وجدت لنفسها مجتمعاً جديداً من خلال عملها وحياتها السياسية، بينما شعرت كلٌّ من براء ونجوى أنهما معزولتان وملامتان من قبل مجتمعيهما. فقد فسخ خطيب نجوى علاقته بها بينما كانت في الأسر وتزوج من أخرى، أما براء (التي دخلت المعتقل في عمر الرابعة عشرة وتأمل أن تنهي دراستها لتذهب إلى الجامعية) فينتابها الشك في إمكانية العثور على زوج في ظل موقف المجتمع غير المريح تجاه وضعها كأسيرة سابقة.

عبّرت النساء الثلاثة عن شعور قوي بالانتماء كأسيرات سابقات- لكن بالنسبة لبراء ونجوى فإن علاقات التعاون والدعم المتبادلين بين النساء في المعتقل لم تُستبدل بمجتمع جديد. ثلاثتهنّ أشرن إلى أن تأسيس نادٍ للأسيرات السابقات ربما كان خطوة أولى نحو خلق مجتمع داعم وزيادة الوعي بالحاجات الخاصات لهن – باعتبار أن النوادي القائمة حالياً للأسرى هي للرجال فقط.

يودّ معهد دراسات المرأة والمشاركات(والمشاركون) في المؤتمر أن يعبّروا عن شكرهم لريما، نجوى وبراء لمشاركتنا بتجاربهن الجديرة بالاهتمام والمشحونة بالألم في الغالب. الثبات والشجاعة اللذان تمتعت بهما هذه النساء إنما يشكلان نموذجاً قوياً لكل النساء في فلسطين.

مقالات

نساء حركة المقاومة حماس والموقف من النساء الإستشهاديات

إصلاح جاد
معهد دراسات المرأة

تُلقي هذه الورقة الضوء على تجربة الحركة النسائية الإسلامية في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في النضال الوطني للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي. تقوم خبرة الحركة النسائية الإسلامية، وتبني، على ما سبقها من تجارب خاضتها، ومازالت تخوضها، الحركة النسوية الفلسطينية كما تشكلت في إطار منظمة التحرير الفلسطينية في الستينيات كما تستفيد من خبرة الحركة النسائية الفلسطينية منذ بدايات القرن العشرين.

تتوخّى هذه الدراسة إلقاء بعض الضوء على تمفصُل دور الدين وأشكال متكونة من النسوية في إطار الحركة النسائية الإسلامية في فلسطين. تلك الحركة التي حظيت بالقليل جدا من الكتابة والبحث في ظل التنظير عن دور النساء في حركات التحرر الوطني، والذي طغى عليه التنظير والبحث عن دور النساء في حركة التحرر الوطني الفلسطيني التي انطلقت في الستينيات من القرن الماضي.

كذلك تسعى هذه الورقة لتبادل الخبرات مع حركات أخرى مشابهة في المنطقة العربية قد وقعت حديثا تحت الاحتلال خاصة في العراق وأفغانستان. في هذه الورقة، أحاول الإجابة على سؤال: هل حلّت حركات الإسلام السياسي محلّ الحركات القومية في كونها العنصر المحرك الأساس للنساء في الدول الواقعة تحت الاحتلال حديثا؟ ما هي الديناميات التي تطلقها تلك الحركات لتنظيم النساء و"تحريرهن" في نفس الوقت؟ كيف تُمفصل النساء في تلك الحركات مطالبهن بالعدالة الاجتماعية مع عملهن لتحرير أوطانهن؟

نطرح في طيّات هذه الورقة جدليةً ترى أن الحركات الإسلامية المعاصرة لا تمتلك رؤية متبلورة حول دور النساء في تلك الحركات، ولكن انخراط النساء فيها هو ما يبلور هذه الأجندة ويطورها في ظل الاشتباك الفكري والسياسي مع الحركات النسوية الأخرى، خاصة تلك المدفوعة بالفكر النسوي والفكر الوطني العلماني.

حركة حماس وتطور رؤيتها لدور النساء في النضال الوطني

عام ١٩٨٨، نشرت حماس ميثاقَها الذي طرحت فيه موقفَها 'الرسميَ' من الجندرية من خلال المادتين (١٧) و(١٨). تقول المادة (١٧): "للمرأةِ المسلمة في معركة التحرير دورٌ لا يقلُ عن دور الرجل فهي مصنعُ الرجال، ودورُها في توجيه الأجيال وتربيتِها دورٌ كبير" (ميثاق حماس، دون تاريخ، ودون رقم صفحة) وقد أظهرتْ النساءُ في المادة نفسها كأهدافٍ سلبيةٍ لجماعاتٍ مثل "... الماسونية، ونوادي الروتاري، وفرق التجسس... وكلها أوكار للهدم والهدامين... وعلى الإسلاميين أن يؤدوا دورَهم في مواجهة مخططاتِ أولئك الهدامين..." (ميثاق حماس، المادة ١٧).

وجاء في المادة (١٨) التأكيدُ مرة أخرى على أن "المرأة في البيتِ المجاهد والأسرة المجاهدة، أمّاً كانت أو أختاً، لها الدورُ الأهمُ في رعاية البيت وتنشئة الأطفال على المفاهيم والقيم الأخلاقية المستمَدّة من الإسلام..." (ميثاق حماس، المادة ١٨). نُصِحتْ المرأة بأن تكون اقتصادية وأن تتجنبَ الإنفاق غير المسؤول: "وليكن نصبَ عينيها أن النقودَ المتوافرة عبارة عن دم يجب أن لا يجري إلا في العروق لاستمرار الحياة في الصغارِ والكبار على حدٍ سواء"؛ وهكذا فقد نُصِحَتْ النساء بأن "يعطين" لعائلاتهن ولشعبهن بدلاً من أن "يأخذن"، وهذه فكرة تؤكدها حماس من أجل تمييز النساء الإسلاميات عن الناشطات العلمانيات. من خلال هذه الرؤيا تبدو النساءُ متّكلاتٍ على الرجال، معتكفاتٍ في بيوتهن ومعزولاتٍ عن الحيز العام. غير أن هذا لم يكن ما كانت النساءُ الإسلامياتُ والطالباتُ "يقمن" به بشكل فعال في كتل حماس الطلابية أو في الجمعيات الإسلامية. سوف نطرح في الأقسام التاليةِ التوترَ والتجاذبَ بين رؤية حماس الجندرية وبين ما كانت النساءُ الإسلامياتُ تقمن به فعلياً؛ فقد تمكّنت تلك النساء من خلال مشاركتهن في الحركة من تغيير هذه الرؤية لإيجاد حيز لأنفسهن.

سنقدم في البداية نظرة شاملة لبنية حماس الحزبية، التي كانت ذكورية تماماً، ثم سنواكب مسيرة إدخال النساء على كل المستويات.

إنهاءُ التعبئةِ من خلال التعبئة: البنية الجندرية لحماس

سوف أحللُ في هذا القسم التناقضَ بين تهميش النساء في البنية التنظيمية لحماس وبين تعبئتهن في المجتمع المدني. لقد كانت النساءُ الإسلامياتُ قوة حاسمة في توسيع قواعد حماس في الحركة الطلابية، رغم أن هذه الفاعلية لم يتم الاعترافُ بها في بنية الحركة في الضفة الغربية. وبغض النظر عن هذا الإغفال في بنية الحزب، فقد كانت تجري في مجال السياسة الطلابية أنشطة مستقلة لم يتمّ التصدي لإيقافها.

تختلفُ بنية حماس في ما يتعلق بانخراط المرأة في الضفة الغربية عنها في غزة. وأقولُ إنّ هذا الشكلَ من البنية القائمة على التمييز الجنسي ربما كان عاملاً هاماً في إنهاء تعبئة النساء في تلك المناطق، خاصة بعد أن غدت حماس قوة سياسية مسيطرة في السياسة الفلسطينية أثناء وفي أعقاب الانتفاضة الأولى. ليس لحزب الخلاص في الضفة الغربية هيئاتٌ موازية لما هنالك في غزة وليس له أيُ بنىً لتعبئة وتنظيم مجموعاتٍ اجتماعية أخرى مثل الطلاب والعمال. وفي حين أن أعضاءَ الحزب كانوا يشاهَدون في النشاطات المختلفة للانتفاضة (في تنظيم الإضراباتِ ومواكبِ الجنازاتِ والمجابهاتِ مع الجيش الإسرائيلي... إلخ.)، فإن النساءَ من عضواتِ حماس في ذلك الوقت لم يظهرن كمشاركات (إن المشاركاتِ المحجباتِ

لم يكنّ بالضرورة من الإسلاميات). ويمكنُ تفسيرُ هذا الغياب بتركيز المنظمات الإسلامية على استهداف الذكور.

تشكـلُ كلُّ منطقة مجلسَ شورى ويـَنتخبُ كلُ مجلس شورى محلي هيئتـَه الإدارية، كما كان في غَزة ينتخب إضَافة إلى ذلك أعضاءَه في مجلس الشورى العام (واحدا عن كل خمسين عضواً). ولم يتشكل مجلسٌ عامٌ للضفة الغربية إلا لاحقاً(في أواسط الثمانينات). ويشكل المجلسان في غزة والضفة الغربية مكتبَ فلسطين – المكتبَ القطري. وقد أجريـَتْ على هذه البنية بعضُ التغييرات أثناء الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، سبـّبَ بعضَها تصدي إسرائيل لحماس وتسبب في البعض الآخر ما جرى من تطوراتٍ وتوسُّعُ أنشطة حماس (أبو العمرين ٢٠٠٠: ١٩٤-١٩٧). لم أجدْ في الوثائق، أو من خلال المقابلات، ما يدَل على أن النساءَ كن مشاركاتٍ أو جرى استهدافـُهن كمرشحاتٍ أو كناخبات. كان على النساء الإسلاميات الانتظارُ حتى تشكيل حزب الخلاص، في نهاية عام ١٩٩٥، ليجري دمجـُهن في حماس كما فـُصّل أعلاه. إن الفاعلية التي أظهرتها النساءُ الإسلامياتُ في الجامعات لم تنبعْ من البنية التنظيمية لحماس، وإنما من جهود الطلبة الذكور أنفسهم في سياق التنافس من أجل الأصوات في الجامعات.

عندما تتركُ الطالبة الجامعة في الضفة الغربية لا تجدُ لها مكانا تلتحقُ به في الحركة. وكانت الوضعية نفسُها ماثـلة في غزة حيث العددُ المتنامي من الطالبات في الجامعة الإسلامية، وبعد ذلك من جامعة الأزهر والكليات الأخرى، لم يكن له موقعٌ يلتحقُ به عدا العمل في المؤسسات الاجتماعية التابعة للإخوان المسلمين. وعندما أتى إعلانُ قادة حماس في أواخر عام ٢٠٠٣ عن نيتهم تشكيلَ حركة إسلامية نسائية التحقت الطالباتُ بالتنظيمات السياسية الرئيسة مثل حزب الخلاص (في غزة فقط) كما بـُيّن أعلاه.

إن لتنظيم الطلبة وإلحاقـِهم بالأحزاب السياسية أهمية حاسمة في فلسطين، حيث يلعب الشباب بشكل عام، والطلبة بشكل خاص، دوراً مهماً في تعزيز الحركة الوطنية والكفاح ضد الاحتلال. وأيُّ محاولة للإجابة عن سبب عدم سعي الإسلاميين لتنظيم الطالبات في أحزابهم السياسية الرئيسة، سواء تحت اسم الإخوان المسلمين أو حماس أو حزب الخلاص، يجب أن تـُقـرَ بأن هذه المؤسسات كانت تحمل دمغة إيديولوجية الجندرية المحافظة التي اتسمتْ بها الحركة منذ بدايتها. ويصح هذا أكثر بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالعَازبَات.

لدى تقصي بُنية الكتل الإسلامية في الجامعاتِ وجدتُ أن في كلٍ منها لجنة طالباتٍ مهمّتـُها تعبئة الطالباتِ لمساندة الكتل الإسلامية ولتجنيد الناس في الحركة. لقد أوْجـَزتُ سابقاً الطرقَ التي يحققن غرضَهن من خلالها ونوعَ الأنشطة التي يمارسنـَها في الجامعات، حيث لا توجدُ هيئاتٌ مختلطة لتنسيق الأنشطة المختلفة بين الطلبة الذكور والإناث رغم وجود بعض التنسيقٍ في المستوى الأعلى بين الناشطات القليلات من عضوات الكتلة ورؤساء الطلبة الذكور. ووفقاً لما أفاده بعضُ الناشطين في الحركة الإسلامية الطلابية، فإنهم يستطيعون طلبَ اجتماع كبير مختلط بين الجنسين في الجامعات عند وجود هدفٍ مشتركٍ يـُرجى تحقيقـُه مثل احتجاج رئيسي على إدارة الجامعة أو الخرق الفاضح لحقوقهم ككتلة إسلامية بالنسبة لتنظيم فعالياتهم، ولكنْ ليس لهم بنية مختلطة للطلاب (أحمد، أميرة، يسرى، مقابلات). إن الافتقارَ إلى مثل هذه البـُنى له تأثير أكثر حدّة على الخريجات منه على الذكور، خاصة في الضفة الغربية حيث عددُ المؤسسات الإسلامية محدودٌ وموزع أكثر منه في غزة.

ما هو متوفرٌ للنساء لا يعدو بعضَ الجمعيات الخيرية. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك جمعية الهدى الإسلامية وجمعية الخنساء (وكلتاهما في البيرة / رام الله)، وجمعية حنين في

نابلس، وجمعية النساء المسلمات في القدس وأخرى مثلها في الخليل. هذه التنظيماتُ كبيرة الشبه بالنمط القديم من الجمعيات النسائية الخيرية، وقد أشيرَ إليه في موضع آخر(انظر: إصلاح جاد، نساء على تقاطع طرق، ٢٠٠٨). إن فيها عادة شخصية مركزية بصفة مديرة، وهيئة إدارية من ٥-١١ عضوة يجري انتخابـُهن من قبل هيئة عامة تتكون من ١٠٠-٣٠٠ عضوة، وتركيزُها لا ينصبّ على تنظيم النساء بل على توفير عدد محدود من فرص العمل المتعلقة باقتصاديات المنزل والتطريز وخدمة المأكولات، شأنها في هذا شأن الجمعيات الخيرية القديمة. برهنت هذه الجمعياتُ بالنسبة لتوفير خدمة المأكولاتِ أنها منافسٌ جديٌّ للعديد من الجمعيات النسائية، قديمـها وحديثـها، من بين تلك التي نجحت في إنشاء شبكة من العلاقات مع وزارات السلطة الفلسطينية والمصارف والعديد من المشاريع الخاصة (سميرة، مقابلة).

وفقاً لمديرات هذه الجمعيات فإن العائداتِ من أنشطتهن تغطي مصاريفـَهن إضافة إلى تمكينـهن من الحصول على هباتٍ مهمة من رجال الأعمال الإسلاميين الذين يرَوْن أن أنشطتـَهن منسجمة مع تعاليم الإسلام في دعم الفقراء والأيتام وعائلات السجناء والشهداء والمحتاجين بشكل عام. هذه الجمعياتُ لا تـتلقى أيَ تمويل أجنبي وهذا يمنحها مصداقية في عملية مهاجمة التنظيمات النسائية الأخرى ونزع ستار الشرعية عنها، خاصة المنظمات النسائية غير الحكومية.

كذلك تنظـِّمُ هذه الجمعياتُ فعالياتٍ ثقافية مختلفة عن تلك التي تنظمها المجموعاتُ القومية أو المهتمة بالشؤون النسائية. يحل مكانَ يوم المرأة، وهو مناسبة دولية يـُحتفـَلُ بها في الثامن من آذار / مارس كل عام، مهرجانُ المرأة المسلمة. وقد اختيرَ هذا اليومُ لسببٍ 'عملي' ليقعَ قبل انتهاء السنة الدراسية والجامعية. وهذا، وفقاً لسميرة، للتمكن من الحصول على مساعدة الطالبات في تنظيم المهرجانات إذ يكون من الصعب الوصول إليهن أو تجميعـُهن في وقت لاحق (سميرة، مقابلة). وتجتذبُ هذه الاحتفالاتُ عادة عددا كبيرا من النساء وأطفالهن، قدّرتْ سميرة أنه يتراوح بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ امرأة. هذه المهرجاناتُ هي امتداد لممارسة نشر الدعوة المعتادة من الإخوان المسلمين عندما يحثون النساء على الانسجام مع قواعد دينهن ويشجعونهن على أن يكنّ مسلماتٍ طيباتٍ ملتزمات. كما هو شأن الجمعيات النسائية الخيرية من النمط القديم، لا يـُطلبُ من النساء اللواتي يحضرن هذه المهرجاناتِ الالتزام بأي نشاط سياسي في تنظيم حزبي.

إن موقفَ الإخوان في الضفة الغربية المتمثل في اعتبار دور النساء هو بشكل رئيس في المجال المنزلي، كان يمنعهم من تنظيم النساء بعد تخرجهن. وفي مقابلة مع أحمد أفاد أن النساءَ بعد التخرج ليس لهن مكانٌ يذهبن إليه، وسبب ذلك هو النظرة المحافظة السائدة في مجتمعنا الشرقي، ولكنْ أيضاً لأن دورَ النساء بالنسبة لتفكير الكثير من الإسلاميين ما زال محصوراً في منزلها وعائلتها. لذلك فإن التركيزَ والتوقعَ بعد التخرج هو أن النساءَ سيذهبن إلى منازلهن. هذه هي القاعدة بين الإسلاميين في الضفة الغربية، وأي استثناء بعد الزواج يعتمد كليا على رغبة الزوج في أن يسمح للزوجة بمزاولة النشاط أم لا، والكثيرون من الأزواج يختارون عدمَ السماح بذلك (أحمد، مقابلة).

ربما يشكّل التنسيقَ الواضحَ بين الإسلاميين في بنية حماس القتالية السرية(المتكونة كلياً من الذكور) في مختلف مناطق الضفة الغربية عنصراً مخففاً لغياب أجهزة التعبئة للإسلاميين هناك. إن النساءَ الإسلامياتِ لسن جزءاً من البنية السرية (وكل النساء الإسلاميات اللواتي أجريت مقابلاتٌ معهن ادّعين عدمَ وجود علاقة لهن بحماس). ليست هنالك بنية قانونية

رسمية موحـّدة كما هو الحالُ مع حزب الخلاص في غزة، غير أنه كان من الصعب تقريرُ ما إذا كان الافتقارُ إلى جهاز موحِّد للنساء الإسلاميات عائداً لانعدام الاهتمام بتنظيم النساء في الضفة الغربية (خلافاً للوضع في غزة) أو بسبب أولوياتٍ داخلية. وعندما سئـلـَتْ النساءُ الإسلامياتُ في الضفة الغربية ما إذا كنّ يقمن بتنسيق نشاطاتـهن أو برامجـهن كانت الإجابة بالنفي. غير أن بعضَهن أكـّدن حضورَهن مهرجاناتِ ومؤتمراتِ الجهاتِ الأخرى حين يمكنُ ذلك (ميسون، مقابلة).

إن الجمعياتِ الخيريةِ النسائية يـَنـْظـُمـُها اتحادٌ عام للجمعيات الخيرية. تشكل الجمعياتُ الإسلامية جزءاً منه ولكنْ لا جهازَ تنسيق لها. ويمكن أن يُعزى التأخرُ في إنشاء بنية مماثلة لبنية حزب الخلاص إلى التشديد المتواصل الذي تمارسه السلطة الفلسطينية على نشاطات الحزب. وتقـَعُ المعاملة نفسُها على 'الشخصيات' الإسلامية في الضفة الغربية جنباً إلى جنبٍ مع الاغتيالات التي تستهدف قياداتـها من قبل قواتِ الاحتلال الإسرائيلي. إلى جانب هذا، فإنّ السياسة الإسرائيلية المتمثلة في عزل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض توجـد عقباتٍ أكثر في وجه الإسلاميين بالنسبة لتأسيس أجهزة موحـّدةٍ كتلك القائمة في غزة. ويمكن أن تـُعزى محدودية الانخراط في الفاعلية السياسية إلى غياب جهاز لتجنيد النساء الإسلاميات اللواتي يعتمدن على حسن نية أزواجـهن لا على الالتزام الحزبي. وسوف أظهـرُ أدناه أن جهازاً موحـّداً ومنظّماً للنساء الإسلاميات يلعب دوراً هاماً في تغيير إيديولوجية الجندرية 'الرسمية' للإسلاميين وأن قوة النساء كانت حاسمة في توسيع حدودِ معاني هذه الإيديولوجية.

الرؤية الجندرية المتطورة باستمرار: "النصُ لا يمنع"

إن الملاحظة بأن 'النصَ لا يمنع' عبارة توالى تكرارُها أثناء مقابلاتي مع أميرة و ميسون وسميرة والعديدات من النساء المتشددات. وما كنّ يعنينه هو أنّ النصوصَ الدينية منفتحة بحيث تجعل من الممكن شقُّ حيز شرعي أوسع في الساحات العامة. إنّ الحقيقة اليومية للحياة بالنسبة للنساء المتشوقات للعمل والتعلم والمشاركة السياسية كان لها فعلُ تشكيل موقفٍ نقدي تدريجي ومتصاعدٍ داخل الحركة. وفي حين اشتركت النساءُ الإسلامياتُ بشكل كامل في نشر إيديولوجية الحركة حول الجندرية، إلا أنهن كنّ السابقاتِ إلى توسيع حدودها وتوسيع ما يخصّهنّ من المساحة العامة.

ترافقت هذه التطوراتُ مع تغيير في إستراتيجية حماس بعد أن بدأت 'العملية السلمية' إذ انتقلت من منظمة قتالية سرية إلى تشكيل حزب سياسي. وسوف أقدم في ما يلي وصفاً لوقع هذا التغيير على الفاعلية النسائية داخل حماس، اعتماداً على أوراق طـُرحت في مؤتمرات عديدة نظمتها الناشطاتُ من النساء في غزة وطرحن فيها مواقفـَهن وأولوياتـهن.

بدأ حزبُ الخلاص يولي عناية منهجية أكبر لتنظيم النساء بغيةِ توسيع قاعدته الشعبية. وكان من الصعب، بعد تأكيد الكفاح السياسي المشروع مجدداً، تجاهلُ الأحوال المعيشية للنساء ومنعـُهن من الالتحاق بالحياة السياسية، شأن الحزب في هذا شأن التنظيماتِ القومية والعلمانية الأخرى. غير أن الحركة كانت تجنّد كل إمكاناتها لمهاجمة المطالبة بحقوق المرأة من قبل هذه التنظيمات النسائية القومية والعلمانية. وهكذا يمكنُ القول إنه كانت هنالك عواملُ داخلية تضغط على حماس للتصدي لقضايا النساء وعواملُ خارجية ناتجة عن مطالبات المهتمين بالشؤون النسائية والخطاب عن الحقوق المتساوية، ما شكّل تحدياً جدياً للخطاب الإسلامي.

ما هي، إذن، حقوق النساء في المنظور الإسلامي؟ إن الجوابَ على هذا لا يأتي من القيادة الذكورية للحزب وإنما من نسائه. وأستعينُ هنا بمساهماتٍ في ورشة عمل وثلاثة مؤتمرات تمثل بشكل واضح التحولَ الذي كان يأخذ مجراه في هذه المواقف كما في تجربة النساء الإسلاميات داخل الحزب وفي ممارساتهن اليومية.

ركز المؤتمرُ الأولُ على نزع الشرعية عن المجموعات النسائية الأخرى من أجل تقديم عضواته على أنهن الصوتُ 'الصادقُ' و'الأصيلُ' لمصالح النساء. وفي المؤتمر الثاني نجد إقرارا بأن الإسلامياتِ ليس لهن رؤيا أو برنامجُ عمل بالنسبة لقضايا النساء، ولكنْ جرت في الوقت ذاته محاولة لإعادة تفسير النصوص الدينية للسماح باستقراءٍ جديدٍ يشمل ما كانت النساءُ قد حققنه في المجتمع حتى ذلك الوقت نتيجة عمليةِ التحديث. ومن المدهش أن نلاحظ أنه في سياق تشكيل استقراءٍ جديدٍ للنصوص الدينية حصلت عملية موازية 'لنزع الصفة الإسلامية' عن الخطاب المتعلق بحقوق النساء. وكما سيجري شرحه، تبنى الإسلاميون اصطلاحاتٍ جديدة (مثل 'التنمية المستدامة') ويستعملها بشكل رئيس المانحون والناشطون في الشؤون النسائية. وما إن وصلنا إلى المؤتمر الثالث حتى وُضع اصطلاحُ التنمية المستدامة نفسُه تحت المجهر وقام التساؤلُ حول قابلية المفهوم لأن يُطَبَّقَ على المجتمع الفلسطيني. كذلك استُخدِمَ للمرة الأولى موقفٌ ناقدٌ 'عصريٌ' – وفي هذه المرة 'نسائيُ الاهتمامات' – بالنسبة للمقاربة التي تعتمد الحقوقَ الليبرالية. كانت هذه المؤتمراتُ محطاتٍ دالة في مسيرة إيديولوجية الجندرية لدى حماس من الرفض المطلق للاهتمام بالشؤون النسائية إلى استعارة مواقفَ يقول بها المهتمون بالشؤون النسائية ودمجِها في مواقفِ الإسلاميات. وقد نتج عن هذا إسباغ الصفة الإسلامية على هذه المواقف من قبلِ الإسلاميين في الوقت ذاتِه الذي جرى فيه نزع الصفة الإسلامية عن خطابهم الإسلامي وجرى النظرُ فيه ضمن إطار العَمل الحالي.

من الرفض إلى الاشتباك

برهنت دائرة العمل النسائي في حزب الخلاص أنها نشطة وفعالة في توسيع حدود حيز النساء الإسلاميات داخل البنية الحزبية بشكل عام. وفي ٢٤ نيسان / إبريل عام ١٩٩٧ نشرت الدائرة كتيباً نتيجة يوم دراسي واحد حول "المرأة الفلسطينية... إلى أين؟" ولأول مرة في تاريخ الإخوان في فلسطين يملأ الكتيبُ الثغراتِ في برنامجهم عن الجندرية ويقلبُ بعض مواقفهم السابقة. يقول الكتيّبُ بوضوح في مقدمته إن مبررَ قيام النقاشِ أصلا هو "أن موضوعَ المرأة عامة والفلسطينية خاصة من الموضوعات التي باتت تشغل الكثيرين من المهتمين بقضايا المرأة والحريصين على أن تكونَ لها مكانة متميزة في المجتمع جنبا إلى جنب مع الرجل" (الدائرة النسائية "مقدمة" ١٩٩٧: ١). ويؤكدُ الكتيّبُ:"في ظل تعددِ الموجاتِ التي اعتلَتْ سطحَ المجتمع أخيرا والتي يجمعُها هدفُ النهوض بالمرأة والارتقاءِ بها كل بحسب ما يراه مناسبا وكلهم يدّعي وصلا بالمرأة ولكنّ المرأة التي وقفَتْ على حقها الكامل بالإسلام وفهمته جيدا لا تقرُّ لهم بذلك الوصل شيئا.. ومن هنا تحتم علينا الأمرُ كأخواتٍ مسلماتٍ واعياتٍ بديننا العظيم وبما كرّسه لنا من حقوق أن ننهضَ نهضة قوية وشجاعة لتوضيحِ فكرتِنا للآخرين (...) وحينئذ تفرحُ جميعُ النساء بنصر حقيقي لهن ".

قُدِمَتْ خلال اليوم الدراسي في نيسان / إبريل، ١٩٩٧ أوراقٌ عدة (من إعداد رجال ونساء) من قادة الفكر البارزين في حماس في محاولة منهجية لنزع الشرعية عن المجموعات النسائية غير الإسلامية. وقد فعلوا ذلك عبر ربط المنظماتِ النسائية غير الحكومية بالغرب

مصوِّرين ذلك كحيلة من قبل الغرب لإضعافِ الشعبِ وخيانته 'بفرض' وجودِ إسرائيلَ في قلبِ الأمة. ورفضوا الدعوة لبرنامج عمل الجندرية باعتباره غيرَ ملائمٍ عندما تكون لبرنامج العمل الوطني أولوية المقدمة. قدم الورقة الأولى نهاد خليل، وهو محللٌ ثقافيٌ وسياسيٌ بارز في الرسالة، المجلة الإسلامية الأسبوعية، فاقتبسَ عن ناشط وكاتب يساري ليُظهرَ شكوكَه حول دوافع 'التمويلِ المالي الأجنبي' للمنظمات غير الحكومية المختلفة التي تطالبُ بالحقوق العامة في المجتمع الفلسطيني وحول دوافع هذه المنظمات. وقد ربط الانبعاثَ السريعَ لهذه المنظمات برغبة الغرب في خلق بيئة سياسية تتقبل إسرائيل وبحاجة بعض كوادر الأحزاب الفلسطينية للوظائف والمال أو للإثراء الشخصي من خلال "الاستفادة منها ومن التمويل المخصص لها، ومن البريق الذي تتمتعُ به" (نهاد خليل ١٩٩٧: ٣، ٤). وأضاف أن الدافعَ خلف فاعلية هذه المنظمات هو تحويلُ الانتباه إلى قضايا جديدة لا تتلاءمُ مع البنى الاجتماعية والاقتصادية القائمة (المصدر نفسه: ٤). وقد رفض الرجوعَ إلى الاتفاقاتِ الدولية، وهو مفهوم عندما نتكلم عن خروقات إسرائيل لحقوق الإنسان، بقصدِ الحصول على دعم دولي. "أما عندما نتخاطبُ داخليا كفلسطينيين بشأن الحرياتِ والمرأة وغيرها من المواضيع فيجبُ أن ننطلقَ من الثقافة والتراثِ والواقع المـُعاش" (المصدر نفسه: ٥).

عبـّرتْ العديداتُ من النساء الإسلاميات أثناء مقابلاتٍ لهن عن الشكوك ذاتـها بالنسبة للحقوق العامة للنساء. وعلى سبيل المثال، ترى ميسون أنّه من الغريب سماعَ الخطاب نفسه تردده منظماتٌ نسائية عديدة على مَدى العالمين العربي والإسلامي، وتتساءلُ عن كيفيَة إمكان أن تكونَ احتياجاتُ النساء وأمانيهن واحدة في كامل طيفِ المجتمعات المختلفة ذات المضامين والاحتياجات المختلفة. ثم تطرحُ التساؤلَ عن الأمورِ المحددة الخاصة بكل مجتمع وعن المغايرات القائمة بينها وبين النساء أنفسهن. وهي تصفُ هذا بأنه إستراتيجية سابقة الإعداد يدعمها المانحون الأجانب وليس النساء (ميسون، مقابلة).

غير أن اليومَ الدراسيَ في نيسان / إبريل عام ١٩٩٧ لم يستطعْ أن يوجهَ رفضاً كلياً للخطاب المهيمن حول حقوق النساء. لقد كانت هنالك ظلالٌ وفوارقُ دقيقة بين الناشطين المطالبين بحقوق النساء. ووجه بعضُ المهتمين بالشؤون النسائية (وهم بشكل رئيس من غزة) دعوة إلى منع تعددِ الزوجات وإلى ممارسة حق الطلاقِ ضمن أحكام الشريعة في حين دعا آخرون إلى وضع قيودٍ على تعدد الزوجاتِ دون منعه كلياً.

بعد رفضه لدعواتِ المهتمّين بالشؤون النسائية، صبَّ نهاد خليل احتقارَه على موقف السلطة الفلسطينية. "إن السلطة ليس لها أجندة خاصة بخصوص المرأة، فهي مثلا لا تتبنى نظرة ليبرالية أو نظرة محافظة، ناهيك طبعا عن النظرة الدينية، لكنها تهتمُ بالناحية الشكليةِ والتحدّثِ عن حقوق المرأة ومساواتـها كنوع من الديكور وإعطاءِ انطباع في العالم يقولُ إن مجتمـَعـَنا مجتمعٌ عصري يحترمُ المرأة وحقوقـَها. إن الأمرَ الذي يعززُ هذا القول هو وجودُ بعض التصرفاتِ المتناقضة، فبينما نجدُ المرأة وزيرة وسفيرة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، فقد أصدرتْ وزارة الداخلية الفلسطينية ذات مرةٍ قراراً تطالبُ المرأة بأخذِ إذن من ولي أمرها لاستصدار جواز السفر[١] (نهاد خليل ١٩٩٧: ٧).

أخيراً، بعد أن أكد خليل أن "الإسلامَ كرّم المرأة وأعطاها حقوقـَها"، يـُقـرُ بأن الإسلاميين يعيرون اهتماماً قليلاً لمصالح النساء بعد أن برز الكفاحُ ضد الاحتلال. والإسلاميون في هذا هم كالقوميين قبلهم. وعلى كل حال فإن الإسلاميين لم يستطيعوا تجاهل القضايا، وكما

١ أشير إلى هذه التناقضات في(جاد، ٢٠٠٨)

قال خليل: "لكنّ الموضوعَ مطروحٌ الآن، هناك حديثٌ عن قانون الأحوال الشخصيةِ وضرورةِ تعديله، وحديثٌ عن الزواج المبكر وضرورةِ منعه" (المصدر السابق: ٧).

إنني أتعاملُ مع هذه الورقة كإقرار من قبل إسلاميٍّ بأن نزعَ الشرعية عن 'الآخرين' لم يعد ممارسة قابلة للبقاء. وأهمُ الأمور أن الورقة تثير الحاجة لمعرفة الأوضاع الفعلية للنساء. وقد انعكست هذه الدعوة في توصيات الورقة: إعطاءِ اهتمام أكبر للدراسات، خاصة تلك عن النساء في الدوائر الإسلامية. وكان هنالك استدعاءٌ ليس فقط لإنشاءِ مركز للدراساتِ ولكن كذلك لتوجيه اهتماماتٍ أكبر من قبل المثقفين والباحثين إلى القوانين والأفكار والرؤى والدراساتِ التي تقترحـُها منظماتُ النساءِ العلمانيات (المصدر السابق: ٨).

قلـَبـَتْ ورقة قدمتها الإسلامية ختام أبو موسى رؤية الجندرية في ميثاق حماس لعام ١٩٨٨. وهي تفسرُ الإسلامَ في ورقتها على أنه الدينُ الذي أعطى النساءَ كلَ حقوقــهن: التعلم، الاختيار الحر للزوج، الإرث (وهو ما يحجبه العرف بشكل واسع)، المقدرة على الحركة (للمساهمة في الدعوة إلى حكم الله وإلى الجهاد)، التبشير، والعمل الاجتماعي أو المهني (ختام أبو موسى ١٩٩٧: ١٧-٢١). وبتأكيدِها على موضوعٍ فيه مفارقة أكبر، وهو 'الاختلاط مع الرجال'، تنتهي الورقة إلى القول: "وهكذا نرى أن المرأةَ المسلمة انطلقت لتثبتَ وجودَها في جميع الميادين والمجالات. ولما كانت هذه المجالاتُ المتعددة لا تخلوِ من الرجال، بل للرجال في معظمــها الدورُ الأكبر، فقد أباحَ الإسلامُ للمرأة أن تلقى الرجالَ فتراهم ويرونها ويتبادلونِ الحديثَ معها ما دامت تلتزم بالآداب الشرعية" (المصدر السابق: ٢١). ويجب فهمُ هذا، وفقاً لأميرة هارون، نسبة إلى تبني اللباس الإسلامي والمحافظة على سلوكياتٍ محترمة منسجمة مع العادات الدينية.

إنها في تفسيرها للدين وللشريعة لتعزيز موقفــها تضيفُ مصداقية النص الديني لتأكيد "أن انطلاقَ المرأةِ ومشاركتـَها في الحياة الاجتماعيةِ وما يترتبُ عليه من لقاءِ الرجال هو نهجٌ قررته الشريعة الإسلامية وسنة الرسول" (المصدر نفسه: ١٧-٢١). وهي كذلك تستخدمُ مفهومَ 'الصالح العام' من خلال تأكيد أن الإسلامَ يكلـّفُ المرأة]التوكيد مـُضاف[بالخروج والمشاركة في الحياةِ الاجتماعية لأن انفتاحَ العملِ العام أمامَ النساءِ أمرٌ لصالح نشر حياةٍ جدية طيبةَ لمزيدٍ من المسلمين (المصدر نفسه: ٢٢).

لا تشاركُ كلُ النساءِ الإسلامياتِ في الحزب في هذه الرؤية التي طرحتها المتحدثة، وهي تبدو ذات صلة أكبر باحتياجات النساء المتعلمات اللواتي يردنِ إلغاءَ قانون الفصل الجنسي للإفادة من فرص أكبر في سوق العمالة. إنّ النساءَ الأقل تعلماً لا يشاركن هذا الرأي ويرون أنّ إصرارَهن على البقاء منفصلاتٍ في الحزب يسببُ الضيقَ لدى المتعلمات. ويقولُ الحزبُ أنه باعتباره حزباً تطويرياً لا ضررَ من الاختلاط ولكن هذا، في اعتقاد فاطمة، ضد تقاليدنا (فاطمة، مقابلة). إن بعضَ كوادر الحزب والنساء المتعلمات أكثرُ انفتاحاً على التغييرات من بعض قواعدهن الشعبية.

كان من المهم في محاولة 'تطهير' موقف الإسلاميين الجدد من أي تورطٍ سابق في 'التخلف' أن يـُبعـَدَ الإسلامُ عن موضوع اضطهادِ النساءِ من خلال الادعاءِ بأن مثلَ هذه النواحي السلبية مردُّها إلى 'العقلية الفلسطينية' وإلى 'التخلف'. إن أحدَ التوجهاتِ "يعبـّرُ عن جهلٍ وضيق في وجهة النظر أثـّـرتْ على حكمــه الذي اتسم بالحدةِ والتخبط واختلال الموازين وأما القسمُ الثاني فإنه القسمُ الذي يعرفُ للمرأة قيمتـَها ويحتفظ بالمقاييس الروحيةِ والأخلاقية" (صلاح بردويل، رئيس تحرير الرسالة: ١٩٩٧: ٢٨). وهو يدّعي أن اللونَ الأخيرَ "قد يبدو... أقلَ في انتشاره من اللون الأول...(بسببِ) فتراتِ التخلفِ الذي عاناه المجتمعُ الفلسطيني."

ولكنّ دراسة الانبعاثاتِ الإسلاميةِ في فتراتٍ مختلفةٍ من التاريخ الإسلامي تظهرُ أن القادة الإسلاميين أعطوا "اهتماما أكبرَ للمرأة من خلال تثقيفِـها وتعليمِـها وإبراز طاقاتِـها الخلاقةِ في بيتها ومجتمعها وأمتها" (المصدر نفسه: ٢٨).

تضمَّن الكتيـّبُ الذي جرى فيه توثيقُ مجريات اليوم الدراسي قسماً عن النساء وفقاً للاتفاقات الدولية وقراراتِ مؤتمر بيجنغ عام ١٩٩٥ إضافة إلى توصياتٍ للحزبِ. وقد تضمنت هذه التوصياتُ بعض النقاطِ اللافتة حول 'نشر ودعم' القضايا النسائيةِ داخلَ الحزب. كذلك تضمنت التوصيات: تشكيلَ كوادرَ نسوية من خلال المناقشات و ورشات العمل الإسلامية؛ دراسة الاتفاقات الدولية المعاصرة من منظور مقارن؛ ممارسة وتجسيدَ حقوق النساء عملياً؛ وضعَ برنامج تثقيفي للرجال ليصبحوا أكثرَ حساسية لأدوار النساء (توصيات دائرة العمل النسائي ١٩٩٧: ٤٤).

عـُقـِدت خمسة مؤتمراتٍ[٢] من أجل بحث وضعية النساء على أساس 'علمي' وقـُدِمتْ فيها أوراَقٌ أعدّها بعضُ الباحثين والمربين. وقد صُرفـَتْ عناية دقيقة في هذه المؤتمرات لطلباتِ ورؤى الفلسطينيين المهتمين بالشؤون النسائية حول القضايا المتصلة بالتشريع والعملِ والتعلم والمشاركة السياسية والنساء في وسائل الإعلام والاتصالات حيث تتشكل الرؤيا الإسلامية كردٍ على مواقفَ 'أخرى'. وتبلورَتْ الرؤية الختامية في الأوراق المختلفة حول القضايا التي تضمنت رفضاً لفكرة أن الدينَ هو سببُ خضوع النساء وصُرفَ النظر عن القانون الوضعي للنساء. وقد رُؤيَ أنّ الإسلامَ هو طريقُ 'الإنصافِ والعدالة' كما قالت سميرة أثناء مقابلتي لها. وقـُدِمـَتْ في هذا المضمون تفسيراتٌ مبدعة وجريئة لقادةٍ يتبوّؤون المراكزَ الرئيسة في الحزب.

محمود الزهار، وهو أحد القادة البارزين في حماس، طرح في ورقة قدمها إلى مؤتمر النساء لعام ١٩٩٩ أن للنساء في الإسلام حقوقٌ متساوية وحقوقَ الرجال في كل نواحي العمل، ولكنّ عملـَهن يجب أن يختلفَ بالنسبة لأمرين: عندما يمكن أن يؤدي هذا العمل إلى تناقض مع الشريعة وعندما لا يكون العملُ ملائماً لقدرات النساء وخصوصياتـِهن مع أن تحديدَ هذه الخصوصيات لم يتم (الزهار: ١٩٩٩: ٤). وتم في الورقة نفسها دمجٌ بارع للعام والخاص حول القضية الخلافية المتعلقة بقوامة الرجال في العائلة – وهو مفهومٌ يتناقضُ بشكل صارخ مع فكرة المساواة التي أثارها المهتمون بالشؤون النسائية حيث أنه يضعُ النساء تحت سلطة الرجال. ويفسرُ الزهارُ تفوقَ الرجال بنسبة ذلك إلى الاقتصادِ والإدارة وليس بصيغة سياسية. وهو يقررُ "أن القـوامة لا تعني السلطة المطلقة بل تعني أن يأخذ الرجلُ على عاتقـِه مهمة توفير المتطلباتِ المادية والبشريةِ لسدِ احتياجاتِ الأسرة، وأن يوفرَ الحماية والرعايةَ ويسوسَ الأسرة بالعدل" (المصدر نفسه: ٤). يربط الزهار موضوعَ القوامة بمبدأ آخر ينطبقُ على المجال الخاص كما ينطبقُ على المجال العام، وهو الشورى التي يراها واجبة التطبيق ليس فقط في عالم السياسة ولكن كذلك ضمن العائلة. ويعبر عن ذلك قولـُهُ: "فلا يفهمُ المسلمُ أن الشورى والقـوامة حالة استبدادٍ بل هي نصيبُ الكل في الإدارةِ فكلُ أفرادِ الأسرةِ شركاءٌ ولكل منهم نصيبٌ ولا تـُبنى الأسرة إلا على الشورى كما لا يستقيمُ حالُ الدولةِ بدونـِها" (المصدر نفسه: ٤).

٢ في الأعوام ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠ (وكان هنالك مؤتمران آخران في ٢٠٠١/٨/٢٢ عن دور النساء في انتفاضة الأقصى – الانتفاضة الثانية – وآخر في ٢٠٠٣/٧/١٦ حول مسودة قانون العقوبات، لكن غيابي لم يمكنّي من الإطلاع على أوراقهما).

إنه يرى السلطوية في العائلة نوعاً من التطرفِ ويرى فقدانَ القوامة إفراطاً، وكلاهـُما من أسبابِ انهيار العائلةِ والمجتمع والدولة. وهكذا فإن التحولَ إلى الديمقراطية على المنهج الإسلامي ليس موضوعَ اهتمام في المجال العام وحسب ولكنه متصلٌ جداً كذلك بالمجال الخاص للعلاقات بين الزوج والزوجة كما بين الوالدين والأبناء. إن هذا التفسيرَ 'الجديد' كان محلَ تعبير ميسون، وهي إحدى من قابلتـُهن، حيث بينت أنهم معتادون في عائلتها على مناقشة وتدبـّر خطتهم اليومية. وهي تشجعُ أبناءَها على اختيار ما يريدون أكلـَه وارتداءَه وفعلـَه ودراستـَه، وبالطبعِ تسمحُ لابنتها باختيار من ترغبُ التزوجَ منه. لكنّ على الرجل الذي تريدُه أن يكون صريحاً في طلبِ يدها لا أن يقابلـَها سراً. وعندما تكونُ الأمورُ مكشوفة وصريحة فإنهم يسهلون كلَ الخطواتِ لأن دينـَهم دينُ يسر لا عسر (ميسون، مقابلة).

لا تشيرُ ميسون فقط إلى المشاركة الديمقراطية اليومية ضمن عائلتها ولكن كذلك إلى ما أصبح منحىً شائعاً لدى الإسلاميين من تسهيل ترتيباتِ الزواج للشبان. وتسعى الترتيباتُ الجديدة إلى تخفيفِ نفقاتِ الزواج إلى أقصى حدٍ ممكن وإلى الامتناع عن 'غير الضروري' والمسرفِ من النفقات (حفلات الزواج في الفنادق، الوجبات الكبيرة، الزهور... إلخ). وتشملُ تخفيضاً في المهور والمصاغ الذهبي الذي ينبغي للعرائس الحصولُ عليها.

قـُدِمـَتْ في هذه المؤتمرات أوراقٌ عديدة أخرى حاولت أيضاً تشكيلَ رؤيا جندرية أكثر تقدمية نابعة من الشريعة. غير أنه في حين أن 'النصَ' هو نقطة البداية فإن الدعوة إلى تفسير جديدٍ تـُربـَط دائماً باحتياجات المجتمع و'روح العصر'.[٣] وتم بالتدريج تبنّي مسافة من الخطاب الديني لصالح خطابٍ أكثر 'معاصرة' وعلاقة بالزمن. وتم انتقادُ الخطاب الديني المتكرر الفارغ عادة حول المجموعاتِ النسائيةِ الأخرى باعتباره موقفاً إسلامياً 'تقليدياً'. قدَمـَتْ إحدى الأوراق تفصيلاً انطوى على معرفة متمكنة لخطاب التطور في فلسطين، خاصة في ما يتعلقُ بالموقفِ من التـنمية المستدامة. وعـُزيَ الفشلُ في محاولاتِ التنمية في المجتمع الفلسطيني إلى الافتقار للاستغلال الكامل لقدرات النساء، والحاجة إلى إصلاح كل التشريعات التي تميزُ ضدَ النساءِ وبشكل خاص قانون الأحوال الشخصية، وإصلاح القيم والعاداتِ التي تميزُ ضدَ النساء، والعناية بصحة النساء وبالتخطيط العائلي، والدور الذي تلعبـُه الخصوبة العالية والزواج في سن مبكرة. وهذا كلـُه مما ينتقصُ من أدوار النساء ويلخصُها بزيادةِ النسل وقضيةِ اعتمادِ النساءِ معيشياً على الرجال وكيف يزيدُ هذا من خضوعـِهن.

في صددِ هذا التشخيص استخدم المتحدثُ نهاد الشيخ خليل خطاباً بديلاً يستندُ لا على 'النص الديني' ولكنْ على تفسير مختلفٍ لخطابِ التطوير مستعملاً الفكرة العلمانية عن الصالح العام والمصلحة القومية. وقد ركزَ على خصوصيةِ الوجود تحت الاحتلال لا على 'إسلامية' المجتمعاتِ المسلمة (بمعنى خصوصيتـِها الثقافية). وهكذا فإن "التقليلَ من نسل الشعبِ الفلسطيني لا يساعدُنا في معركة الصمودِ أمامَ العدو... وهذا لا يعني إهمالَ صحة المرأةِ بل يجبُ الحذرُ من الوقوع في فخ تقليل نسل الشعبِ الفلسطيني" (نهاد الشيخ خليل ١٩٩٩: ٤). وعندما ركز على الحقوق الفرديةِ للنساءِ قال: "التركيزُ على المرأةِ كأمر منفصل عن الأسرةِ وعن الطفل أمرٌ خطير.. خاصة وأننا في مجتمع يفتقرُ إلى المؤسساتِ التي يمكنـُها القيامُ بدور الأسرةِ بشكل كامل. عملُ المرأةِ في إدارةِ شؤون المنزل لا ينقصُ مكانتـَها في مجتمعنا ويجبُ أن لا ينقصَ مكانتـَها حتى ولو لم يـُحتـَسبَ كعمل مأجور...حتى تقومَ

٣ مثلاً ما قدم من أوراق إلى المؤتمر الثاني حول "المرأة الفلسطينية بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل" في ١٩٩٩/٨/١٦، وبشكل خاص ورقة لميا أبو جلالة وورقة نهاد خليل.

المرأة بمهامها تحتاجُ للانفتاح على المجتمع والتعليم باستمرار والمشاركة " (المصدر نفسه: ٥، ٦).

وقال في معرض انتقادِه للمهتمين بالشؤون النسائية من حيثُ مطالباتـُهم بحقوق المرأة: "الفردُ لا يصلحُ كمقياس لعمليةِ التنمية...إذ أنه ليس بالضرورة إذا تحسّن دخلُ الفرد..أن يتحسنَ اقتصادُ المجتمع.." (المصدر نفسه: ٦). ويمثلُ على هذا الأمر هنا العاملُ الفلسطينيُ "الذي يشتغلُ في المستوطناتِ ويحصـّل دخلا كبيرا لكنّ بناءَ المستوطنةِ يحرمُ الشعبَ الفلسطينيَ من أراضيه الزراعية، فهنا يشبعُ الفرد لكن يجوع الشعب" (المصدر نفسه: ٦). ثم يضيفُ أنه "في المجتمعاتِ الغربية التي تمتلكُ دولا قوية واقتصاداتٍ قوية يمكنُ أن يكونَ محورُ التنمية فيها اليوم هو الفرد. لكنّ مجتمعا يرزحُ تحت الاحتلال أو يعاني من نظام غير ديمقراطي فيجبُ أن يهتمَ أولا بحشد الطاقات لمقاومة المحتل...إنها ليست مرحلة أخذٍ بل مرحلة عطاء" (المصدر نفسه: ٦).

جسَدتْ هذه الورقةِ بعضَ الإدراكِ للنقاش العالمي حول أسباب الافتقار إلى التنمية وما إذا كانت متصلة بعواملَ داخلية (مثلاً الافتقار إلى العملية الديمقراطَية وإلى الحكم الجيدَ) أو بعواملَ خارجية (مثلاً علاقات شمال – جنوب غير متكافئة) (تورنكويست ١٩٩٩ Tornquist). لكنّ إحدى الأوراق حذّرَتْ من أنّ الدعوة إلى الديمقراطية وتحرير النساء يجري استعمالـُهما "كجزء من الأسلحة الإيديولوجية للاستعمار الجديدِ في عصر العولمة والتي يستخدمـُها في محاولتـه للهيمنة. وهي محاولة لإقناع الشعوب المغلوبة بأنّ السببَ الوَحيدَ الذي جعلها تنهزمُ هو عدمُ ديمقراطيتـها وغبنُ المرأةِ فيها، ولَيس استغلالـَها واستنزاف ثرواتـها." ويقول المتحدثُ: "وفي الشأن الفلسطيني فإنّ أولوية الاستعمار تفكيكُ البنية الاجتماعية الفلسطينيةِ المقاومةِ التي تفرزُ المقاومة ورفضَ الاحتلال، وترفضُ التطبيع" (نهاد خليل ١٩٩٩: ٦).

إنّ هَذه القراءة الجديدة من قبل الإسلاميين لخطاب التنمية المستدامة ستزيدُ الصعوباتِ في وجه العلمانيينِ والقوميين بشكل عام، والحركاتِ النَسائية العَلمانية بشَكل خاص. لم تتخذ هذه الأخيرة موقفاً واضحاً من القضايا المتعلقة بخصوبة النساء أو بالفلسفة وراء الدعوةِ إلى تنمية مستدامة. إن الافتقارَ إلى هذا الوضوح، مسبـَبا بالكفاح الوطني، سيعطي مزيداً من الذخيرة للخطاب الإسلامي التفصيلي.

في هذه المؤتمرات (في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠)، تم تبني مقاربة أكثر 'أماناً' وأقل دفاعية بالإضافة إلى موقفٍ أكثر عقلانية بالنسبة للاتفاقاتِ الدولية. جرى تحوّلٌ عن نزع الشرعية الكلية عن 'الآخرين'، خاصة عن المنظماتِ النسائية الأخرى المهتمة بالشؤون النسائية، لصالح مشاغلة أكثر. وقد افترضَ مؤتمرُ ١٩٩٩ وجودَ تمييز بين المنظماتِ العاملة بنيّة حسنة كجهة أخرى وطنية عاملة وبين المانحين الذين يمولون هذه المنظماتِ والذين جهودُهم ليست "بريئةً وليست ذاتَ أهدافٍ غير مقصودةٍ من جهة المموِّل" أو خارجة عن الأجندةِ الخاصة به (وثائق مؤتمر المرأة الثاني، البيان الختامي ١٩٩٩). ويقول هذا المؤتمرُ في معرض توجيه انتقادٍ للرفض الكلي المتمثل في اليوم الدراسي لعام ١٩٩٧ إنّ "منطلـَقـَنا لتحرير المرأةِ هو الإسلامُ وليست المواثيقَ الدولية الوضعية، غير أننا لا نرفضُ أيا من هذه المواثيق التي تتفقُ مع أحكام الشريعةِ الإسلامية وخصوصيةِ المجتمع الفلسطيني المسلم " (المصدر نفسه).

يمكن تلخيصُ استنتاجاتِ هذه المؤتمراتِ في نقطتين رئيستين أولاهـما هي أنّ على الإسلاميين أن يتغيروا ويستعجلوا الإصلاحَ الإسلامي آخذين القيادة في نهضَة النساءِ وإلا فإنّ 'الآخرين' سيتولون هذه القيادة؛ وثاني هاتين النقطتين هي وجوبُ التأكيد على أن "إن مهمة تحرير المرأةِ وتفعيل دورِها في المجتمع تقعُ في الدرجة الأولى على المرأة، إذ عليها

أن تطالبَ بحقوقِـها وتناضلَ من أجلِـها في ضوءِ الشريعةِ السمحاءِ والفهم الصحيح." وجرى تكريسُ المؤتمر الثالثِ ليبينَ بشكَل أكثر خصوصية ما هنالك من فوارقَ بين الشريعةِ والاتفاقاتِ الدولية.

نظـّمتْ دائرة العمل النسائي[٤] نقداً أكثر عمقاً لخطاب حقوق النساء كما يظهر في الاتفاقات الدولية. لقد تساءلـَتْ الأوراقُ المقدمة، وللمرة الأولى، لا عن قابلية خطاب الحقوق للحياة بشكل كلي ولكن حولَ قاعدتـه الغربية الليبرالية ذاتِ الصفة الفردية النـفعـية، واستـُخدِمـَـتْ في هذه المرة الأفكارُ الناقدة العَائدة للمهتَمين بالشؤون النسائية (فيليبس ١٩٩٣). نحن نقرأ في ورقة أميرة هارون، على سبيل المثال: "لقد تأسسَ مفهومُ الحق على فكرةِ المنفعةِ كفكرةٍ محوريةٍ حيثُ يبحثُ الإنسان عن منفعتِه في علاقاتِه الاجتماعيةِ والسياسيةِ مع احترام حقوق الآخرين محققا بذلك نقطة التوازن.. وبالرغم من البحثِ عن نقطةِ التوازنِ هذه إلا أنّ المنفعة الفردية تطغى على الرشادةِ والعقلانيةِ وتغلبُ على العلاقاتِ جميعَـها.... هذا التصورُ صوريٌ لأنّ الفردَ لم يكنْ خارجَ جماعةٍ قط...لا يمكنُ فهمُ حق الفردِ دون آخرين تقومُ معهم العلاقة" (أميرة هارون، المقدمة: ١).

هكذا، فإنّ خطابَ المنظماتِ النسائية غير الحكوميةِ المستندَ إلى الحقوق الليبرالية تعرض للتحدي على أساس أنه خطابٌ آخر 'غربيُ' الاهتمام بالشؤون النسائيةِ ويستندُ إلى مفهوم المواطنة الفاعلة[٥]. ويتساءلُ الناقدون الإسلاميون لمفهوم الليبرالية، شأنهم في هذا شأن الناقدين الاشتراكيين من المهتمين بالشؤون النسائية، عن أخلاقية الدفاع بشكل ضيق عن مبدأ الحقوق الفردية والسماح بأن يكونَ لها السبقُ على المسؤولية الاجتماعية. إن تصورَ المواطنة، كما تم بيانُها تفصيلاً في موضع آخر(انظر جاد، ٢٠٠٨). يقومُ على أساس الحقوق وحدِها ويجري تلخيصُها في الصيغةِ السياسيةِ إلى ممارسةٍ محدودةٍ للتصويت، وهي تعكسُ نظرة فقيرة المضمون إلى الانتماء الاجتماعي. ويتمُ القولُ بدلاً عن ذلك إن هنالك حاجة لصيغة أكثر ثراءً في المعنى مستندةٍ إلى المشاركة والمسؤولية الاجتماعية، وتـُعرَفُ باسم المواطنةِ الاجتماعية (مولينيه ١٩٩٦: ٦ Molyneux). ثم نقرأ ثانية في ورقة هارون أنّ "التصورَ الإسلامي ينظرُ إلى الفردِ في إطار وجودِهِ الجماعي...لهذا قام النسقُ الحقوقيُ للفردِ في الإسلام مـُصاغا في واجبات، وهي صياغة توقظ في الفردِ دائما مثيراتِ 'العطاءِ' لا مثيراتِ 'الأخذ' " (أميرة هارون، المقدمة: ٥).

إنّ التأكيدَ في الخطاب الإسلامي على هذا الموقفِ المتكون من 'عطاءٍ' و'أخذٍ' مرتبط بالوضعية 'المحددة' للشعب الفلسطيني وهي لا تشكـّلُ وضعا ثقافيا ولكنْ بالأحرى حالة وطنية وحدسية، وهو بـُعدٌ مفتقَدٌ جداً في خطاب المنظماتِ غير الحكومية المهتمة بالشؤون النسائية. إن التأكيدَ على 'العطاءِ' إلى 'الشعبِ' يجب أن يـُرى في مضمون برنامجٍ للعمل غير موجودٍ حالياً لدى الحركاتِ النسائية في فلسطين. كذلك يجب أن يـُرى في مضمون يكون

٤ من ٨-٢٠٠٠/٨/٩.

٥ وجد النقاش الحديث حول حقوق النساء والمواطنة طريقه إلى خطاب النساء الإسلاميات. وإن المفكرات الإسلاميات (الغنوشي ١٩٩٢؛ تميمي ٢٠٠٠؛ ومسيري ٢٠٠٣) يتبعن ناقدي مبادئ عهد التنوير في العمومية والفردية التي يطرحها المهتمون بالشؤون النسائية من الماركسيين وآخرين من فترة ما بعد الحداثة. إن هؤلاء الناقدين يقترحون أنه إذا كان في الإمكان إعادة تشكيل المواطنة بطريقة تنزع عنها العمومية المجردة و'المساواة الزائفة' يمكن لها أن تكون أداة فعالة أكثر في دفع العدالة الجندرية قدماً. وقد ادعى بعض المؤلفين أن فارق الجنس وجسد الأنثى يجب أن يكونا الأساس الصحيح للاعتراف القانوني والسياسي (فيليبس ١٩٨٧، ١٩٩١، ١٩٩٣؛ ليستر ١٩٩٧ Lister؛ فويت ١٩٩٨ Voet).

الصوتُ المسموعُ فيه قد أصبح صوتَ المهتمين بالشؤون النسائيةِ الذين يطالبون بالحقوق ويشوّشون على ما يجبُ أن يـُعطى إلى الشعبِ تحت الاحتلال المستمر.

وهكذا، في غياب برنامج عمل وطني واضحٍ من إعداد الحركة النسائية القومية العلمانية، يُنشئُ الإسلاميون ارتباطا بين حقوق النساء والاحتياجاتِ الوطنيةِ والاجتماعيةِ للشعب الفلَسطيني إذ يطلبون من النساءِ أن يخدمن الشعب، كما كان يجريَ عبر الخطابَ القومي القديم، ولكن بالنهج الإسلامي الآن، وأن يلدن المزيدَ من الرجال (أنثياس ويوفال – ديفيس ١٩٨٩) (Anthias and Yuval Davis).

من الكلماتِ إلى الأفعال

تمكنتْ النساءُ الإسلامياتُ من بناءِ قواعدَ هامة حسنة التنظيم بين النساءِ المهنياتِ وذواتِ التعليم العالي، مستخدماتٍ أحياناً خطاباتٍ أكثر صلةَ بالواقع الحياتي مستندة على التنمية المستدامة وحقوق النساء كما على تفسيراتٍ جديدة للنصوص. ويـُثارُ السؤالُ في هذا المجال حول كيف تعكسُ هذه القراءاتُ الجديدة نفسَها على الممارسات اليومية داخل الحزب. وإنني أبرزُ هنا ميلاً متزايداً لرعايةِ المساواةِ الجنسية، وليس فقط الصفة التكميلية للنساء، وكذلك المثل الاجتماعية الأكثر مساواة.

لقد فتحت جهودُ لجنة العمل النسائي في حزب الخلاص حيزاً لمثل هذه الأرضية المشتركة من خلال دفع قضايا الجندرية إلى 'السياقِ الرئيس' في السياساتِ المهيمنة للحزب الإسلامي، وقد تزامن نجاحُ الدائرة في إحداثِ هذا التغيير الهام داخل الحركة الإسلامية مع المطالبة بأجور متساوية.

وكانت الدائرة في نقدها للحزب بسبب محاباتـه للرجال في العمل تفضيلا عن النساءِ ملحاحة في المطالبة بفرص عمل وأجور متساويةٍ بين الرجال والنساء ممن يقومون بالعمل نفسه. وتذكر كلٌ من يسرى وأميرة، وهما العضوتان في المكتب السياسي[٦]، أن العملَ مع النساء بحاجةٍ إلى عددٍ أكبر من المساعدين. وقد بدأتا بالمطالبة بتوظيفِ نساءٍ أكثر فوافقوا بعد تلكؤ ولكنْ بنصفِ الأجر.[٧] لقد اعتقد الأعضاءُ الذكورُ أن النساءَ ليست لهن نفسُ مسؤولية الرجال ولكنّ النساءَ رفضن ذلك إذ كيف يتسنى لهم أن يعلموا أن النساءَ ليست لهن نفسُ المسؤوليات؟ إن الأمرَ موضوعُ مبدأ.. إذا كانت النساء ستقمن ببعض الأعمال كالرجال فإنّ لهنّ الحقَ في تقاضي نفس الأجور.. وقد تمكـَنتْ العضوتان من وضع عددٍ متساو من المتفرغاتِ (ممن يـتـقاضين الأجرَ عن ساعاتِ عمل كاملة) في اللجان الإدارية للمناطق قبل إغلاق الفروع المحلية للحزب. وكنّ كذلك على وشكِ الحصول على نفس العدد من النساء العاملاتِ بأجر في المجلة قبل إغلاقها من قبل السلطة الفلسطينية (يسرى وأميرة، مقابلة).

إن دعوة الدائرة للحصول على معاملة متساويةٍ من قبل الحزب وصلت إلى داخل المنازل. وهنا تتجنبُ الدائرة 'خطاب الحقوق' الذي يقولُ به المهتمون بالشؤون النسائيةِ لصالح إستراتيجيةِ عملية تتمثلُ في 'البحث عن حلول'. وقد عبّرت أميرة عن ذلك بأن كلَ من في

٦ كانت يسرى وأميرة هما العضوتان عام ٢٠٠٠. أما في الجولة الانتخابية الثالثة عام ٢٠٠١ فقد أعيد انتخاب أميرة ولكن فاطمة صالح حلت مكان يسرى.

٧ من الشائع في غزة، حيث معدل البطالة مرتفع جداً (٣٩٪)، أن يدفع للنساء في المصالح الخاصة أجر أقل من أجر الرجال (٨١,٣٪ من أجور الرجال في غزة و٦٦٪ في الضفة الغربية) (هيئة العون السويدية الدولية ١٩٩٩: ٢٦-٢٧).

الحزب يدعون بأنهم يساندون عملَ النساء وتطويرَهن، ولكنهم لا يبذلون الجهدَ لدعمهن في محل العمل. وإذا كانوا يريدون للمرأة النجاح، في الداخل وفي الخارج، فإن على الرجال أن يدعموها في البيت [التوكيد مضاف] لكي تنجحَ في المجتمع. وفي هذا الصدد تتفادى القياداتُ الحديثَ عما 'يتوجب' على الرجال فعلـُه ويحاولن 'إشراكـَهم' [التوكيد مضاف] في إيجاد حلول مثل دعم المرأة في المنزل وتأسيس حضانة وروضة قريبتين من منزلها. وفي هذا الصدد تساندُ القياداتُ كلياً ما تدعو إليه لجنة شؤون المرأة[٨] في مطالبتها تخصيصَ ساعة للأمهاتِ العاملاتِ ليـُرضعن أطفالـَهن، ولكنّ هذا يتطلبُ كذلك وجودَ حضانةٍ في كل مكانٍ عمل للنساء (أميرة، مقابلة).

رفضت القائداتُ النسائياتُ داخل الحزب إصرارَ الزهار من قادة حماس على أن العملَ يجبُ أن يكونَ ملائماً لقدراتِ النساء وخصوصياتـِهن، ودعون إلى مساواةٍ تامة من ناحيتين: في عملهن اليومي في الحزب وفي رفضِهن لعدم مساواةِ النساء للرجال في النشاطاتِ القتالية. وقد قالت النساءُ الإسلامياتُ في الحزب بالنسبة لموضوع العمل اليومي أن لهن من خلاله نشاطاتٍ كثيرة. إن أحدَ أنجح النشاطات التي ينظمنها كل عام هي معرضُ السجناء السياسيين حيث ينصبن خيمة كبيرة لتضمَ كل أنواع الأنشطة: عرض رسوماتهم والأشياء التي يملكونها، عرض صورهم وكتاباتهم... إلخ. وكن يطلبن مساعدة رجالـِهن من أجل نصب الخيمة ولكن هذا كان في السنة الأولى فقط. وعندما بدأن بالضغط من أجلَ توظيف عددٍ أكبر من النساء بأجر مساو للرجال قررن نصبَ الخيمة بأنفسهن لأنهن أردن أن يـُظهرن لهم أنهن لسن أقل قوة منهم وأنهن إذا أردن فعلَ شيء كان في إمكانهن أن يفعلن ما يفعلـُهُ الرجالُ تماما.. وهن الآن في كل عام ينصبن الخيمة بأنفسِهن من الألف إلى الياء (يسرى وأميرة، مقابلة).

من الجدير الملاحظة في هذا المجال أن موقفَ القائدتين لا يتناقضُ مع موقفِ بعض الإسلاميين من الرجال وحسب ولكنْ كذلك مع موقفِ بعض النساءِ الإسلاميات. ميسون وسميرة من القائداتِ الإسلامياتِ في الضفةِ الغربيةِ تجزمانِ بعدم اتفاقـِهما مع هذه الرؤيا وتريان دورَ النساءِ مكمِّلا لدور الرجال وليس مساوياً له. مثلٌ آخر على ذلكَ هو أمرُ الإستشهادياتِ٩٧٧ إذ أن ذلك يبرز تورط النساء في الفعاليات العسكرية، وهذا ما يطرحُ أن هنالك خلافاتٍ ليس فقط بين الرجال والنساء من الإسلاميين ولكن أيضاً بين النساءِ أنفسهن.

قدّمتُ في القسم أعلاه خطابَ النساء الإسلامياتِ حول القضايا المتصلة بالحقوق وكفاحهن لتحقيقها. لكنْ كيف يمكنُ لهذا الاندفاع للاشتراك في الكفاح والحوار أن ينعكسَ على أرض الواقع؟ لقد قلتُ في قسم سابق أن النساءَ الإسلامياتِ اللواتي حصلن على نفوذهن من خلال مهارتـِهن وتعلمـِهن، ومن خلال ما أتيح لهن من حيز وشرعية عبر 'نصوص' تجَدَدَ تفسيرُها مؤَخراً، قد أعطين فرصة أكبر لتدمير فكرة 'التكامل' المنسوبةِ إلى النساءِ في الإسلامِ وتحويلـِها إلى مساواةٍ كاملة، على الأقل في الحياة العامة. وأعرضُ في القسم التالي وصفاً لحالة 'مساواةٍ قاتلة' عندما يمكنُ لفكرة المساواة أن تسلكَ سبيلاً مميتاً كما في حالة الإستشهادياَت.

النساء الإستشهاديات: حالة من المساواة التامة؟

لاشك ان حالة النساء الإستشهاديات قدمت ظاهرة فريدة ومثيرة في نفس الوقت للعديد من

٨ هو تآلف نسائي علماني للمهتمات بالشؤون النسائية، أنظر(جاد، ٢٠٠٨).

الكتاب الغربيين اضافة للكتاب الصهاينة. فهاهو بني موريس،المؤرخ الصهيوني الشهير، يضيف بعدا جديدا في توصيف الظاهرة بالنظر إليهم "كقتلة سفاحين pathological serial killers) Morris: ٢٠٠٤). ما يخرجهم من دائرة الإنسانية إلى دائرة "المجرمين بالوراثة".

أضافت ظاهرة الإستشهاديات بعدا جديدا في شيطنة الإرهاب بجعله إرهابا تشريحيا 'pathological terrorists' وهو ما يضيف بعدا عنصريا واضحا في تصوير الآخر بكونه هذه المرة مفطورا على الإرهاب في تكوينه الجيني. وبالطبع تم تفسير هذا "التطور البيولوجي" بالعودة إلى الثقافة وفي قلبها الإسلام والإسلامية والثقافة العربية. كما أثارت ظاهرة النساء الإستشهاديات مرة أخرى التساؤلات عن دور النساء في حركات التحرر المسلحة والتي ينظر لها، خاصة في الحالة الفلسطينية، كمصدر شرعية هام للحركات السياسية الفاعلة في مواجهة الاحتلال والرغبة من التخلص من سيطرته.

بالرغم من أن ظاهرة الاستشهاديين، سواء كانوا نساء أم رجالاً، ربطت بشكل كبير بالحركة الإسلامية حماس وبالإسلام؛ إلا أن الحركة الإسلامية تعتبر فاعلاً متأخراً في تنظيم ظاهرة النساء الإستشهاديات على وجه الخصوص والتي أرسلت أول استشهادية في تاريخ ٢٠٠٤/١/١٥، أي بعد أكثر من عامين تقريبا من ظهور وفاء إدريس كأول امرأة استشهادية استشهدت في تاريخ ٢٠٠٢/١/٢٧.

تعتبر ريم رياشي، أول استشهادية تنظيم من حركة حماس وكتائب شهداء الأقصى (فتح). قبل ذلك، كانت حركة حماس ترفض إرسال نساء لتلك العمليات[٩] بالرغم من أنها التنظيم الأول الذي بدأ بإرسال إستشهاديين رجال ابتداء من شهر ١١ عام ١٩٩٤ على إثر مذبحة الحرم الإبراهيمي الشريف والتي قتل فيها مستوطن إسرائيلي (باروخ جولدشتين) ٢٩ فلسطينيا يؤدون صلاة الفجر في الحرم الإبراهيمي. أدت تلك المذبحة بحركة حماس لتغيير سياستها والتي كانت تقوم، حتى تلك الحادثة، على استهداف الجنود والمستوطنين فقط بعملياتها العسكرية.

يعتبر تنظيم ريم رياشي للقيام بعملية استشهادية تحولا في سياسة حركة حماس في ما يتعلق بتنظيم وتدريب النساء لهذا النمط من العمل العسكري. كان هذا الموقف متسقا مع العديد من الأدبيات التي رأت أنه "في المجتمعات التي يسيطر عليها الفكر الذكوري تطوَّر موقفٌ يمنع، أو حتى يحرّم، موت النساء في الحروب والذي كان من نتيجته سيطرة شبه مطلقة للرجال على وسائل الدمار على المستوى العالمي، غالبا تحت ذريعة حماية النساء والأطفال والذين منعوا، طبقا لهذه النظرة من حمل السلاح ومن القدرة على الدفاع عن أنفسهن بأنفسهن" (Peterson and Runyan 1993: 81-82).

إلا أن حماس، كما في قضايا أخرى، غيرت من موقفها في ما يتعلق بدور النساء في حمل السلاح للدفاع عن الوطن وعن أنفسهن.

في كتاب "شهيدات: نساء الكاميكاز في فلسطين"، تستعرض بربارة فيكتور حياة خمس شهيدات لتستخلص، بعد البحث في خلفياتهن الاجتماعية، بأنهن كن ضحايا بشكل مضاعف. مرة بسبب وضعهن المهمَّش كنساء في إطار نظام اجتماعي لا يقدّر النساء بشكل عام، ومرة أخرى لكونهن قادمات من خلفيات اجتماعية هشة وفقيرة (Victor ٢٠٠٢: ١٢). إضافة لكونهن "ضحايا" حسب فيكتور، فإنهن أيضا "مستغلات من قبل أبوية متعصبة وجبانة" (المرجع السابق). وفي رؤية أخرى فإنهن صوِّرن كتابعات مسلوبات الإرادة من قبل السلطة

٩ Al-Zahar, www.al-Jazeera.net, 15/1/04.

الفلسطينية والتي شنت حملة دعاية عامة تشجع فيها النساء على العمل الإستشهادي (Marcus ٢٠٠٣).

أما الكتّاب "المتعاطفين" مع الظاهرة، فرأى معظمهم أن ظاهرة الاستشهاديين بشكل عام، والنساء بشكل خاص، كظاهرة تنم عن الإحباط واليأس الذي يثيره وضع الاحتلال والذي يراه هؤلاء كطريق لا خروج منه إلا بهذا العمل، ما يضع هذا الفعل في خانة الفعل "المأزوم" الذي لا يرى فكاكا إلا بوضع حدٍّ لحياته.

أما بالنسبة للنساء في الحركة الوطنية الفلسطينية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، فقد رأين في العمل الإستشهادي، على لسان ربيحة دياب القائدة النسوية في حركة فتح "كفعل للدفاع عن النفس ينم عن تصميم المرأة الفلسطينية في أن تكون شريكا كاملا في النضال الوطني بجانب إخوتها من الرجال"[١٠]، وهي النظرة التي تتقاسمها الكثيرات من النساء الفلسطينيات اليافعات.

بناء على الوصايا التي تركتها النساء الإستشهاديات، أقدم في هذه الورقة، جدلية تقول بأن تلك النسوة قمن بما قمن به بناء على إحساسٍ بتميزهن وبقدرتهن المتوقفة على أخريات وبأنهن كن في كامل السيطرة والتحكم في ما يُردن القيام به وفي قدرتهن على القيام به. أي أن فعلهن الإستشهادي لا يأتي كنتيجة للإحساس بالإحباط أو التأزم، بل برغبتهن في فتح آفاق جديدة للتحرر والانعتاق ليس فقط لبنات جنسهن ولكن أيضا لرجالهن لحثّهم على استعادة رجولتهم المنتهكة بفعل سياسات الاحتلال وإذلاله. فمن خلال فعل استشهادهن، تحاول هؤلاء النسوة، ليس فقط تخطي حدود النظام الأبوي بين النساء والرجال، ولكن أيضا يعملن على تحطيم الحدود المفروضة بين الشعوب العربية وبين حكامها وأيضا بين العرب وإسرائيل. بهذا، لا يأتي فعل الإستشهاديات كمطالبة للمساواةٍ بين الرجال والنساء بشكل عام أو للتساوي مع الرجال في حماس بشكل خاص؛ إنما هو فعلٌ يُظهر قدرة النساء على التفوق على الرجال بهدف إحداث صدمة قد تؤدي بهم لتفعيل دورهم، كَرجال، في حماية نسائهم. بمعنى آخر: تنهض هؤلاء النسوة ليتخطين حدود النظام الاجتماعي السائد في ما يتعلق بالنساء ليستحوذن على قوةٍ تمكنهن من تخطي حدود الأبوية والاستبداد السياسي والاحتلال.

بلغ العدد الكلي للنساء المتطوعات للعمل الإستشهادي ٢٤ امرأة و ١٦ امرأة أخرى قمن بتقديم الدعم المادي واللوجستي. نجحت ١٠ نساء في إنفاذ عملية الاستشهاد (مقارنة بأكثر من ١٥٧ رجل) وذلك حتى تاريخ ٢٣ نوفمبر عام ٢٠٠٦. الجهة المنظمة لهؤلاء النسوة توزعت بين حركة فتح (كتائب شهداء الأقصى) وحركة الجهاد الإسلامي (سرايا القدس) (Jerusalem armies of Islamic Jihad)[١١].

حتى تاريخ إرسال ريم الرياشي (أول استشهادية من قطاع غزة والتي فجرت نفسها في مجموعة من خبراء المتفجرات الإسرائيليين على حاجز إيرز) كانت حركة حماس، جناح عز الدين القسام، ترفض تنظيم نساء للقيام بعمليات استشهادية. كان هذا الرفض يعبر عن الرؤية المتناقضة في الموقف من دور النساء في النضال الوطني. التبرير الذي أعطي لهذا الرفض أن "النساء بإمكانهن النشاط في مجالات أخرى سواء أكانت سياسية، اجتماعية، اقتصادية أو تعليمية. وأن إستراتيجيتنا الآن لا تركز على خرط النساء في هذا النوع من العمل (العمل الإستشهادي) إذ أن هذا العمل يستلزم السفر داخل إسرائيل، وأن النساء لا يسمح لهن

١٠ The Palestinian daily, Al-Ayyam, February 1, 2002.

١١ The Israeli daily, Ha'artz 16/1/2004.

دينيا االقيام بهذا دون محرم"[١٢]. عائشة الشنطي، والتي كانت أيضا عضوة مجلس شورى في حزب الخلاص الإسلامي (حزب علني أسسته حركة حماس كواجهة للعمل السياسي العلني عام ١٩٩٥)، كانت تكرر النظرة السائدة لحركة حماس في حينه في ما يتعلق بدور النساء في العمل العسكري دون الانتباه لدور النساء في داخل الحركة والذي أدى لقلب هذه النظرة رأسا على عقب.

في ١٥ يناير ٢٠٠٤ دشنت ريم رياشي، أول استشهادية (والتي كانت أما لطفلين صغيرين) تُنظَّم من قبل حماس، تغييراً في هذه النظرة[١٣]... عندما انتقد البعض من ناشطي الحركة الوطنية الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير كيف ترسل حركة حماس أما لطفلين للقيام بهذا العمل، كان الرد بأن هؤلاء انتقدن حركة حماس لعدم مساواتها الرجال بالنساء في النضال الوطني وحرمان النساء من أن تكون جنبا لجنب الرجل في عملية النضال من أجل التحرر الوطني[١٤].

وصايا نساء خارقات

بالرغم من أن حياة كل استشهادية تشكل قصة مختلفة عن الأخرى، إلا أن الرباط الجامع بينهن جميعا هو قوة الشخصية، الفاعلية الاجتماعية، الحساسية إضافة لخلفية اجتماعية ميسورة لحد ما. جميعهن كن مُساقات بإحساس عميق بالظلم، كما عبرت عنه دارين أبو عيشة في وصيتها حين قالت "وليعلم الجبان شارون أن كل امرأة فلسطينية ستنجب جيشا من الاستشهاديين". (دارين أبو عايشة، جامعة النجاح، السنة الرابعة، بيت وزن، نابلس، استشهدت في ٢٠٠٢/٢/٢٧. (www.palestine-info.info, 27/2/02). إضافة لذلك، سعت كل الإستشهاديات للانتقام، وأعلن جميعهن أنهن لسن أقل من الرجال مساواةً. فحسب كلمات دارين "أن دور المرأة المسلمة ليس أقل من دور إخواننا المجاهدين... فعلى الصهاينة الباغين أن يعلموا بأنهن لا يساوون شيئا في وجه تصميمنا وفخرنا... إن دور المرأة الفلسطينية لم يعد النواح على زوجها أو أخيها أو أبيها، ولكن ستحول جسدها إلى قنبلة بشرية لتحطم أسطورة الأمن للإسرائيليين" (Dareen's wasseya 27/2/2002)... كانت دارين طالبة في جامعة النجاح في نابلس قبل أن تلجأ لفتح لمساعدتها في إعدادها للاستشهاد. قبل ذلك، وفي عام ١٩٩٩، سعت دارين لدى أحد قادة حماس في نابلس لتنظيمها في صفوف الجناح العسكري للحركة ولكن قيل لها "عندما ينتهي الرجال ستطلب النساء للمشاركة" [١٥].

أما قصص الإستشهاديات الأخريات فجميعها تدحض فكرة "اليأس والقنوط" التي أشيرَ لها سابقا. فوالدة الاستشهادية آيات الأخرس مثلا تذكر بأن "ابنتي كانت متميزة في دراستها، كانت مخطوبة وتعيش حياة رغدة، لم تعاني يوما من الفقر أو الإحباط. قدمت امتحاناً قبل استشهادها حصلت فيه على علامات كاملة، كانت مليئة بالحياة والحيوية، وكانت مقبلة على

١٢ Aisha al-Shanti in www.al-gazeera.net/*lilnissa' fakat* (only for women)/6/2/2002'.

١٣ Al-Zahar, www.al-Jazeera.net, 15/1/04.

١٤ Falastin al-Moslema - Islamic Palestine, February 2004.

١٥ Jamal Manour who himself was assassinated in 2001, quoted by Ibtissam, Dareen's sister, *al-markaz al-felastini lil 'alam* (The Palestinian Information Centre) www.palestine-info.info 27/2/2002.

الحياة لدرجة أنها اختارت مع خطيبها أسماء لأطفالها مستقبلا"[١٦]. حياة الأخرس كتبت في وصيتها بأنها كانت مدفوعة "بنداء الشهداء، بدمائهم، باليتامى والثكالى وكل المستضعفين على الأرض". تحولت بعد ذلك لتخاطب الحكام العرب بتهكم قائلة "كفى شخيرا، كفى تقاعسا عن واجبكم في الدفاع عن فلسطين، أنا أحتقر جيوشكم التي ترى بنات فلسطين يقاتلن باسمكم بينما تشاهدوهن من قنوات تلفازكم، هذا ندائي لكم ولندع كل مسلم عربي يسمع ندائي"[١٧].

تشابه كلمات عندليب طقاطقة كلمات آيات والتي كتبت في وصيتها "أقول بدمي ما عجز الحكام العرب قوله بألسنتهم"[١٨]. هذه الكلمات المستهزئة والمستفزّة وصلت غاياتهن؛ ففي إجابة لكلمات عندليب وأخريات، ردّ الكاتب الإسلامي المصري فهمي هويدي مندهشا من هؤلاء "النساء الحديديات، ذوات القلوب والأعصاب الفولاذية، الصلبات كالجبال" بقوله "في الماضي كانت صرخة امرأة عربية للخليفة المعتصم تحرك جيوشا لنصرتها، ولكن في زمننا الرديء، دعوات ريم وأخواتها تقع على آذان صماء"[١٩]. كاتب آخر يعبّر بمرارة "شعرت كرجل بأنها تريد القول أنا الشرف المجمّد في عروقكم، أعتذر من تفلّت أنوثتي من تحت رجولتكم لتفجر نفسها في وجه قتلتكم. قمت بما قمت به على أمل أن تستيقظوا، لتساعدكم في وقف شخيركم الذي يملأ الفضاء العربي، آملة أن أوقظ ضمائركم المدفونة في قلوبكم". ويتابع بمناداة ريم "باللغم الأنثوي الذي أحرج الذكورة المتفجرة في القبائل العربية، كتبت لكم رسالة بليغة بدمائها"[٢٠].

في الإمكان القول أن العمل الاستشهادي يحمل العديد من المعاني والتي تتجلى في رفض دموع الآباء والأمهات ورفض سلبيتهم، واحتفال بأنوثتهن في وجه عجز وخنوع الحكام العربي وتوسيع مفهوم التضحية؛ هذه المرة ليس التضحية بالحرية ولكن التضحية بأرواحهن في سبيل وطنهن السليب. بهذا المعنى لم تسعَ هؤلاء النسوة إلى تقليد الرجال، ولكن في وصاياهن سعين جميعا إلى تحقيق كامل أنوثتهن، ليس فقط كقيمة يجب حمايتها بالمعنى التقليدي للكلمة من قبل الرجال والحكام العرب، وإنما أيضا في استخدام هذه الأنوثة نفسها المفترض حمايتها للدفاع عن هؤلاء الرجال "لحين استيقاظهم". فالمعنى الرمزي لاستخدام الأنوثة هنا يهدف لإشعار الرجال والحكام العرب بالعار لانعدام رجولتهم. وهكذا يصبح فعل الاستشهاد بدماء هؤلاء النسوة عمل تضحية بالنفس بشكل مبهر ليس فقط من أجل فلسطين ولكن من أجل الأمة العربية والإسلامية. وهكذا، ودون الدخول في جدل مدى أخلاقية أو فائدة هذا العمل، يعتبر فعل استشهاد هؤلاء النسوة ارتقاءً بهن إلى مستوى نساءٍ متمكناتٍ فوق العادة لتحقيق ما عجز رجالهن عن تحقيقه (في تحفيز وتحريك حكام وجماهير العرب لنصرة هؤلاء النسوة). وهكذا يمكن الاستخلاص أن فعل الاستشهاد هنا ينمّ عن فعل سياسي عقلاني للتضحية بالنفس من أجل خلود الأمة. واختم هنا بكلمات من وصية الاستشهادية ميرفت أمين مسعود (١٩ سنة) من مخيم جباليا، شمال غزة والتي استشهدت يوم الاثنين ٢٠٠٦/١١/٦:

""أيها الشعب المرابط؛ ابقَ على نهجك الذي عرفته عنك، نهج المقاومة وذات الشوكة، حافظ على عهدك لدم الشهداء، فأنا اليوم أخرج بهذه العملية بإذن الله انتقاماً مني لكل ما

١٦ / (www.palestine-info.info, 22/1/2004.

١٧ Ayyat el-Akhras killed on 29/3/2002/ www.palestine-info.info, 22/1/2004.

١٨ Andalib Takatka's testament 'wasseya' / www.palestine-info.info, 22/1/2004.

١٩ The Egyptian daily, Al-Ahram/27/1/2004.

٢٠ A file prepared by Abdel Rahman Abu Farha on women isteshhadeyyat, www.palestine-info.info, 28/1/2004.

فعله الاحتلال من مجازر، وآخرها مجزرة عائلة هدى غالية؛ فلماذا لا تكون أرواحنا رخيصة في سبيل هذا الوطن، ونجعل من أجسادنا ناراً وبركاناً على هذا المحتل المتغطرس".

كتائب المجاهدات القساميات بين الوطني والنسوي

دشّن عمل النساء الإستشهاديات فاتحة لانخراط النساء في حركة حماس بشكل أوسع في العمل العسكري. ففي منتصف عام ٢٠٠٥ بدأت تخرج بعض الصور (انظر الملحق) التي تُظهر مجموعات من النساء في الزي العسكري على نمط زي كتائب القسام من الرجال ولكن على شكل جلباب. إن هذا التحول يشابه التحول في دور النساء في الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير، واللواتي فرضن أيضاً دورهن في ظل معارضة بعض القيادات المتنفّذة في حركة فتح (منير شفيق). وكما سبقتهن أخواتهن في الحركة الوطنية، تم تبرير التحول في دورهن للعمل العسكري بأنه "يجب أن تتذكر دائماً أن قوات الاحتلال الصهيوني لا تفرق أبداً بين طفل وشاب بين امرأة وشيخ، فكل فلسطيني هو مشروع شهيد في ظل الاحتلال، لذا فالجميع يجب أن يتدرب للدفاع عن نفسه وعن عائلته، بما فيهم النساء" (المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠٠٥/٩/١٢). أما دور الدين هنا فكان إضافة للتحفيز على التضحية بالنفس حين قالت إحدى المجاهدات بحزم أن "الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة، خاصة في فلسطين ونحن هنا نستجيب لنداء الفريضة" (المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠٠٥/٩/١٢). إذاً، كان نداء الفريضة محركا دينيا يضاف على واجب الدفاع عن الوطن والعائلة والنفس.

مقارنةً بالحركة النسوية التي تشكلت في إطار أحزاب منظمة التحرير الفلسطينية نجد النضال الاجتماعي لإعادة تقسيم العمل الجنسي بين الرجل والمرأة مازال مستمرا ولم تحرز فيه نجاحات ملحوظة، إذ مازال سائداً، اجتماعياً وثقافياً، أن دور المرأة الأساس هو في رعاية بيتها وتربية أطفالها وطاعة زوجها. هذا الدور مازال يسنده العديد من التشريعات والسياسات وإن كان هناك العديد من المؤسسات، سواء الحكومية أو غير الحكومية، التي تسعى لإحداث تغيير على هذا الواقع.

بالنسبة للنساء الناشطات في العمل العسكري، نجد أن المواءمة بين دورهن في النضال الوطني ودورهن في البيت يشكل معضلة أخرى. إذ كثيرا ما توجه أسئلة عن كيف يعملن على مواءمة دورهن الجديد مع أدوارهن التقليدية. وتشير إجابة هؤلاء النسوة لنفس معضلة أخواتهن في الحركة الوطنية "هذا أمر عادي جداً، نحن ننظم وقتنا ونعرف ما علينا من واجبات ملقاة على عاتقنا، ومثل أي امرأة عاملة كل أمر يأخذ حقه ودوره"؛ ولكن بناءً على أي أساس يتم تحديد هذا الحق وهذا الدور؟

هنا، ومرة أخرى، وكما حال من سبقهن، يتم الاعتماد على "تفهُّم" أفراد العائلة حيث قالت إحداهن "جميع أزواج المجاهدات هنا يعرفون بأنهن منضويات تحت لواء كتائب القسّام، وإن لم يكن متزوجات، فإخوانهن وآباؤهن يعرفون بذلك. وباعتبار أن أزواج أو إخوة المجاهدات هم أصلاً مجاهدون، فمن المؤكد أنهم يراعون إن كان هناك تقصير في هذه الناحية أو تلك، مع التأكيد على حرصنا بأن لا تقصر المرأة المجاهدة في واجباتها المنزلية" (المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠٠٥/٩/١٢). هذا يعني أنه لا توجد سياسة متبلورة تجاه هؤلاء النسوة، ولكن يترك الأمر لحسن تقدير وتفهم أفراد عائلاتهن من الذكور وهو نفس ما واجهته النساء الناشطات في أحزاب منظمة التحرير الفلسطينية.

ختاما، في الإمكان القول أن حركات التحرر الوطني لعبت دورا هاما في حشد وتعبئة طاقات النساء لينخرطن في العمل الوطني. في نفس الوقت أضاف دور النساء بعدا هاما في توسيع قاعدة وشعبية تلك الحركات. وبالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه حركات التحرر الوطني في إنضاج الوعي السياسي والوطني للنساء، إلا أن تقاعس ومحدودية رؤية تلك الحركات في بلورة رؤية واضحة ترى بمقتضاها أنه لا يمكن لتلك الحركات تحقيق أهدافها دون أخذ أدوار النساء المختلفة في الاعتبار وتقديرها والعمل على تغييرها لتحقيق العدالة الاجتماعية بين النساء والرجال في المجتمع، ستبقى تلك الحركات قاصرة عن الاعتراف بقدرات النساء الظاهرة والكامنة وعن الاستفادة من تلك القدرات لتحرير أوطانهم وتحرير أنفسهم في نفس الوقت.

ملحق

أول صور تنشر لنساء قساميات على الصحفة الالكترونية لمركز الاعلام الفلسطيني في ٢٠٠٥/٩/١٢

يا نساء غزة...
علمونا بعض ما عندكن...

هديل قزاز

الورقة التالية هي عبارة عن ملخّص لدراسة قام بها مركز شؤون المرأة في غزة من إعداد الباحثات ميرفت مقبل، سهاد عبيد، منى خضر، هداية شمعون؛ وتحت إشراف د. هديل رزق-القزاز (نتائج دراسة مركز شؤون المرأة حول الحصار والفلتان الأمني التي تم تنفيذها العام ٢٠٠٧).

مقدمة

ما يحدث في قطاع غزة هو جريمة يندى لها جبين البشرية وستبقى وصمة عار في تاريخ الفلسطينيين، وسوف تسألنا الأجيال القادمة.. وهل صمتُّم؟؟؟ وماذا فعلتم لتوقِفوا هذه الجريمة النكراء.. لماذا لم تستطيعوا نصرتهم وهم على بعد ما يقلّ عن ١٠٠ كم منهمَ؟؟ لماذا لم تدقّوا جدران الخزان؟؟

في مركز شؤون المرأة، تقوم النساء باستمرار بتوثيق ما يحدث على أرض الواقع، ومحاولة تحليله بقدر ما يستطيع السجين تحليل مفهوم الحرية أو العطشان وصف الماء في يوم قائظ. "إن لي شرف مصاحبتهن في هذه الرحلة، هداية ومنة وميرفت، ثلاث نساء شابات يعانين من الحصار والقهر والظلم مثلهن مثل مئات الآلاف من الشابات الغزيات، ولكنهن قررن النهوض من الركام ورواية قصصهن وقصص نساء أخريات. قُمنَ بدقّ ناقوس الخطر مبكرا حول الآثار التي يحتمل أن يتركها الوضع الحالي على جميع أفراد المجتمع الفلسطيني، مع التركيز على علاقات النوع الاجتماعي والتحديات التي تواجه النساء بشكل خاص، ورفعن أصواتهن عاليا ليصل إلى صانع القرار الفلسطيني ولكن أيضا إلى المجتمع العربي والدولي اللذين يتحملان مسؤولية ما يجري .. فهل وصل؟؟؟

هدفت الدراسة إلى رصد آثار الفلتان الأمني والاقتتال الداخلي على واقع النساء في قطاع غزة ومن منظور رؤيتهن للأمور التي تمس حياتهن بشكل مباشر، حيث قامت الدراسة بتتبع التطورات التاريخية التي أنتجت الفلتان والاقتتال الداخلي في قطاع غزة وكيفية تعامل النساء مع هذا الواقع، وحاولت رصد التغيرات في أدوار النوع الاجتماعي وعلاقات القوة في الأسرة والعائلة والمجتمع نتيجة غياب القانون، ورصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية على النساء في قطاع غزة نتيجة الفلتان الأمني من وجهة نظرهن. كما حاولت الدراسة التعرف على فعل النساء إزاء أوضاع تتسم بالخطورة والحرمان والقسوة عليهن وعلى أسَرهن ومدى تأثرهن وتأثيرهن في الواقع المحيط بهن مع رصد تجارب حية للنساء في مواقع مختلفة تعكس صورة عن حياتهن ومعاناتهن اليومية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة منهجيات "البحث النسوي المقاوم" وهي منهجية تركز على الفعل النسوي تجاه الأحداث وتنقل تجارب النساء ولغتهن الخاصة وتعبيراتهن عن الواقع الذي يعشن فيه وكيفية تعاملهن مع هذا الواقع. فالنساء لسن متلقيات سلبيات للواقع المحيط بهن، بل يشتبكن معه ويُعدن تعريفه بطرقهن الخاصة والمتنوعة؛ ففي حين تقاوم بعضهن وتستسلم بعضهن، تساهم أَخريات في إعادة تعريف الواقع بطرق جديدة وخلاقة ويساهمن في تغيير نوعية حياتهن وحياة أخرياتٍ ممّن يشاركن في صمود المجتمع وبنائه. تستخدم الباحثات النسويات، اللواتي يعشن في ظل الاحتلال والقمع والتمييز، منهجية البحث النسوي المقاوم بحيث تشكّل الباحثات أنفسهنّ جزءا أساسيا من منهجية البحث. وكما تقول شلهوب-كيفوركيان (٢٠٠٧): "تستعمل الباحثات أقلامهن وفكرهن ودافعيتهن، للنضال من أجل توسيع الحيّز وإسماع أصوات نسوية نقدية تلقي الضوء على بعض جوانب حياتنا المنسية المهمّشة أو المُسكَتة". ففي غمرة الاقتتال والصراع والنزاع وتجاذبات السياسة الذكورية تُنسى نساء غزة، ولا يُذكرن إلا أحيانا كضحايا غير مرئيات أو أرقام تضاف للضحايا. في الوقت ذاته، يُتوقع منهن أن يحافظن على النسيج الداخلي للأسرة والمجتمع المحلي، وأن يلتزمن بعادات وتقاليد تفترض سلطة الرجل على جميع مجالات الحياة.

زمنياً، يغطي البحث الفترة الممتدّة من الانسحاب الإسرائيلي- أحاديّ الجانب- من قطاع غزة و حتى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧.

تم التركيز في البحث على أدوات وآليات البحث النسوي الذي يعتمد على البيانات الكيفية، المقابلات، دراسات الحالة، والمجموعات البؤرية. اعتمد البحث على ثلاث أدوات هي: **المقابلات المعمّقة**، حيث تمت مقابلة ستّين امرأة من قطاع غزة من اهتمامات وتوجهات سياسية مختلفة، وتتنوع من حيث المناطق الجغرافية، ومستوى التعليم والمستوى الاقتصادي ودرجة التأثر بالأحداث التي مر بها قطاع غزة في السنوات القليلة الماضية. كما استخدم البحث **حالات دراسية** أعدّها مركز شؤون المرأة بعد الانقلاب العسكري في حزيران ٢٠٠٧ حيث قام المركز بتوثيق أكثر من سبعين حالة لنساء تضرّرن بصورة مباشرة من الأحداث. وأخيراً، اعتمد البحث على شهادات ذاتية من الباحثات كنساءٍ يعايشن الواقع في قطاع غزة ويتأثرن به، ولكونهن يمتلكن الرؤية النسوية التي تمكنهن من التعبير عن التغيّرات التي تواجه النساء. نحاول في هذا البحث أن نفسح المجال للمرأة في قطاع غزة لسرد قضيتها وطرح معاناتها بلغتها، ومن موقعها، في محاولة لأن "لا نترك المجال لأصحاب القوة كي يفقدوا الأحداث التاريخية من مضامين إنسانية ونسائية" (شلهوب-كيفوركيان، ٢٠٠٧).

لجأت الباحثات إلى اختيارٍ قصديّ للحالات، بحيث تغطي فئات مختلفة ومتنوعة من النساء في قطاع غزة. فقد تم اختيارٍ طالبات، ربّات بيوت، أمهات لشهداء، زوجات شهداء، ناشطات نسويات، نساء تعرضن لأحد أشكال الضرر بسبب الفلتان الأمني أو "الانقلاب العسكري"، ومشاركة في مسيرة أصيب فيها أخوها أثناء المسيرة وبعض النساء اللاتي كن يداومن في خيمة الاعتصام وكان لهن حضور مميز، ووالدة إحدى المريضات بمرض الثلاسيميا، ونساء تضرّر عملُ أزواجهن جراء الحصار.

قامت كل باحثة باختيار عشرين امرأة على أن تغطي العينة نساء من مختلف المناطق في قطاع غزة ومخيماتها. وتمّت مقابلة ستّين امرأة لغرض البحث في مقابلات معمقة وفق جدول مقابلات مُعدّ سلفا، يغطي محاور الدراسة مع إتاحة المجال للباحثات للتوسع وفق

الحالة، والتركيز على محور محدد من المحاور، وهو عادة ما تم اختيار الحالة على أساسه. لم تكن الباحثات على معرفة سابقة مع أيٍّ من المبحوثات، وقد توصلن إليهن من خلال توصيات المؤسسات النسوية أو مبحوثات أخريات.

تم في البحث التركيز على أقوال النساء، بكلماتهن، واقتصر التحليل على بعض القضايا التي عايشتها الباحثات وأبدين وجهات نظر محددة تجاهها. ولأن البحث يهدف لإسماع الأصوات "المسكتة" والآراء "المسكوت عنها"، ولأن كل امرأة لها مواقف وآراء ترتبط بموقعها في المجتمع ومستواها التعليمي عمرها ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية، قامت الباحثات بإعداد جدول فيه نبذة مختصرة عن كل امرأة تمت مقابلتها (ملحق رقم ٢). في سياق البحث، أشارت الباحثات لرقم المقابلة حتى يستطيع القراء العودة للملحق، للتعرف على النساء ومصدر مواقفهن. أما اختيار رقم المقابلة كمرجع، فكان من باب تسهيل العمل وليس تقليلا من تجارب النساء الرائعة والملهمة؛ فالنساء اللواتي تمت مقابلتهن لسن مجرد أرقام، بل حالات تنبض بالحياة وتحمل التحدي والمقاومة جنباً إلى جنب مع الألم والمعاناة.

النساء في البحث لسن مجرد أرقام بل حالات حية من الألم والمعاناة والتحدي والمقاومة والصمود. رغبنا في أن نذكر كل امرأة باسمها وأن نُسمِع صوتها عاليا وألا نرتكب ذات الخطأ في الأبحاث التي تتعامل مع النساء كأرقام مجردة. بالنظر للمحددات العملية، وللتسهيل على القراء، وضعنا رقم المقابلة قبل كل صوت للنساء، وذكرنا بعض التفاصيل التي تخصهنّ في ملحق رقم ٢. لا يمكن فهم مواقف النساء وطرقهن في التعامل مع القضايا المختلفة دون ربط هذه المواقف بخلفياتهن الطبقية والاجتماعية والثقافة والسياسية؛ ومع أن هذا البحث لم يحاول تحليل القضايا هذه جميعا، إلا أننا نعي أهميتها وتأثيراتها على مواقف النساء، لذا نحث القارئات والقراء على الاطلاع على ملحق رقم)٢ (كلما رغبن/وا في معرفة المزيد عن النساء.

نساء غزة قبيل الانسحاب أحادي الجانب

عانى المجتمع الفلسطيني، وتحديدا النساء اللواتي يعشن قرب الحواجز الاحتلالية، معاناة شديدة قبيل الانسحاب. امرأة تعيش في مدينة الزهراء (مقابلة رقم ٢٩) قالت:

> "أنا ساكنة جنب مستوطنة نتساريم. كان هدا الموضوع زي الكابوس.. ما كنا نقدر نطلع ولا ننزل؛ طخ وحواجز وتسكير كثير. الدبابة كانت تدخل عنا وتصير تطخ علينا. مرات ما كنت أقدر أروِّح من شغلي لبيتي، وكنت أترك أولادي وأنام عند أهلي. الوضع كان قبل الانسحاب مأساوي. كثير ناس تركت بيوتهم. إحنا في فترة الإغلاقات تركنا بيتنا وتأجّرنا بيت في غزة علشان نكون قراب من شغلنا وخسرنا. جبنا عفش جديد متواضع علشان ما ننقل عفشنا. بعدين لما سحبوا اليهود بعناه بتراب المصاري."

امرأة من تل الهوا (مقابلة رقم ١٧) قالت:

> "كنت معزومة على عرس ناس أصدقائي من بيت لاهيا، والعروسة لازم تروح على البريج. وعند حاجز نتساريم وقّفها الجنود الإسرائيليين وأجبروا العروسة على الرقص وهما يصفقوا ولا مش راح تعبر. وبعد ما رقصت، عدّوها الحاجز. هادا الموقف أنا عشتو ولما شفت الإشي هادا رجعت على بيتي وما كملت معهم."

الباحثات اللواتي شاركن في إعداد هذا البحث عايشن بأنفسهن معاناة الحواجز، وتحديدا حاجز أبو هولي الذي كان يفصل شمال قطاع غزة عن جنوبها. إحداهن قالت:

"عانيت من وجود الجنود الإسرائيليين على الحواجز في قطاع غزة، فقد وقفت على تلك الحواجز عدة مرات، وخصوصا حاجز أبو هولي. فلقد كنت أكمل دراستي في كلية فلسطين للتمريض، وهذه الكلية تقع ما بين محافظة خان يونس ومحافظة رفح وأنا أسكن في مدينة غزة. وكنت أقف على الحاجز، سواء وأنا ذاهبة للكلية أو العكس، وكنت أنتظر لساعات طويلة على أمل أن يفتح الحاجز بعد ساعة أو أكثر.. وأحيانا كنت أنتظر للساعة الواحدة بعد منتصف الليل وذلك لوجود السيارة التي أنا موجودة فيها بين الحاجزين. يعنى لا تستطيع السيارة بمن فيها الرجوع للخلف، أو للامام، إلا إذا سمح الجيش الإسرائيلي بذلك. وإذا كنت في الحاجز في منطقة خان يونس، نرجع أنا وزملائي للكلية. وأحيانا نصل للكلية، نسمع أن الحاجز فتح.. نقوم بالرجوع، وذلك لأن الحاجز أحيانا كان يقفل لعدة أيام. بمجرد سماعنا لفتحه، نذهب لكي نصل لبيوتنا ولو بعد منتصف الليل. وكان الاتصال دائما مع أهالينا، وأصدقائي يقولون لي تعالي عندنا. أحيانا كنت أذهب، ولكن ليس في كل مرة. وكل ذلك العذاب بتسكير الحاجز يزيد عندما يفتح لبعض الدقائق وتزيد زحمة السيارات واقتتال السائقين من سيسبق الآخر، وبالتالي تعاد الكرة مرة أخرى في عرقلة الطريق والتأخير لساعات أخرى. والأسوأ ان الإسرائيليين كانوا عنما يرون ذلك يبدؤون بإطلاق النار. وكثير في شهر رمضان كنا نفطر على الحواجز وكل شخص معه شيء يساعد الآخر."

التوقعات والتجارب الأولى بعد الانسحاب مباشرة

مثل غالبية الشعب الفلسطيني، شكّل الانسحاب مصدر أمل وتفاؤل للنساء الفلسطينيات. فتاة تخرجت من الجامعة حديثا من غزة (مقابلة رقم ٢٣) تقول " كثير فرحنا لما انسحبت إسرائيل من المستوطنات صار عنا أمل إنو الحياة راح تصير أحلى والظروف راح تتحسن."

امرأة غير متزوجة من بيت لاهيا (مقابلة رقم ١٣) قالت:

"بدي أحكيلك إنه كيف أثر الانسحاب حتى في موضوع الزواج. صارت العلاقات أحسن. صار بين الناس نَسَب أكثر. يعني إحنا مثلا كانو يجوا ناس يخطبوا منا وهمّا سكان الجنوب. قبل الانسحاب، ما كنا نرضى لأنه كنا بنخاف يسكّر الحاجز. الناس وهمّا عنا، وقاعدين في بيتنا وبدهم يخطبوا أختي، وإيش بيحكوا كمان شوية بيسكّر الحاجز، راحت إمّي حاكية إذا وانتوا بتخطبوا هيك خايفين من الحاجز، كيف إحنا بكرة بدنا نيجي لبنتنا بعد الزواج، وأما تكون والدة مثلا. وبطلنا نعطيهم. بس بعد الانسحاب أجوا ناس تانيين من منطقة الجنوب وأعطِناهم لأنه الحواجز راحت."

"هذا شرك وفخ.. إسرائيل ما انسحبت لسواد عيونا"

ناشطة سياسية ونسوية (مقابلة رقم ٢٢) أكدت على وجود مواقف متقدمة للنساء في ما يتعلق بالانسحاب. تقول:

"قبل الانسحاب كان في ندوة عاملها طاقم شئون المرأة حول ما بعد الانسحاب، دعوا فصائل العمل الوطني الكل يضع رؤيته وأنا رشحني حزبي علشان أضع رؤيتي. قلت هذا شرك وفخ.. إسرائيل ما انسحبت لسواد عيونّا.. كل القاعة ضجّت، لأنهم

كانوا متوقعين إنو غزة راح تصير دبي. لكن كان الهدف ضرب المقاومة وتحويل غزة لكنتونات، وكل طلقة بتنضرب بتعطي مبرر لابادة، وكمان بدهم يخلصوا من مسؤوليتها لأنها كثافة سكانية عالية وهدفهم يتفرغوا للضفة والمستوطنات. واللي حدث حقق هذه الرؤية وتعاقب الأحداث إنو ما كان في إنسحاب بل إعادة إنتشار وتحول قطاع غزة لسجن كبير والجيش الإسرائيلي لحزام".

خسائر كبيرة دون تعويض

إحدى النساء من دير البلح (مقابلة رقم ٢٤) تقول:

"يوم ما أعلنت إسرائيل الانسحاب من المستوطنات شعرنا بفرحة كبيرة. أرضنا مغتصبة منذ ٥ سنين في منطق دير البلح ما قدرنا نشوفها ولا نروح عليها كأنها صارت مش أرضنا. حسينا بغصة كبيرة لما رحنا وشفنا الأرض. تخيلي إنك ما تعرفي أرضك ولا تعرفي حدودها. أرض كان فيها شجر عمره ٨٠ سنة يقتلع من جذوره. أرضنا كانت جنة. صارت كلها دمار وما ضل فيها إشي على حاله. حتى البنايات اللي فيها تجرفت اخسرنا مخاسر كبيرة وما حد حس فينا، ولا عوّضنا. ومش بس هيك، مش متخيلة قديش دفعنا، حوالي ٥٠ ألف دولار بس علشان نسوي الأرض وتصير كلها مستوى واحد. هذه الأرض أرض جدودي وعشنا فيها منذ كنا أطفال. يعني كانت صدمة مادية ومعنوية، و قلنا الحمد لله إنو اجت في المال ما إجت في الأشخاص".

أثر المقاطعة الدولية للسلطة الفلسطينية على حياة النساء في قطاع غزة

يتم التغاضي عن التأثيرات الاجتماعية للحصار حيث يجري التعامل معه كأداة عقاب سياسي جماعي، وأداة ضغط على حماس، مع إغفال جانب العقاب الجماعي للمواطنين والمواطنات، والأعباء التي تزداد على المرأة في فترة الحصار، وتأثيرات الحصار بإضافة أدوار ومتطلبات جديدة لم تكن ضمن أدوار النساء الاجتماعية المركبة.

يمكن تقسيم أثر الحصار الدولي على قطاع غزة إلى ثلاث مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى بداية أزمة انقطاع الرواتب

واجه المجتمع الغزّي واقعا جديدا إثر انقطاع الرواتب. والجميع انتظر وراهن أن مشكلة الرواتب لن تطول، واستلف الموظفون على أمل أن مشكلة الرواتب هي مشكلة آنية وحتماً سيتم حلها، معتبرين أنها مسألة أيام. ولم يتردد التجار وأصحاب السوبرماركت و بائعي الخضار واللحوم في تسليف الموظفين، كما من الأقارب والجيران من موظفي الوكالة أو القطاع الخاص أو ممن لديهم مدخرات فسارت الأمور على قدر المستطاع. امرأة من الرمال تعمل كفني مختبر(مقابلة رقم ٣١) قالت:

"أول ٣ شهور كان صدمة. حسيت زي كأني في حلم. ندّاين ندّاين من كل مكان اليوم بيجي الراتب بكرة لحد ما اغرقنا في الديون وإحنا من الأصل ماخدين قرض من البنك. شرينا أرض علشان نبني بيت مستقل ما كان معنا مصاري خالص كنا بنستنى الراتب

فجأة راح الراتب كل حياتنا تلخبطت. ديون ديون ما ضل حد ما تداينا منه مرات".

المرحلة الثانية استمرار الأزمة

بعد استمرار الحصار، وتواصل انقطاع الرواتب، بدأ الجميع يفقد الأمل في عودة الرواتب إلى وضعيتها السابقة وسادت حالة من الخوف من المستقبل وانعدام الثقة في التسديد. بدأ الحصار يترك آثاره السلبية على جميع نواحي الحياة؛ فالتجار إستهلكت بضاعتهم دون عائد، وأصبحوا يعانون قلة السيولة بالإضافة إلى التزاماتهم كالإيجارات، والمبالغ التي يجب دفعها لتجار الجملة، فأصبحوا يرفضون التسليف ويطلبون الدفع المسبق وبدأوا في خجل يطالبون بدفع ولو القليل من مستحقاتهم. فقد الكثير من العمال والذين كانوا في السابق أنجزوا أعمالا للموظفين مقابل دفع المستحقات بالتقسيط (مثل النجارين والحدادين والمقاولين والدهانين وعمال البلاط) مصدر دخلهم الأساسي، بسبب عدم تمكن المستلفين من تسديد الأقساط ليضافوا إلى قائمة المتضررين. كما أصبح أصحاب البيوت والذين يعيشون على الإيجارات التي يدفعها المستأجرون شهريا يعانون. أي أن الحصار طال معظم شرائح المجتمع، و أصبحت تسوده حاله من الفقر. فتاة من عائلة ميسورة الحال (مقابلة رقم ٢٣) تقول:

"بابا شغله خاص ما تأثر بوقف الرواتب بس هدا ما بيعني إنو إحنا ما تأثرنا.. علشان الوضع حلقة متصلة. يعني بابا إلو مكتب مين اللي بيجوا عندو من شرائح المجتمع، لما يسكر الوضع بسكر على الكل. إحنا كنا ناس مرفهين متعودين على نمط معين من الحياة. كل إشي تغير من الناحية الاقتصادية. وضعنا بطل زي زمان بالمرة. كثير حاجات صار لازم نتنازل عنها ونلغيها، وكمان الوضع النفسي. صرنا دايما مضغوطين بطلت أقدر أطلع أنا وصاحباتي زي عادتنا. حتى في الجامعة صرت بس أروح للضرورة، بطل إلي نشاط زي زمان".

المرحلة الثالثة كيفية مواجهة الواقع

بدأ سكان قطاع غزة في التفكير بتدبير أمورهم بعيدا عن الاستلاف الذي أصبح من المستحيل مجرد التفكير فيه. فلجأت النساء لبيع مصاغهن وبدأت آليات جديدة للتعامل مع الوضع وبدأ المواطنون يشعرون بالرعب من استمراره. حصل الموظفون/ات على بعض السلف على حساب الراتب، ولكن كما وصفت امرأة من غزة (مقابلة رقم ٢٥) هذه السلف لم تكن لتسد الرمق:

"صارو يصرفوا إلنا سلف، نلاقي حالنا مداينين من السوبر ماركت أكثر من السلفة. نسد الديون ونطلع خالصين ونرجع نداين من جديد. نفسيتي تعبانة مش عارفة أدبر حالي، جوزي صار خايف من الجاي. بقول يمكن اليوم في سلف بكرة ما في. مش عارفين نستقر."

بعد ذلك بدأت مرحلة الكوبونات التي تم توزيعها على الموظفين الذين قضوا حوالي ٤ شهور بلا رواتب؛ كان لهذه المرحلة أصعب الأثر على نفس الموظفين/ات، وزادت من حالة الإحباط إذ خلقت واقعا جديدا وهو واقع التموين والتسول. البعض لجأ إلى بيع الكوبونات لحاجته الماسة للنقود لشراء أشياء أخرى كالدواء أو لسداد متطلبات رئيسية لا يمكن تأجيلها والبعض اعتبر أن الكوبونات يمكن أن تسد ثغرة في المصاريف. امرأة غير متزوجة من حي الرمال

(مقابلة رقم ٢٨) تقول:

"لما طلعت الكوبونات أنا رحت أدور أجيبها. مفيش برستيج، ولا شكل، ولا إشي. الحاجة خلّتنا ننسى كل الشكليات، ونطلع نجري زي المجانين نجيب الكوبونة. أنا وقتها بعتها واشتريت حاجات كانت لازماني. حتى المسؤولين والمدراء ما حد قال بديش. الكل محتاج والكل بده. ما شفتي منظر كبار الموظفين وهمّا في الطابور والناس بتزق فيهم وبتتقاتل معهم وهما حاملين في سياراتهم الطحين والسيرج وملابسهم متوسخة ما ضل إشي إله شكل. أول مرة صفينا نقبض من البريد زي كأنا شحادين وبتصدقوا علينا. أنا هذه الحاجات عمري ما بنساها."

كما أظهرت المقابلات أن الرواتب هي شريان الاقتصاد في قطاع غزة. إحدى النساء من مخيم الشاطئ تملك محل تجميل (مقابلة رقم ٣٣) تقول:

"إحنا صحيح مش موظفين بس مين زباينّا؛ الموظفات ونسوان الموظفين ولما هدول ما يقبضوش مين اللي بدوه ييجي عندنا."

لم يعد في إمكان الموظفات (الأمهات) إرسال أطفالهن لدور الحضانة، واضطررن للاعتماد على خيارات أخرى مثل طلب المساعدة من الأم أو أم الزوج. إحدى النساء (مقابلة رقم ٣٦) تروي عن زميلتها:

"واحدة بطلت تودي بنتها على الحضانة وصارت تحطها عند حماتها، وحماتها بتسمّعها كلام على الروحة والجاية بتيجي. مرات بتصير تبكي. ومرة جابت بنتها معها ما رضيت حماتها تخليها، قالت إنو عندها مشوار."

حتى في حال عدم تعرُّض النساء لتأثير مباشر، بسبب عدم حاجتها للرعاية الصحية الملحة، فقد تعرّضن لتدهور أوضاعهن الصحية. طالبة جامعية من مخيم الشاطئ (مقابلة رقم ٣٢) تقول:

"يمكن إحنا الحمد لله ما تعرضنا لأمراض، بس صحتنا كلها تأثرت. كلنا ضعفنا. أنا نقص وزني ٥ كيلو وأخواتي كلهم وزنهم نقص، وصحتهم تأثرت من أول إشي تغيير نظام الحياة و تاني إشي من الضغوط النفسية."

كما أثر الحصار على صحة المرأة النفاسية. فالولادة ورعاية الأمومة أمور لا تحتمل التأجيل. تقول امرأة من الرمال (مقابلة رقم ٣١):

"أنا رحت أولد وأنا ما معي ولا في كل الدار شيكل. أنا كنت حاجزة في مستشفى خصوصي لأنه بتغلّب في الولادة، وعندي دوالي والمرة الي فاتت كان راح يصير معي جلطة ما قدرت ما معي مصاري رحت، وأنا ميتة من الخوف، على الشفاء[1] وما كان في مصاري أشتري لحمة ودجاج علشان أتغذى بعد الولادة لحد ما أجت أختي ودبرت إلي مبلغ أمشّي فيه أموري. وبرضه كل إشي كان في حساب. يعني الجاجة كنت بجيبها ما بِهون عليّ آكل أنا لحالي كنت أطعمي كل الدار."

١ مستشفى الشفاء اكبر مستشفى حكومي في مدينة غزة

"الولد ما بيشبع وبضل يبكي طول الليل"

اختلف نمط حياة غالبية المواطنين بعد الحصار وقد تم التقليل وإلغاء الكثير من الأشياء التي تعتبر أساسية لنموّ الأطفال نموّا سليماً مثل اللحوم والحليب والأجبان والفواكه. امرأة من الرمال تعمل فني مختبر (مقابلة رقم ٣١) قالت:

"كنت أطبخ بلحمة مرتين أو ثلاثة في الأسبوع صرنا نطبخ مرة واحدة. الفاكهة بطّلت تدخل دارنا. والله مرة إبني صار يبكي لما شاف العنب عند جدته وما في عندنا. جدته طردته علشان كان عندها ضيوف. هي طردته من الدوشة، بس هو كان نفسه في العنب. خليت أبوه يروح يجيب كيلو علشان الولد ما ضل في نفسه فقلت له أداين وجيب". امرأة أخرى قالت أنها اضطرت لتغيير نوع الحليب لطفلها الرضيع مما أثر سلبا على صحته وأصيب بالأنيميا. امرأة من غزة (مقابلة رقم ٢٥) قالت:

"أجاني مولود جديد وجوزي قال ما في أي إمكانية أجيب حليب صناعي بدك ترضعيه. والله إني برضع الولد، بس المشكلة إنو ما بيشبع وبضل يبكي طول الليل، وأنا ما بنام وبصحى الصبح مهدود حيلي ومش عارفة أعمل شغلي. شو ممكن أعمل، الولد مش شبعان وهو حالف إنو مايجيب حليب. طيب شو أعمل هادي مشكلة مواجهاني ومش لقيالها حل."

"فى إقبال متزايد على الأعشاب لأنها أرخص وأكثر جدوى"

أدّى الفقر والحصار لانتشار البدائل الرخيصة والمتوفرة، وتحديدا التداوي بالأعشاب. امرأة (مقابلة رقم ٣٧) قالت:

"أنا عندي مشاكل في الكلى يعني متلا أنا عندي مشاكل الكلى يعنى أنا كنت باخد الفوار أبو ٣٠ شيكل. هالحين لأ، قالولى في عشبة عند العطار حقها ٥ شيكل باخدها مسكّن؛ يعنى ما فيش دوا ولا في مصاري فبشترى أعشاب. وبخلي عندي قناعة إنها بتكون اكتر جدوى أو هيك يحاول إنه أزرع فى راسي. وكمان تعالي، كنت مثلا بستخدم كريم لوجهى بسعر هيك. هالحين بطلت صرت على زيوت من عند العطارين. وكمان فى إقبال متزايد على الأعشاب لأنها أرخص وأكثر جدوى وكله بسبب الوضع الاقتصادي الصعب."

امرأة (مقابلة رقم ٥٣) قالت:

"هالحين بيتي بطل يفضى من الحلبة والكمون والبابونج وزرعت في بيتي عشبة شيح لمغص البطن ومرات وحدة بتقول للتانية روحي للعطار فلان والله عنده دوا كويس ورخيص طيب ما هي لازم تروح إله ما أحسن وأرخص."

بدائل العلاج بالأعشاب رخيصة الثمن ليست دائما مفيدة، وتحديدا في ظل استخدام غير علمي وغير مأمون. امرأة تعمل فني مختبر في إحدى الجامعات(مقابلة رقم ٣١) تقول:

"في قسم الميكروبيولوجي عانينا من هالمشكلة في فحص مزارع للفطريات كانوا يجيوا مدهنين ومجربين وصفات وخلطات ولما ماتزبط معهم كانوا يجوا وكنا نقلهم يروحوا ويرجعوا بعد مدة بعد ما يزول تأثير الدهون الأعشاب الي حاطينها والي كانت تضرهم."

تأثير الحصار على التعليم

"كثير بنات ما دفعو الرسوم"

كان للحصار الاقتصادي وعدم تلبية إحتياجات الطلاب أثر سلبي على تحصيلهم ومستواهم، حيث ذكرت بعض المدرسات أن الطالبات يأتين للمدرسة دون تناول وجبة الإفطار، كما لا يكون معهن مصروف حيث يكون استيعابهم أقل وأبطأ. وتعرّض الكثير من الطالبات لحالات إغماء إما بسبب تدهور وضعهن الصحي أو النفسي. كما أن الوضع النفسي السيئ داخل الأسر يؤثر سلبا على نفسية وتحصيل الطالبات. بالإضافة إلى ذلك، كانت الطالبات تعاني من صعوبة في تلبية طلبات المدرسات من قرطاسية ودفاتر مما يخلق مشاكل بين الأبناء والآباء. معلمة في مدرسة ثانوية (٢٧ سنة) قالت:

> " ول إشي أثر على نفسية الطالبات. أنا بدرّس بنات ثانوية واعيين وفاهمين، ما كان يكون معهم مواصلات ولا مصروف، كانو بيجوا مشي واللي بيتهم بعيد ييجوا مهدودين. كانت في حالات صعبة. بنات تدوخ علشان مش مفطرة ولا متعشية وما في معها فلوس تشتري سندويش. كنت بقول يا بنات جيبوا معكم ساندويش كانو بيضحكوا. شو بدنا نحط في الساندويش. ما في إشي. إحنا يدوب قادرين ناكل الخبز. مرات قلنا بنلم شيكل نساعد الحالات الصعبة ما كان في حد معه شيكل. البنات من غير خجل كانو يقولوا إحنا ما معنا فلوس. في كثير بنات ما دفعو الرسوم، كانو برضوا يقولوا ما في معنا افصلونا من وين نجيب"

تأثرت جميع شرائح الطلاب نتيجة الحصار، وكان الأكثر تأثرا والأكثر تضررا قطاع الجامعات حيث واجهت الطالبات مشكلة ذات شقّين. أولا توفير الرسوم الجامعية والتي شكّلت عبئاً كبيراً على الطالبات؛ والشق الآخر: توفير أجرة المواصلات، حيث كانت طالبات الجنوب أكثر معاناة في هذه الناحية، واضطرت طالبات أن يأتين مبكرا رغم تأخر محاضراتهن ليستقلن الحافلات الأرخص ثمناً. وحاولت بعضهن أن تجتهد لتحصل على منحة الامتياز كما أن لجأ البعض إلى مؤسسات الإقراض لتأمين الرسوم. طالبة من مخيم الشاطئ (مقابلة رقم ٣٢) قالت:

> "انتحرت في الدراسة علشان أجيب امتياز وآخد منحة الامتياز هي إعفاء من نصف الرسوم ومع القرض قلت رسومي بتكون مدبرة الموضوع ما كان سهل بالمرة. لأنه حسيت إنو هذا التوجه مع البنات كلهم بدهم يجيبوا امتياز علشان أهلهم مش قادرين يدفعو لهم الرسوم يعني صارت المشكلة أكبر لأن الدكاترة صاروا يصعبو الامتحانات علشان مش الكل يقدر يجيب امتياز."

ناشطة نسوية من رفح:

> "فى كتير ناس بطلوا بناتهم من الجامعات عشان يعلموا أولدهم عشان يمكن في ناس بتقول تعليم الولد أفضل من البنت هيك مجتمعنا."

الحصار يغذي ظاهرة الزواج المبكر ويزيد من معدلات الطلاق

امرأة أخرى من تل الهوا (مقابلة رقم ١٧) قالت:

"أنا عندي بنت ثاني ثانوي، زوّجتها لإبن أخويه قلت بخفف عن حالي شوية. وهو كان فصل أول في الجامعة ومش قادر يدفع الرسوم وطلع من الجامعة واشتغل خياط وبعدين سكرت الطرق وما في شغل في الخياطة. هالقيت صار ما في شغل ولا قدر يكمل جامعة ومش قادر ياكل هو ومرته وعنده ولد. وبنتي مش راضية تخلّف علشان ما في مصاري. وبدل ما أخفف عن حالي صاروا يجوا عندي ٣ أو ٤ أيام في الأسبوع علشان مامعهم إشي وبعملّهم أكل، الله أعلم من وين. وكمان بعبيلهم العلب أكل لباقي الأسبوع يعني كنت بدي أخفف حمل وحدة صار عندي حمل عيلة".

تقول إحدى النساء من خانيونس (مقابلة رقم ٥٣):

"ها كتير ويمكن صار أكتر من أول. اللي عنده أكم بنت ما بده يخفف وبعدين سترة البنت في الجيزة. ما إحنا شايفين المشاكل اليى بتجي فبجوز أحسن بقولك استر عليها أحسن أو بقولك أوفر لغيرها. والله في ناس صارت تجوّز بمهر ٨٠٠ دينار المهم يلّه شيل وخد، وهذا كتير صار ويمكن أكتر إشى اللي كانوا بشتغلوا في إسرائيل. يعنى هدول أكتر ناس جوزو البنات وهنّي صغار."

معلمة في مدرسة ثانوية قالت:

"بنات كانو شاطرات وما توقعنا خالص إنه ممكن يتجوزو. خطّبوهم أهلهم ولما سألتهم ليش وشو في، كانت الأمهات تقول مش قادرين نصرف عليها. كمان في حالات أهلهم خطّبوهم علشان الوضع الأمني. بقولو البنت تتجوز وتصير مسؤولة من جوزها لا بدنا مدارس ولا بدنا طلعة ولا نزلة بكفي المصايب الي بنسمعها".

امرأة من مخيم الشاطئ صاحبة صالون تجميل (مقابلة رقم ٣٣) تؤكد وجود الظاهرة بكثرة في المخيم الذي يعاني من درجة أكبر من الفقر، تقول:

"طبعا كل العرايس اللي بيجو عندي صغار، عمرهم بين ١٤ و١٨ . هان الوضع في المخيم بيختلف عن باقي المناطق. الناس بدها تعيش وتدبر أمورها ومفش مجال حد يقول بدي أعلّم ولا أوظف. قلال اللي بفكروا هيك. ما بصدقوا ييجي للبنت عريس ويجوزوها علشان يرتاحو من همها. الحصار خلا اللي مفكر شوية يخلي البنت تاخد توجيهي بطل وصار بده يجوّز في أي سن علشان يخفف عن حاله العبء، واللي بياخدهم فقراء يعني البنت بتتطلع من هم وبتروح لهم كثير بسأل عروس إيش بشتغل العريس بتقول بشتغلش طب ليش مجوزينو. إمه بدها تفرح فيه علشان يعقل وينضبْ، وهي واحدة من هالعيلة. العريس مش متعلم والعروس بنت صغيرة وعيلة جديدة من غير أي دخل. في عرايس أم العريس موظفة وبدها حد يساعدها بتجوز إبنها علشان كنّتها تشتغل إلها شغل البيت. حكايات. أنا كل اللي بيجوا عندي أوضاعهم زي الزفت اللي وضعها كويس بتروح على الكوافير إللي في الرمال والبلد."

بينما ذكرت أخريات أن الحصار كان سببا في ازدياد العنوسة عدم القدرة على الزواج مبكرا، أو متأخراً حيث الظروف المادية لا تسمح بالزواج. فتاة من بيت لاهيا غير متزوجة (مقابلة رقم ١٣) تقول:

"صار الوضع سيئ للغاية لدرجة إنه ارجعنا عشرين سنة لبعيد، نسبة الفقر كترت والبطالة والعنوسة عند البنات الشباب ما فيها تدفع مهور وغلاء المهور كمان سبب والمعيشة صعبة."

الحصار يترك بصماته على العلاقات الاجتماعية والأسرية

امرأة من أرض بكر (مقابلة رقم ٤) نقول:

"الرجال بطلوا يشتغلوا. نسبة البطالة زادت. لا يوجد رواتب للموظفين التي هي رمق للموظف وكذا فرد من عائلته فأدى إلى عدم وجود فلوس مع الرجل وبالتالي بدأت المشاكل الزوجية وأيضا مع الأولاد. لأنه توجد متطلبات للحياة وتعودوا على نمط معين في الحياة وفجأة كله تبخر في الهواء. من ناحية نفسية عندما يطلب الطفل من أبيه مثلا لعبة يقول له مفش وتكون عند الأب الأولوية للطعام. الطفل لا يفهم ذلك ويفكر أن أباه لا يحبه وبالتالي أصبح أولادى أنا شخصيا يبعدون عن أبيهم ويقولون له إنك لا تحبنا ونحن لا نحبك. أصبحنا في البيت نعاني من مشاكل نفسية وأيضا أطفالنا. الوضع الاقتصادي أصبح أسوء من السيئ. من كل النواحي مسكرة، المعابر، انقطاع الرواتب، المقاطعة الدولية،كل حزب يهتم بعناصره والناس ضايعة بينهم."

العطاء يبدو في كثير من الأحيان في اتجاه واحد حيث أن التوقعات المجتمعية هي أن المرأة عليها أن تتحمل وأن تساند الرجل والعكس غير متوقع. الناشطة نسوية من رفح (٣٥ سنة) تقول:

"الست بتتحمل العبء الاكبر وكمان تتتحمل غضب الراجل وإنه الراجل ما بشتغل وظروف الاقتصادية صعبة، فتكون هي بالبلدي مفشة إله أو لازم تتحمل كل حاجة يعنى حتى لو ضربها وبهدلها لازم تتحمل، لأنه هو بمر بظروف نفسيه صعبه بس ولا رجل يتحمل الست مع إنه الظروف صعبة عليها، وإنه قديش بتكيف أمورها فهذا ما بنلاقهوش عنا أو حتى يقدّرها مما يضاعف الآثار النفسية على النساء."

أثّر الحصار على العلاقات الأسرية وخلق نوعاً من الجفاء والمشاكل بين الأزواج، فقد ذكرت أكثرية النساء أن أزواجهن في فترة الحصار كانوا أكثر عصبية ويثورون لأتفه الأسباب، و أما الأزواج المدخنون فقد ازداد تدخينهم بسبب سوء الأوضاع النفسيةٍ بالإضافة إلى أن الرجال لم يستطيعوا الخروج من المنزل لسوء الوضع المالي مما خلق جواً من التوتر. امرأة من غزة (مقابلة رقم ٢٥) تقول:

"جوزي تغيّر. قلة المصاري معه وتحويشة عمره اللي تبعترت خلّته يعمل ألف حساب لكل قرش بينصرف. صار يشتري الأكل على الضروري، طبعا الكمية أقل، صنف واحد فاكهة ومش أول ما تطلع لما ترخص شوية. بتنكّد جوزي لما حد من الأولاد يطلب إشي. ما بحب يحرمهم وما بلاقي معه مصاري يجيب إلهم. بحاول ما يحرم الاولاد بس

غير تمام. زمان المواد الاستهلاكية كلها من الكوبونات، لبس الأولاد صار لبسة واحدة وما بتعرف كيف بدبرها."

أزواج يبحثون عن موظفات

ذكرت بعض النساء أن أزواجهن فكروا بالزواج من موظفة تعمل في الوكالة لتساعده على اجتياز الأزمة الخانقة التي يعاني منها البعض. امرأة من غزة (مقابلة رقم ٢٥) تقول:

"جوزي تعب نفسيتي، وهو كل يوم يطلعلي في فيلم جديد؛ مرة بدي أتجوز موظفة، بس موظفة وكالة علشان تقبض مصاري وتحلّني من هالأزمة." وهو ما أكدته امرأة من مخيم جباليا أم لسبعة أطفال وحامل (مقابلة رقم ١٤): "صار الراجل بيدور على موظفة علشان يتزوجها، علشان تساعده في مصروف البيت وبيفكر إنه هادا الحل بس كمان هيه بيصير إلها بيت وبدها مصاريف."

ذكرت نساء أن أزواجهن ألقوا عليهن المسؤولية في أنّ القروض والديون كانت برغبة النساء ولم يكن الزوج موافقا تماما عليها بل كانت له تحفظاته. امرأة من غزة أم لخمسة أطفال وتعمل كمدير في السلطة (مقابلة رقم ٢٦) تقول:

"كل إشي في حياتنا اختلف. بطّلنا نقدر نعمل إشي. نفسيتي صارت في الحضيض. أول مرة في حياتي أحس إني فعلا محتاجة ومش عارفة أدبر أموري. جوزي نفسيتو تعبت. صار دايما يختلقلي المشاكل ويتهمني إني أنا السبب اللي ورطته في الديون وما خليت معه قرش مع إنّا كنا متفقين على كل إشي. بدأ يقلص المصروف ولما يدّاين الـ١٠٠$ يشد إيده وما يجيب إلا الضروري جدا."

مواقف النساء في قطاع غزة من الفلتان الأمني الاقتتال الداخلي

امرأة من حي الرمال (٤٢ سنة) تقول:

"الفلتان هذا بالنسبة إلي الشعرة الي قسمت ظهر البعير. إحنا تحملنا كل مآسي الاحتلال من فقر وجوع وحصار و قطع كهربا وتسكير المعابر. بس نتحمل حماقة هالشعب ليش ناس بتقتل بعض على شو مش عارفة. ياريت بس حد عارف على ايش المشكلة على ايش بتقتلوا."

امرأة من مدينة الزهراء (مقابلة رقم ٢٩) عانت طويلا من الحواجز الاحتلالية، عقدت مقارنة مريرة بين تلك الحواجز البغيضة وبين حواجز المجموعات الفلسطينية المسلحة قائلة:

"والله بالنسبة إلنا شيل المستوطنة كان زي ما حكيتلك حلم بعيد. يمكن وضعنا تحسن بس مش زي ما كنا متوقعين. رجعت المشاكل والخلافات بين فتح وحماس، وخلّتنا برضه نرجع نتحاصر وتسكّر الطريق. وهالمرة مش مقبولة علينا نفسيا، لأنه قبل كان عدو بيعمل كل إشي علشان يطفشنا، بس لما يكونوا أهلنا شو بدهم وليش بيعملوا هيك فينا. الفلتان الأمني اللي صار بعد الانسحاب خلانا نفقد ثقتنا في كل إشي. إنو شو ضل إذا (الاحتلال) طلعوا وماقدرنا نعيش بأمان مين أحرص منا على حالنا. "

الاقتتال قلّص من مساحة الحياة العامة للنساء

التسلح والاقتتال الداخلي قلّصا من الحيز العام الذي تتحرك فيه النساء، إما بدافع الخوف على الأمن الشخصي أو على الأطفال، أو خوفا من أن تتعرض المرأة لمكروه فيتم اتهامها ظلماً بتهم أخلاقية. تقول امرأة من غزة (غير متزوجة، ٤٤ سنة):

"التسلح كله غلط وهادا أثّر عليّ كستّ. كنت بقدرش أطلع براحتي أو لحالي وبفضّل أضل بالبيت أشرف لي، وأثّر على علاقتنا الأسرية. بطّلنا نروح عند بعض من الخوف. مفش زيارات. أثّر التسلح والطخ في الشوارع على كل حياتنا."

امرأة من أرض بكر (مقابلة رقم ٤) تقول:

"أصبحت كامرأة أشعر بالخوف والذعر خصوصا وأنا أعمل. ومرة حدث وأنا ذاهبة لعملي تعرضت لإطلاق النار، فكنت في وسط الشارع والطرفين يطلقان على بعضهم النار. ووقعت على الأرض وصرت أبحث عن شارع فرعي لكي أهرب منه. كل هذا جعلني أشعر بالإحباط والخوف الشديد على مستقبلي ومستقبل أولادي."

امرأة أخرى ناشطة في تنظيم سياسي (مقابلة رقم ٥٨) أيضا تعبّر عن الخوف المضاعف بسبب انتمائها الحزبي المعروف:

"أنا صرت خايفة أمشي في الشارع، خصوصا لما كان في ملتمّين في الشوارع. كنت أمشي في الشارع وأنا جواتي هاجس خوف أنه ممكن يطخوا عليّ لأنه أنا بنت تنظيم ... ومعروفة.. ولا.. الواحد ما بيخاف."

امرأة من الشيخ رضوان متزوجة وطالبة جامعية تقول (مقابلة رقم ٣٦):

"بطلت قادرة أطلع من باب البيت. صرت خايفة على حالي. بطّلت ألبس خواتم. صرت كل ما أطلع أتخيل انو حد راح يقتلني ومش معروف السبب. كثير نساء انقتلت وما في حد عارف ليش. المصيبة الواحدة فوق ما بتموت بتتشوه سمعتها" إحدى الجريحات (٢٦ سنة من بيت حانون) تقول: "أنا أخاف حالياً على كل من حولي:" أبنائي وزوجي وأخواتي، نحتاج إلى الأمان، فحتى بعد شفائي لن أستطيع أن أذهب لأي مكان، فقد بت أخاف من الشارع ومن كل من حولي فالوضع غير آمن والله يسترنا من اللي جاي."

"لا أشعر بالأمان نهائياً"

أصيبت النساء بالإحباط الشديد لاختلاف انتماءات أبنائهم السياسية، وبسبب الخوف الشديد على أنفسهن وعلى أزواجهن وأبنائهن. ظهرت العديد من الأمراض النفسية التي ذكرتها النساء خلال المقابلات مثل الاكتئاب والقلق والإحباط والخوف واضطرابات النوم. امرأة من رفح أم لشاب يعمل في أحد الأجهزة الأمنية، عانت كثيرا من القلق والخوف والتوتر أثناء الأحداث لكن هذه الحالة باتت تلازمها باستمرار. تقول:

"أنا لا أعرف النوم بعد أحداث غزة ويغافلني النوم، عندما تبدأ أولى تباشير الصباح وأيضاً أظل قلقة ماذا سيحمل لنا الصبح أيضاً..جثث جديدة وبيوت تحترق..الوضع كله تغير. أصبح أكثر رعباً وهشاشةً. أي كلمة تشعل حرباً بين الحزبين ليتصارعوا..

فأين سيكون هذا الأمان المزعوم والنساء يقتلن كل يوم ورجال يخطفون من بيوتهم بحجج واهية ومكشوفة. وين أخبي أولادي وين بدي أروح فيهم من هذا الظلم الجديد".

امرأة من بيت لاهيا (مقابلة رقم ١١) تعطي أمثلة على كيفية تأثير الاقتتال الداخلي على نساء تعرفهن معرفة شخصية فتقول:

"زوجة ... صديقتي مصابة بحالة هستيريا لليوم من يوم ما انقتل زوجها وحاولت الانتحار كذا مرة، وأم ... حزينة وما بتقدر تمشي وفي كتير نسوان زى هيك الله يكون بعونا جميعا."

الفلتان وقتل النساء

أجمع الجميع على أن االفلتان الأمني كان البيئة المناسبة لقتل النساء. كما حمِّلت النساء المسؤولية لغياب القانون والسلطة والأحزاب السياسية لأنها ساعدت على الفوضى. إلا أن بعض النساء حمّلن المسؤولية للأهل والمجتمع ولبُعْدهم عن الدين والأخلاق وتمسكهم بعادات سيئة. أثناء الفلتان الأمني والاقتتال الداخلي برزت جرائم قتل النساء التي تكررت على نحو غير مسبوق من حيث عدد القتيلات اللواتي سقطن في يوم واحد، أو الجهات التي تقف وراء هذه الجرائم[٢].

إن معظم اللواتي قُتلن لم يُقتلنَ على خلفية ما يسمى "شرف العائلة". هناك ضحايا لهذا المصطلح، وكان الفلتان الأمني "الشمّاعة" التي يعلقون عليها أخطاءهم. فتاة من مدينة غزة (٢٧ سنة) تقول:

"سمعت عن ست بعرفها في المنطقة عنا كانت تنشر الغسيل وأجتِها رصاصة أثناء الاشتباكات. والكل عارف هيك في ناس نفوسها سيئة. صاروا يْطَلْعوا قصص زي إنه زوجها هو اللي قتلها علشان بدو يتزوج وحدة تانية، وناس بتحكى إنه هيّه مش كويسة وأهلها قتلوها مع إنه الحقيقة إنها ماتت بسبب الانفلات الأمني."

كانت عائشة الشوا، فتاة عمرها ١٧ سنة، طالبة في التوجيهي عندما قتلت برصاصة طائشة في الاقتتال الأمني أثناء عودتها من المدرسة. تقول والدتها أن أكثر ما أحزنها هو أن الناس لم يتركوها في همّها بل أخذوا يطلقون الشائعات. فمرة يقولون أن أفراداً من القوة .... قاموا بإنزال ابنتها من الباص وإعدامها و أخرى يقولون أن فرقة .... هم السبب في موتها ... وتقول أم عائشة :" لقد غضبت جدا فطفلتي الآن عند الله ولا يجوز تأليف الروايات والافتراءات الكاذبة ومن رأى الباص يعلم جيدا أن إطلاق النار كان عشوائيا ومن جميع الجهات ولم يقصد قتل ابنتي بالذات".

احتاج الأمر للقاء إعلامي خاص على إحدى الفضائيات مع سائق الباص الذي قتلت عائشة أثناء تواجدها فيه لوضع حد لهذه الإشاعات.

٢ مركز الميزان لحقوق الإنسان.الفلتان الأمني يواصل تصاعده. **تقرير حول: استمرار وتصاعد ظاهرة الفلتان الأمني ومظاهر غياب سيادة القانون**. قطاع غزة. الربع الأول من العام ٢٠٠٧.ص٢
نفس المرجع السابق ص٥

ناشطة في أحد الأحزاب السياسية قالت:
"النساء أكتر إشي صار عندهم الخوف، أنا صرت خايفة كتير بعد فلانة لما انقتلت. بعرفها وخايفة انقتل ويلبسونى قضية شرف."

"صاروا الإخوة يتقاتلوا مع بعض"
كان للخلافات الحزبية أثر كبير على العلاقات الأُسرية بشكل واضح، خصوصا الأسر ذات الانتماءات المختلفة مما جعلها علاقات مفككة ومتقطعة؛ وفي بعض الأحيان وصلت للتعدي اللفظي والجسدي.

امرأة من أرض بكر (مقابلة رقم ٤) تقول:
"أثّر تأثير سلبي. الأسرة الواحدة التي فيها فتح وحماس وجهاد وكانوا متعصبين ويحملون الأسلحة ويحتد النقاش بينهم ويضربون بعضهم، وحدثت في غزة أخ قتل أخاه لاختلاف الحزب التابع له كل منهم، وبالتالي تدخل السيدة في حالة نفسية مشتتة تحتاج لعلاج نفسي، ودايما تكون على أعصابها وخائفة على أبنائها وأقاربها وحتى جيرانها."

أثّر الاقتتال الداخلي على العلاقات الاجتماعية والأسرية. فالعديد من العلاقات الاجتماعية أصبح في وضع مفكك ومتقطع، ومرجعيتها حزبية وليس القرابة وصلة الدم أو الجيرة التي امتدت لعديد من السنين. بمعنى: إذا كان هذا الشخص منتمياً لحزبي السياسي فهو معي وتكون علاقتي به جيدة بغض النظر إذا كانت تجمعني به صلة قرابة أم لا. كذلك الأمر إذا كان العكس، فهو عدوّي حتى لو كان أخي لأنه ينتمي لحزب مُعادٍ لحزبي. فتاة من بيت لاهيا (مقابلة رقم ١٣) قالت:
"جيرانّا واحنا بنفطر برمضان السنة اللي فاتت. همّا ولادهم فتح وحماس وجهاد وكانوا قاعدين بيستنوا أذان المغرب. وفجأة سمعوا بميكروفون الجامع بينادوا إنه ... بستنكر وتشيع الشهيد على يد .....، صاروا الإخوة يتقاتلوا مع بعض ويضربوا بعض بالصحون وكبّوا الشوربة على بعض. إمهم صار عندها انهيار عصبي ونقلوها الجيران للمستشفى وهيّه عندها سكر وضغط، وأبوهم يحاول يهديهم بس بدون فايدة. والجيران كلهم فزعوا بينهم وكل جار أخد واحد عندو يفطروا علشان يبعدوا عن بعض وهيك صارت الإخوة بسبب الأحزاب."

"صار عنا كبت وما بنقدر نصرح بأرائنا"

امرأة من بيت لاهيا (مقابلة رقم ١١) تقول:
"صرنا خايفين نطلع من البيت، صرت خايفة على ولادي وجوزي. حتى البحر بطّلنا نروح عليه وأحسن إشي نقعد في البيت. صار عنا تحيز وتعصب للأحزاب، وللأسف صار فتنة بين الشباب، وصار عنا كبت وما بنقدر نصرح بآرائنا. الأحزاب ربوا الحقد في قلوب الأطفال، وغير الخلافات الأسرية مستمرة لحد اليوم وعلاقات الجيران صاروا يكرهوا بعض علشان التنظيمات. الأخ بطل ينام في سريره من الخوف لبعدين أخوه يقتله. الأم اللي عندها ولاد من تنظيمين صار عندها ضغط زي جارتنا واشترت شقة

جديدة علشان تسكّن ولادها كل واحد لوحده. هاي العلاقات إللى بين الإخوة والجيران شايفة كيف صارت. صارت الزيارات الأسرية بس في العزاء، والموضة صارت لما واحد فتحاوي بدو يتزوج بيدور على بنت فتحاوية زيّه والحمساوى نفس الاشي، كأنه بدو يجوز الحزب وبدوش بنت تفهمه بدو بنت تفهم حماس ولا فتح. علاقات اجتماعية سيئة ومفككة، وصلت في نسوان بيهددوا أزواجهن بالتنفيذية، علشان زوجها بيصرخ عليها وهادا اسمعته من جاراتي وهما بيحكوا مع بعض، بتقولها إذا بعملي اشي بجيبلو التنفيذية."

هذا الأمر أكدته فتاة من بيت لاهيا (مقابلة رقم ١٣) قالت: "جارنا كان خاطب بنت مدة ٦ شهور ولما صارت الاحداث علشان إخوتها حماس. ساب بنتهم طبعا هو فتح والبنت نفسيتها تعبت هيك الأحزاب بدها."

"حياتنا كلها ملخبطة"

تجد الكثيرات أنهن صمام الأمان في البيت المحاصر بالكثير من الضغوطات ويجبرن أنفسهن على التحمل. امرأة من غزة (٢٥ سنة) تقول:

"صرنا مش مأمنين على حياتنا ولا على رواتبنا مش عارفين نرتب أمورنا. حياتنا كلها ملخبطة. وهدا انعكس على نفسياتنا كل يوم مشاكل وكل يوم خناق والله أكثر من مرة أكون خلص بدي أروح عند أهلي بس بعاود بقول ربنا يفرجها ويعدل هالحال".

امرأة من غزة وناشطة في أحد الأحزاب تقول:

"أنا وحدة من الناس حياتى ضايعة وبناتى صاروا يحكوا هادي مش حياة وضع أسوأ من سنة ٤٨ ما وصلنا أيامها لهيك."

الطفلات هن أكثر من تضرر نفسيا وحتى في ما يتعلق بقضايا اللعب، حيث خلقت أجواء الفلتان الأمني وغياب الأمان قلقاً متزايدا تجاه الأطفال بشكل عام وتجاه الطفلات بشكل خاص، مما زاد من القيود المحيطة بهن بحجة الحماية و"الخوف من العار".

تقول إحدى النساء من غزة (غير متزوجة):

"أكتر فئة تضررت همّا البنات، لأنهم ممنوع يطلعوا حتى من سن ابتدائي لبعدين حدا يعمل فيها إشي. صرت أحس إنه البنت عار. أنا بلومش الأهل أنا صرت زيهم لما بنت أختي تطلع بره بخاف عليها وبقولها ما تطلع."

امرأة من غزة أم لخمس أطفال (مقابلة رقم ٢٦) قالت:

"إحنا كثير كنا خايفين على البنات الكبار، كان أبوهم بوصلهم لباب المدرسة وبروح بيجيبهم وما كنا بنطلع خالص. ممنوع الطلوع برّة البيت. كنا كل يوم بنسمع حكايات القتل وما حد عارف الصحيح أو السبب."

"الحقد والغضب ما زالا في داخلي"

تباينت مواقف النساء بالنسبة لدور المرأة في ثقافة الثأر والتحريض على القتال؛ فبينما قالت مجموعة من النساء أن للمرأة دور كبير في التحريض لأنها تؤثر على زوجها وأبنائها وإنها السبب المباشر في انتشار الحقد والكراهية، كان هناك مجموعة أخرى تقول إن المرأة لا يمكن أن تحرض لأنها تخاف على أبنائها ولا ترسلهم للموت بيدها، وأيضا لها دور في تهدئة النفوس والتخفيف من التعصب. فبينما قالت فتاة من جباليا (٢٢ سنة):

"النساء إلها دور كبير. أنا بحط اللوم على المرأة لأنها صانعة الرجال هيه بتأثر على زوجها وعلى إبنها وعلى أخوها وطفلها. الست اللي بيخليها تتحايل على زوجها وتضل تزنّ عليه علشان غرض إلها، بتقدر تخلّيه يحب أخوه ويتفهم اختلافه التنظيمي. وكمان ممكن يكون العكس هيّه تخليه يكره أخوه وتحرضه." قالت امرأة من تل الهوا (مقابلة رقم ١٧) "أنا من رأيى أيام الاقتتال كان في تحريض من النسوان كتير، لأنه اللي بيقتل إبنها وأخد فلذة كبدها بدها تاكل من كبده من جوّا، لأنه صعبة إبنها يموت هيك. لو أنا مكان أى ست انقتل إبنها بدي أهجم على اللي قتلوه وآكله. فظيعة الحكاية، أي بدها الإم تقطع االقاتل تقطيع. إبنها هادا وإبنى ما حدا بيهون عليه في إبنه."

زوجة أحد الشهداء، والتي قضت معه أربعين يوماً فقط تقول:

"لا أفكر سوى بالقصاص ممن قتل زوجي وحرمني منه عندها سوف أشعر بالأمان من جديد." امرأة من غزة تنتمي لأحد الأحزاب السياسية قالت: "أنا بشجع الثار. القاتل يقتل. خلينا كلنا نموت لبين ما نخلّص على ..... وهمّا كمان (نساء الحزب الآخر) بيحرضوا ولادهم على الثار والقتل."

ضحايا رغم أنوفهن.. النساء الفاقدات والجريحات

تضررت أحياء بأكملها، أو عائلات محددة، نتيجة التحاق أفرادها بالتنظيمات السياسية المتناحرة. إنه اقتتال لا يعرف رحمة ولا يلتزم بأي من معايير الإنسانية أو حقوق الإنسان، اقتتال أعمى لا يفرق بين امرأة أو رجل ولا يفرق بين صغير أو كبير. إحدى النساء من عائلة أولاد بكر الذين دمرت بيوتهم تماما قالت:

"لقد رأيت كل شيء بعيني. لقد كان الرصاص مباشر وكانوا يعلمون جيداً أننا نساء عزل لا نحمل سوى الرايات البيضاء ومع ذلك لم نجد منهم إلا الإجرام. لقد بدأت الأحداث يوم ٦/١٢ الإثنين الأسود. لقد كنت مع جميع النساء نختبئ في أحد البيوت وكان إطلاق النار وقصف القذائف كثيف من كل اتجاه، ولقد كنت شاهدة على مقتل جيهان كالي وعمرها ٣٢ عام وزوجها محبوس من قبل الاحتلال الإسرائيلي منذ ٨ سنوات وكانت مكافأتها على صبرها أن قُتلت ويتم أطفالها، وكذلك قتلوا صديقتي هبة النمرة(٣٢ عاما) وعندها طفل وطفلتان، إحداهما معاقة وعمرها ٣ سنوات. لقد كانت هبة وجيهان مصابتان وقامت عدد من النسوة بالنزول إلى الشارع لمحاولة نقلهن إلى المستشفى، وركبن في سيارة تعود لجارنا الذي استطاع بأعجوبة الوصول لهن؛ فلم يكن من السهل أن يخاطر أحد من سائقي الإسعاف للدخول إلينا لأن (المسلحين) كانوا يطلقون النار على كل شيء يتحرك."

امرأة من غزة (٢٥ سنة) أصيبت وفقدت ساقها أثناء محاولتها إسعاف امرأتين تقول:

"كنت في زيارة لعائلتي لأقدم واجب العزاء في ابن أخي الذي قتل على أيدي التنفيذية وهو يقف لا حول له ولا قوة أمام باب منزله، ونظراً للاشتباكات حجزت هناك ثلاث أيام، وتحديداً في يوم ٦/١٢ من الحرب.. خرجت أحمل راية بيضاء لإسعاف امرأتين قد أصبن من قبل رصاصات التنفيذية العشوائية، ولم يكن من الممكن دخول الإسعاف إلينا فقام أحد الجيران بإحضار سيارته، فركبت معه وفي الخلف أربع نساء من بينهن كانت المصابتان؛ ولقد كان من الواضح أننا نسوة لا نملك أي أسلحة ومع ذلك فتحت النار علينا مباشرة، ثم شعرت بإصابة في قدمي اليسرى خرجت من الجهة الأخرى وبعدها رصاصة أخرى في خاصرتي سببت لي كسور في ريش الظهر."

نساء دون معيل و أزواج وأبناء دون سيقان

لوحِظ، أثناء الانقلاب العسكري، وبشكل بارز، ارتفاع عدد الإصابات التي تُحدث إعاقة دائمة حيث تعمدت الجماعات المسلحة إطلاق النيران على السيقان عن قرب مما أدى في كثير من الحالات إلى بتر السيقان. ورغم معاناة الجرحى أنفسهم، إلا أن الآثار المتوسطة والبعيدة المدى كانت على النساء اللواتي تُركن في كثير من الأحيان دون معيل، وتُركن للتعامل مع الآثار النفسية والجسدية لإعاقة الرجل في الأسرة. تقول أم أحد الشباب الجرحى:

"في يوم ١١-٦-٢٠٠٧ خرج ولدي كعادته منذ حوالي ٦ شهور أي منذ التحاقه بالقوة التنفيذية ... وكعادتي أيضا حاولت منعه من الخروج، فهو كل يوم يذهب لعمله أحاول منعه نظراً للظروف السيئة التي تحيط بنا من كل جهة، وفي حوالي الساعة الخامسة دق جرس الهاتف فقال لي زميل لإبني على الهاتف أن ولدي وحيدي قد أصيب فأسرعت أنا ووالده بالذهاب إلى مستشفى الشفاء وهناك رأينا عدداً هائلاً من المصابين والجرحى يملؤون المكان. وبعد ساعة من الإنتظار خرج ولدي من غرفة العمليات برجل واحدة، خرج ولدي يبحث عن مصدر رزقه وعاد بعاهة ستلازمه مدى الحياة. كيف سيتمكن ولدي من الحياة بساق واحدة. هذا ما كنا ندخره ليقف بجوارنا عندما نعجز في المستقبل. وهو الآن يجلس في غرفته وحيداً، أحاول التخفيف عنه وعن والده الذي، ومنذ حادث ولدنا، وهو في ذهول وصمت دائمين. وأنظر إلى بناتي الستة ولا أدري ماذا أقول لهم . وأنا بحاجة لمن يقف معي ويشد من أزري ويخفف عني مصيبتي وكلما حاولت إخفاء مشاعر القهر والحزن والخوف أمام أسرتي أشعر بها تزداد في داخلي وتشتعل مدمرة معها أي شعور بالأمان بعد أن فقدنا حلمنا بمستقبل مشرق آمن لولدنا وأسرتنا."

"لا أعرف النوم بعد أحداث غزة"

أم أحد الشباب الناجين من الاقتتال الداخلي تقول:

"أنا لا أعرف النوم بعد أحداث غزة ويغافلني النوم عندما تبدأ أولى تباشير الصباح، وأيضاً أظل قلقة ماذا سيحمل لنا الصبح أيضاً ..جثث جديدة وبيوت تحترق ..الوضع كله تغير أصبح أكثر رعباً وهشاشةً. أي كلمة تشعل حرباً بين الحزبين ليتصارعوا ..فأين سيكون هذا المزعوم الأمان والنساء يقتلن كل يوم ورجال يخطفون من بيوتهم بحج واهية ومكشوفة."

النساء في قطاع غزة والتعاطي مع واقع صعب

فتاة من مدينة غزة تعمل في جمعية تساعد النساء تقول:

"الستات إللي أنا بشوفهم، أنا متأكدة انه عندهم مشاكل نفسية، بس لما بيجوا على الجمعية بيدوروا على الحاجات المادية زي كوبونات، وكمان احتياجاتهم المادية وأسرهم الكبيرة بتخلي الست ما تدور على وضعها النفسي. المهم تريح أولادها طبعا وتحسن وضعهم المادي. يعنى لو وضعهم الاقتصادي ومعهم فلوس بيصيروا يدوروا على وضعهم النفسي."

في زوايا المخيم وفي المدن والقرى هناك مجموعات نسوية رفضن وصرخن لا للفلتان ... لا للحسم العسكري.. لا لقتل الأخ لأخيه.. أردن إيصال أصوتهن، ولكن قيود المجتمع لا زالت تحول دون ذلك ولا تشجع المرأة على الخروج والمشاركة في الحد من ظواهر سلبية عديدة في مجتمعنا.

المشاركة في المسيرات

شاركت النساء في مسيرات ضد الاقتتال الداخلي والانفلات الأمني، وكانت مشاركتهن بارزة مقارنةً مع فعاليات المجتمع الأخرى. صحفية وناشطة مجتمعية (مقابلة رقم ٤٤) قالت:

"كل المسيرات بشارك فيها وخاصة اللي بخصوص الفلتان الأمني، وحرية الصحافة، لأنه لما بنطلع في مسيرة فإحنا بنعبّر عن الرفض؛ لكن أنا بحكيلك إنه الخروج في مسيرات مش هي الأسلوب أو الحل. لكن زي ما بحكوها ريحة البر ولا عدمه يعني أفضل من لاشيء."

من المؤكد أن دور النساء في المقاومة السلمية لمظاهر العنف يتراجع كلما اشتد العنف. فالنساء في الغالب لا يتعاملن بالأسلحة ولا يمارسن القتال الدموي. ناشطة وموظفة في إحدى المؤسسات الأهلية من رفح تقول:

"كان دور المرأة كتير ايجابي من خلال المشاركة في المسيرات ضد الفلتان والمشاركة في الاعتصامات. يعني طلعنا كتير مسيرات واعتصامات، وكانت تشارك في دورات ولقاءات جماهيرية. ولكن بعد الحسم العسكري قبل شهرين تقريبا (من موعد المقابلة) لاحظنا في تراجع للدور النسوي ما بعرف شو أسبابه. هل هو الحسم العسكري اللي صار بيعتبر غول موجود على أراضي قطاع غزة، لدرجة إنه الإنسان صار خايف كمان يشارك فى الأنشطة الاجتماعية اللي بتخصه وبتهمه. بالتالي هذا انعكس على مشاركة المرأة في المسيرات أو ورشات العمل أو أي محور يهتم بهذا الموضوع. قل صار الوضع كتير في تراجع. الأسباب كتيرة منها اللي عم بعيشه الشعب الفلسطيني في قطاع غزة واقع السيطرة على الأرض وتخويف الناس وقوة السلاح."

نساء يبحثن عن عمل

للتغلب على الأوضاع الاقتصادية المتردّية، سَعَت النساء للبحث عن عمل، ولو محدود الدخل، وإيجاد طرق لتأمين دخل إضافي يساعد في تلبية المتطلّبات الأساسية في البيت. تقول امرأة

من غزة (٢٥ سنة) واصفةً دورها في الفعل في الأوضاع الصعبة:

"رحت قدّمت بطالة بس ماطلعلي. بعدين علشان أساعد شوية خليت أولاد سلفي عندي بدل ما يروحوا على الحضانة. قلت المصاري اللي بيدفعوها للحضانة أنا بساعد شوية فيهم. صرت أحاول أدبر أموري باخد ولادي لمّا عمهم يجي من السوق علشان ما يشوفوا شو جايب ويطلبوا."

امرأة من غزة (٣٥ سنة وأم لتسعة أطفال) زوجها عاطل عن العمل بحثت عن مصدر للدخل تقول:

"خوات جوزي حبوا يساعدونا فعرضوا عليّ إني أجي أساعدهم في مشغلهم. صرت أساعدهم أطرز، أعمل لقطة لفساتين وفي الآخر كانوا يعطوني ٢٠ شيقل. أحاول أشتري الضروري. بحبحت الوضع شوية، صرت أجيب طبيخ يوم الجمعة وأجيب مرة جاجة ومرة لحمة مجمدة. وكانوا الأولاد كثير بينبسطوا ويقولوا لبعض بكرة يوم الجمعة في عنا طبيخ في الدار."

امرأة من مخيم جباليا عمرها ٢٢ سنة وأم لطفلين (مقابلة رقم ١٨) تقول:

"في الظروف الصعبة أنا بشتغل إيش ما يجي على بالي علشان أجيب فلوس. يعني بطرّز، بعطي دروس لأولاد المدارس بعمل دوا شطف وببيع وبشتغل كوافيرة بالصيف بدنا نعيش." امرأة أخرى (٢٣ سنة) من مدينة غزة تقول:

"بتلاقي ستات صارت تخدم في بيوت وأنا بعرف منهم كتير وكل هادا علشان تكفي معيشة جوزها وأولادها وكمان بيشتغلوا في المستشفيات وحكاية الشحتة صارت كتير."

امرأة من عبسان الصغيرة (مقابلة رقم ٤٢) تمتلك قطعة أرض تعاملت مع الحصار الاقتصادي من خلال تجربة اكتفاء ذاتي أفادت أسرتها وجيرانها قالت:

"زرعت قدام بيتي جنينية كبيرة، فيها كل أنواع الحمضيات والخضار. يعني زرعت بندورة وخيار وسلق وملوخية وسبانخ وجرجير وبامية وكل حاجة. وكمان فواكه وتفاح وكمان مربية دجاج وبط وحمام في الجنينة، يعني كمان السنة بعت من التفاح اللي زرعته، وعندي كمان عنب زارعة فى البيت ٩ عنبات وبعت منها السنة ووزعت على كل الجيران."

عودة للطابون والسراج ولمبة الكاز وسيارات تعمل على الغاز

امرأة من أرض بكر (مقابلة رقم ٤) تقول:

"أصبحت أعيش على الشمعة، وضوء الكاز، وأطبخ على مقدار يومي، وإذا كان أكثر أضعه في الفريزر فيه بعض البرودة وإذا لم يوجد، كنت أحضر وعاء كبير فيه ماء وأضع فيه طنجرة الأكل زي ما كانت أمي تعمل. وأصبحت أدرّس إبني دروسه على الشمعة أو ضوء الكاز."

نأكل الخبز اليابس

امرأة من تل الهوا (مقابلة رقم ١٧) تقول:

"مع قطع الكهربا انقطع رزقي. كنت بخيّط على المكينة، بتشتغل على الكهربا، مش قادرة أخيط وأعمل شغلي علشان أجيب رزق ولادي، صرت أطبخ على الحطب، أنا بالنسبة إلي عايشة في منطقة خلا وجيرانّا عندهم أرض وفي تبادل منفعة بيني وبين جيراني. تبادل منفعة يعني جارتي بتجيبلي ضمة ملوخية وأنا بخيطلها إشي بدها اياه. قسماً بالله ناس جابوا إلي خبز أطعمه للبط اللي عندي، كم بطة. أنا وأولادي أكلنا الخبز بدل البط، لقيته منيح بس يابس سخّنته وأكلناه، لازم نصبر ولازم الست تحاول تشتغل قد ما تقدر."

واعتبرت ناشطة نسوية من رفح (مقابلة ٥٦) أن لا وجود للكهرباء في هذه الفترة حيث عاد الناس، وهي معهم، إلى خبز فرن الطينة والذي كان يصبغ وجهها بلهيب الفرن بسبب استخدامه، ومنهن من سهرت الليالي تنتظر وتترقب مجيء الكهرباء إلى منطقتهم حيث قالت:

"إن انقطاع التيار الكهربائي غيّر مجرى حياتنا كلها. ننتظر ساعات طويلة في الليل للغسيل وانجاز كل الأعمال المتعلقة بالكهرباء أو الدراسة "

تدابير لمواجهة الوضع المادي الصعب وشح الموارد

امرأة من رفح، تل السلطان (مقابلة رقم ٥٠) قالت:

"الغاز كنت بس للضرورة بستعمله، والطبايخ اللي بدها نار كتير كنت أطبخها على النار وعملت إلي على السطح غرفة صغيرة من القماش والخيش وخليها عشان أطبخ فيها على النار، وكمان عملت عندي على السطح فرن طينة وكان الجيران يجوا يخبزوا عندي. وكنا أيام نقسم كل وحدة وقتيش بدها تخبز وأوقات نقعد كل وحدة تستنى التانية لحد ما تخلص عشان تخبز التانية وهيك يعني مشّينا حالنا"

مساعدة من الأقارب... إلى حين

اعتمدت الكثير من الأسر على مساعدة من الأهل والأقارب لقضاء حاجاتها الملحة وارتفعت معدلات الإعالة في قطاع غزة ارتفاعا كبيرا. امرأة من غزة (٣٥ سنة وأم لتسعة أطفال) تقول:

"لما أجت المدرسة تفاجأت إنو أولادي عمّاتهم وعمامهم مقسمينهم على بعض. حد يشتري إلهم الشنط، وحد يشتري البوات، وواحد يشتري المراييل وبنطلونات الكاوبوي. يعني كل العيلة تساعدت علشان تكسي أولادي للمدرسة."

إلا أن هذا المصدر ما لبث ان تناقص بسرعة كبيرة أثناء الحصار وانقطاع الرواتب التي هي في مثابة المحرك الرئيسي للاقتصاد في قطاع غزة.

"رجليّ حِفْيوا وأنا بجري على المؤسسات"

امرأة من غزة (٣٥ سنة وأم لتسعة أطفال) تقول:

"أول مرة أوصيهم (أبناءها) لما راحوا على المدرسة، لو المعلمة سألتكم مين محتاج

ارفعوا إيديكم علشان تعطيكم دفاتر وأقلام." وتضيف: " والله رجليّ حفيوا وانا بجري على المؤسسات والجمعيات بس أنا مش أرملة شهيد ولا أولادي أيتام يعني مكانش إلنا أولوية ولا في أي مكان" .

خاتمة واستنتاجات

هناك نساءٌ كثيرات رفضن الاقتتال الداخلي وصرخن لا للفلتان الأمني ... لا للحسم العسكري.. لا لقتل الأخ لأخيه.. أردن إيصال أصواتهن، ولكن قيود المجتمع لا زالت تقف حائلا أمامهن، ومازالت هناك الكثير من المعيقات أمام وصول صوت النساء إلى الحيز العام.

تعاني المرأة في قطاع غزة من أشكال مختلفة من العنف وظلم الاحتلال والظلم الاجتماعي، حيث حاول هذا البحث تتبُّع آثار الأشكال المختلفة من هذه المعاناة، ولم يفلح في توثيقها جميعها، بل سلّط الضوء على بعضها. المعاناة من ممارسات الاحتلال، ومن التعرض شبه اليومي على مدار شهور طويلة، للقصف وأصوات الانفجارات، والاغتيالات، والخوف من رصاصة طائشة أو صاروخ ضلّ طريقه؛ المعاناة على الحواجر التي قطعت أوصال قطاع غزة والمستوطنات التي امتدت كسرطان قاتل؛ الحصار الذي حرم سكان غزة من أبسط الاحتياجات، ومن أغلب الكماليات، وحالة الإفقار المتواصلة التي تشكل سببا ونتيجة لانتشار العنف الأسري وتزيد من معاناة النساء وأطفالهن.

حمل الانسحاب الإسرائيلي، أحاديّ الجانب، أملاً في التغيير، إلا أنه كان حلماً قصير الأمد لم يمتدّ إلا أياما قليلة نعمت فيها الأسر الفلسطينية بمتعة التحرك بين شمال القطاع وجنوبه، وزيارة مواقع المستوطنات التي كانت تلتهم أغلب الشواطئ وأراضي المواصي. ما لبثت الأسر الفلسطينية أن أفاقت على شبح الاقتتال الداخلي والانفلات الأمني الذي أفقد الجميع، والنساء تحديدا، الأمن والأمان.

باتت النساء مقيدات وقلقات من هذا الغول الذي حدَّ من مساحة حركتهن في الحيز العام وزاد من خوفهن من رصاصة طائشة تؤدي لاتهامهن بأنهن قتلن على خلفية ما يسمى "شرف العائلة". صرن أكثر قلقا على بناتهن وفرضن المزيد من القيود عليهن، عانين من آلام الفقدان والصدمة والعزلة الاجتماعية والخوف من المجهول؛ وعلى الرغم من ذلك، كان من المتوقع منهن أن يساهمن(بأشكال مختلفة) بدعم الأسرة ماديا ومعنوياً، سواء كان ذلك عن طريق العمل بمهن إضافية غالباً ما تصنّف في أدنى سلم المهن في المجتمع، أو باستجداء المعونات المقدمة على شكل كوبونات والمرتبطة بشروط مختلفة منها المشاركة في أنشطة الأحزاب السياسية، أو حتى بالتزويج المبكر أملا في الخلاص من لقمة إضافية، فقد تعرضن للتهديد بأن يتزوج أزواجهن امرأة ثانية "موظفة". كما اضطرّت النساء للاقتصاد في المصروف واللجوء لبدائل مختلفة من أجل تقليل النفقات بما في ذلك العودة إلى طرق بدائية لإعداد الطعام والخبز.

تبقى المرأة في قطاع غزة أسيرة للعاداتٍ والتقاليد، وإن كانت تعمل من أجل حماية الوطن والدفاع عن حقوقه وحقوقها هي أيضاً. تعاني نساء قطاع غزة، مثلهن مثل النساء الفلسطينيات بشكل عام، من اضطهاد مزدوج من الاحتلال ومن المجتمع؛ ولكن تؤكد مشاهدات البحث، وتجارب النساء، على أن النساء في قطاع غزة هن اللواتي يحافظن على نسيج المجتمع الداخلي ويحفظن أسرهن من التشرد والجوع بطرق تكيف مختلفة ومبدعة.

تعيش النساء في قطاع غزة ازدواجية كبيرة في المعايير؛ فمن ناحية يلعبن دوراً أكبر في

توفير لقمة العيش لأسرهن وعائلاتهن، ويتوقع منهن أن يذهبن للبحث عن كوبونات الإعاشة أو التموين والعمل في أي مهنة، مهما قلّ شأنها ودخلها، من أجل توفير عيش الكفاف لأسرهن. ومن ناحية أخرى لا يحصلن في المقابل على أي تقدير مجتمعي لهذا الدور، ولا أي اعتراف بأهميته. بل على العكس، عليهن أن يتحملن ضغوطا نفسية مضاعفة، وأحيانا أشكالاً مختلفة من العنف من الزوج والأبناء والعائلة الممتدة بحجة أن هؤلاء يتعرضون لضغوطات كبيرة وأن من واجبها أن تتحمل.

ما بين المعاناة والحصار وظلم الاحتلال وظلم ذوي القربى، تظل المرأة الفلسطينية في قطاع غزة تتحدى واقعها المرير وتساهم في صمود أسرتها ومجتمعها، وتساهم في رفض الاقتتال الداخلي والفلتان الأمني بطرق مختلفة. وختاما نستذكر امرأة ناشطة نسوية من رفح (مقابلة رقم ٥٦):

"بدي أشعر بالأمان والأمن. بدي أصحى ما أكون خايفة على أولادي وأسمع صوت الرصاص. زهقت صوت الرصاص والمدافع والزوارق الإسرائيلية، ولحد الآن بلدنا محاصرة. البحر لإسرائيل الجو لإسرائيل والمعابر مسكّرة لإسرائيل، يعني على إيش بتناحروا..."

المراجع

أبو بكر، خولة (تحرير) (٢٠٠٤) "النساء والنزاع المسلح والفقدان: الصحة النفسية للنساء الفلسطينيات في المناطق المحتلة"، مركز الدراسات النسوية: القدس.

استطلاع للرأي للموظفات ١-٢٠٠٦/١١ . مركز إعلام المرأة

تقرير صادر عن معهد دراسات التنمية IDS

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (مايو ٢٠٠٧) "أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى التاسعة والخمسين لنكبة فلسطين"، يتوفر على الصفحة الالكترونية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps

درويش، سمية (٢٠٠٧) "خصوبة مرتفعة في الأراضي الفلسطينية"، الثلاثاء ٢٢ مايو ٢٠٠٧، موقع ايلاف http://news.se77ah.com

شلهوب-كيفوركيان، نادرة (٢٠٠٧) "كتابات نسوية: ما بين القمع وأصوات فلسطينية مقاومة"، مدى الكرمل: المركز العربي للدراست الاجتماعية التطبيقية.

صادق، ميرفت (٢٠٠٧) "تقرير:٢٩ ألف أسرة فلسطينية هدمت منازلها حتى منتصف ٢٠٠٦"، الاثنين ٨ كانون ثاني ٢٠٠٧، موقع العودة الالكتروني. www.prc.org.uk/data/aspx/d1/3821.aspx

الغف، رامي (٢٠٠٧). "الفلسطينيون يبيعون ممتلكاتهم لمواجهة الفقر"، الحوار المتمدن – العدد ١٨٧٣ www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=92819

مركز الميزان لحقوق الإنسان، (٢٠٠٦) "عام على الانفصال عن غزة.. غزة ما زالت محتلة": www.mezan.org

العنف الاقتصادي تجاه النساء الفلسطينيات في مناطق ألــ ٤٨[١]

(مهجّرات الداخل – صفورية كحالة)

همّت زعبي
مدى الكرمل

تزداد في السنوات الأخيرة الأبحاث التي تحاول تحليل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل. وقد شغل موضوع النساء والعمل لدى النساء الفلسطينيات من مناطق الــ ٤٨ مؤخراً حيّزاً واسعاً من هذه الأبحاث ولدى السياسيّين والأكاديميين/ات أيضاً. مع هذا لم تتطرق أيٌّ من هذه الأدبيات، النسويّة وغير النسويّة، إلى العنف الاقتصادي الذي ينعكس في ما ينعكس في سلب الحقوق الاقتصاديّة للفلسطينيين وللفلسطينيات على وجه الخصوص.

تحاول هذه الورقة - وهي جزء من دراسة بادر إليها برنامج الدراسات النسويّة في مدى الكرمل حول الاقتصاد السياسي والنساء الفلسطينيات من مناطق الــ٤٨ - ومن خلال قراءة نسوية نقدية للأدبيات التي تناولت المكانة الاقتصادية للنساء الفلسطينيات في مناطق الــ٤٨، والتوجهات الفكرية والنظرية المختلفة التي تناولت هذا الموضوع، المساهمة في الكشف عن العنف الاقتصادي الذي تمارسه دولة إسرائيل تجاه النساء الفلسطينيات عموماً ومهجّرات الداخل (النساء اللواتي هجرّن من قراهنّ الأصلية إلى أماكن أخرى ظلّت خاضعة للدولة العبرية حديثة العهد) واللواتي تشكلن موضوع هذه الورقة على وجه الخصوص.

كما تحاول الورقة تقديمَ- ومن خلال عرضٍ نتائج أولية- دراسة لمكانة مهجّرات الداخل الاقتصاديّة، مستعملةً مقاربات الاقتصاد السياسيّ النسوي، وتحليلاً جيو - سياسيّ وتاريخيّ، وتعتمد الورقة على تحليل تأثير النكبة وسياسات الأراضي وسياسات الاقتصاد السياسي الإسرائيلية كما التهجير، على حياة النساء. تحاول الورقة أن تساهم مساهمة متواضعة في اقتراح إطار نظري بديل يتناول قضية عمل النساء الفلسطينيات كجزءٍ من المكانة الاقتصادية والسياسية للفلسطينيين في مناطق الــ٤٨.

١ تعرض هذه الورقة معطيات أولية لدراسة سيتم نشرها لاحقا في إطار برنامج الدراسات النسويّة – مدى الكرمل – حيفا

النساء الفلسطينيات من مناطق الــ٤٨ وسوق العمل الإسرائيليّ

يزداد الاهتمام بالدراسات التي تحاول دراسة الأوضاع الاقتصاديّة الاجتماعيّة للفلسطينيّين في إسرائيل. وتنقسم هذه الدراسات، بحسب الباحث الفلسطيني، رجا الخالدي (٢٠٠٨)، إلى فئتين واسعتين؛ تمثل الأولى «الصهيونية الليبرالية الجديدة»، والتي تنطلق من «عدالة النظام السياسي» في دولة إسرائيل، وتُسلم بأنَّ حقوق من هم من غير اليهود في الدولة اليهودية هي حقوق متساوية، معتقدةً أنَّها، ومن خلال إدارة السوق وسياسة عمل «ملطّفة» و«حينيّة» برعاية الدولة، يمكنها، بطريقة ما، أن تصحّح الأضرار العديدة التي خلقتها قوى لا علاقة لها بالسوق.

أما الفئة الثانية والتي يطلق عليها عنوان «الاقتصاد السياسي غير الصهيوني» والتي تطورت في ثمانينيات القرن الماضي، تنطلق من أيديولوجيات مختلفة تتلخص في رؤيتها الشاملة حول دور سياسات عمل بناء الدولة اليهودية قبل سنة ١٩٤٨ وبعدها، بالإضافة إلى دور الممارسات التاريخية المتمثلة بمصادرة الأراضي، الملكيات، الفصل والتهميش، في وضع عثرات وحواجز واضحة في وجه تقدم الأقلية الفلسطينية (خالدي، ٢٠٠٨:٢٩).

يستعمل بعض الباحثين، القريبين أيديولوجياً للفئة الأولى، نسبة انخراط النساء الفلسطينيات المتدنية كأحد التفسيرات لتدنّي مكانة الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وتستعمل هذه المجموعة خطاباً استشراقياً لتفسير هذه الظاهرة. إذ تعزو أسباب النسبة المنخفضة لانخراط النساء الفلسطينيات في سوق العمل الإسرائيلي إلى أسباب ثقافوية تتعلق بطبيعة المجتمع الفلسطيني والعلاقات بين الجنسين الاجتماعيين في داخله (Semyonov, Lewin-Epstein & Brahm, 1999).

بينما ترى الفئة الثانية أنَّ الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في إسرائيل تنبثق عن الواقع السياسي لهذه المجموعة، وأنَّ دراسة الواقع الاقتصادي للفلسطينيّين يعكس، بشكل دقيق، السياسات الحكومية تجاه الأقلية الفلسطينيّة(شحادة، ٢٠٠٦). وبالتالي يرى الباحثون القريبون أيديولوجياً من هذه الفئة، أنَّ تدّني نسبة النساء الفلسطينيات في سوق العمل هو نتاج لعلاقة الدولة اليهودية وسياساتها بالأقلية الفلسطينية.

على الرغم من شمولية الفكر والوعي والطرح الذي ينتمي إليه الباحثون/ات من الفئة الثانية، إلا أنَّ الدراسات التي تعاملت مع هذه القضية، بشكل عام، اقتصرت على تناول قضية علاقة المرأة الفلسطينية في مناطق الــ٤٨ بسوق العمل؛ مشاركة أو عدم مشاركة النساء في سوق العمل، بطالة النساء وميزات إضافية أخرى.

باستثناء بعض الأدبيات، والتي تطرق بعضها إلى المعيقات البنيوية التي تفسّر الظاهرة (كتّاب، ٢٠٠٢؛ عوّاد، ٢٠٠٦؛ شحادة، ٢٠٠٦؛ حزّان، ٢٠٠٥؛ كيان، ٢٠٠٧)، لم تتناول هذه الأبحاث، في الغالب، بشكل كافٍ، هذه الظاهرة من منظور أوسع. والمنظور المنشود هو ذاك الذي يتناول الظاهرة من منطلق كون الفلسطينيات أقلية وطنٍ في دولة إسرائيل، ومن منطلق الاقتصاد السياسيّ الذي يعتمد فحص تأثير سيرورات تاريخيّة وسياسات الدولة في مجالات الأراضي، والتعليم الصحة وكذلك فحص تأثير تعدد هيكليات القمع المختلفة على المكانة الاقتصادية للنساء.

الاقتصاد السياسيّ والمكانة الاقتصادية للفلسطينيات من مناطق الـ٤٨

هنالك،في اعتقادي، عدة شروط أساسيّة كامنة في مركز العنف الاقتصادي الموجَّه تجاه الفلسطينيات في إسرائيل؛ والذي ينعكس، في ما ينعكس، في سلب الحقوق الاقتصاديّة للنساء الفلسطينيّات في إسرائيل. تتشكل هذه الشروط من سياسة إسرائيل العنصريّة التمييزية، وهي السياسة التي يتمتّع بها اليهود بامتيازات خاصة بالحقوق السياسيّة والاقتصاديّة والحيّزيّة. ومن الانعكاس الأساسيّ لهذه العنصريّة -إستراتيجيّة "التهويد" المخطّطة للدولة- بالإضافة إلى السيطرة الاجتماعيّة والماديّة و"الحيّزيّة"، أو الجغرافيّة، على الفلسطينيّين. ويؤدّي تعقّب حركتهم وتقييدها، في واقع الأمر، إلى منع الناس، كأفراد، من تطوير إستراتيجيّات اقتصاديّة مستديمة، ولهذا الأمر إسقاطات اجتماعيّة واقتصاديّة جسيمة. كما تتشكّل هذه الشروط من بُنىً ومسلكيّات عمليّة بطريركية تتبنّاها دولة إسرائيل، وتعمل على إعادة بنائها لدى المجتمع الفلسطينيّ في البلاد.

تفترض الدراسة أنَّ فهم المكانة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل عمومًا، وللنساء الفلسطينيّات على وجه الخصوص، لا يمكن أن يتمّ دون دراسة شاملة ومعمّقة حول التطوّرات الإقتصاديّة السياسية والإجتماعية الآنية والتاريخية لهذه الشريحة. كما تفترض أنَّ مشاكل الفقر والبطالة، والمشاركة في قوى العمل ومستوى الدخل، تنبثق مباشرةً عن الواقع السياسيّ، وعن وضع البنى التحتيّة والتطور للفلسطينيين في إسرائيل.

بالإضافة لذلك، تستند الدراسة إلى الافتراض أنّ هنالك دور كبير للأسس الأيديولوجيّة الصّهيونيّة في المكانة الاقتصادية للفلسطينيين عموماً ومن ضمنهم الفلسطينيات؛ حيث ترتكز هذه الأسس – الأيديولوجية الصهّيونيّة- أساساً على مبدأ تجنيد الاقتصاد لمتطلبات النّفوذ القوميّ وإدراك ضرورة تطوير الإقتصاد وتعزيزه، إضافة إلى تنظيم سوق العمل والسيطرة عليه (تهويد الاقتصاد والعمل)، إلى جانب أهداف السيطرة على الأراضي وتغيير الميزان الديمغرافي. هذا بالإضافة إلى حجب الموارد الاقتصاديّة عن مجموعة الأقليّة بهدف ضمان تعلّقها بالموارد الاقتصادية وبأماكن العمل التي تنتجها مجموعة الأغلبية، أو الدولة، وتُعتبر جميعها شروط ضرورية لنجاح المشروع الصهيوني (شحادة، ٢٠٠٦).

كما تفترض الدراسة أن الحقوق السياسيّة الاقتصاديّة للنساء الفلسطينيّات في إسرائيل تتأثر أيضاً بالسياسات الإسرائيليّة السياسيّة والاقتصادية.

تتركز الدراسة في نقاط الالتقاء القائمة بين الحقوق الاقتصاديّة والسياسات الحيّزيّة (الأراضي)، وتتناولُ المعيقات المفروضة أمام النساء في مسعاهنّ نحو التطوّر الاقتصاديّ في مراحل مختلفة من حيواتهنّ، وتَفَحُّصها عن كثب. كما تسعى الدراسة إلى فهم السياسات والبيروقراطيّة والسيرورات السياسيّة الاقتصاديّة، بصورة خاصّة، التي تؤثّر على مكانة النساء الفلسطينيّات الاقتصاديّة، بما في ذلك قدرتهنّ على الدراسة وإيجاد عمل وفتح مصلحة تجاريّة جديدة والمشاركة في الاقتصاد الرسميّ إلى جانب الاقتصاد غير الرسميّ.

تتبنى الدراسة توجُّهاً بحثياً يتحدّى الفرضيّات الإستشراقيّة التي تقوم، من بين ما تقوم، على تحميل الفقير مسؤولية فقره، لاغيةً مسؤوليّة أصحاب القوى ومتجاهلةً دور سياسات الدولة وممارساتها. تمامًا كما حالَ وزير المالية الإسرائيلي، يوفال شطاينتس، الذي ادّعى خلال

مؤتمر في كلية أونو٢ حول العمالة في إسرائيل (شطاينتس في هآرتس ١١,١١,٢٠٠٩)، أنّ المجتمع العربيّ في إسرائيل يتحمّل بعض المسؤوليّة في عدم مشاركة النساء العربيّات في سوق العمل، لاغياً دور سياسات حكومات دولة إسرائيل المتعاقبة في هذا الموضوع، متجاهلاً بعض الحقائق الهامّة منها أن عدد النساء العربيّات الأكاديميّات العاطلات عن العمل يبلغ نحو أحد عشر ألفًا (عوّاد، ٢٠٠٧)؛ وبحسب معطيات بحث أجراه د. يوسف جبارين، فإن ٥٨٪ من النساء العربيّات، العاطلات عن العمل، يَعْزَونَ انتشار البطالة إلى شحّ أماكن العمل، بينما تؤثّر العوامل الثقافويّة على ٢٩٪ من النساء العاطلات عن العمل فقط (جبارين في هآرتس ٨,٦,٠٩)٣.

المكانة الاقتصادية لمهجّرات الداخل

تشكل مهجّرات الداخل إحدى شرائح البحث الأربعة. وتكمن أهمية هذا الجزء من الدراسة، من بين ما تكمن، في إسهامه بالأدبيات القليلة، ومنها دراسة لينا ميعاري (٢٠٠٥) حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمهجّرات من قرية البروة. إذ يلاحَظ شحّ الأدبيات التي تناولت هذه الجوانب من حياة المهجّرين في حين حضرت في الأدبيات المكانة القانونية بشكل أبرز.

تفحص الدراسة المتعلقة بحالة المهجّرات ومكانتهن الاقتصادية كيفية تأثير السياسات الإسرائيلية، عنصريّة الدولة، إستراتيجيّة التهويد، البُنى ومسلكيّات عمليّة بطريركية، على مكانة المهجّرة الاقتصادية وتأخذ حالة المهجّرات من حي الصفافرة في الناصرة كنموذج.

تصف الأدبيات العالمية تجربة المهجّرين بأنها التجربة الأصعب والأخطر؛ إذ تمثل القلع من «الَشرش» وتحمل تغييرات اجتماعية كبيرة، وخاصة لما يتبع التهجير من القرارات والتغييرات الصعبة في حياة المهجّر (سعيد، ١٩٩٩٩: ١٨).

لهذه التغييرات إسقاطات على مكانة المهجّرين الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة؛ وتشير الباحثة Roque (٢٠٠٨) إلى أنه، ولفهم معمّق للتغييرات الاجتماعية الناتجة عن هذه الأزمات، من المحتم النظر إلى التفاصيل والحيثيات وبشكل خاص إلى الدمج بين التاريخ والبنى الاجتماعية، العرق، القومية والنوع الاجتماعي (Roque, 2008) كما يتطلب فهم هذه الحالات دراسة معمقة للسياق التاريخي الاجتماعي الاقتصادي والثقافي الأوسع الذي يميز المنطقة المنكوبة (Roque, 2008:382).

إنّ فحص الاقتصاد السياسيّ للمهجّرات الفلسطينيات، اليوم، يتطلب كما في حالات التهجير القسري في العالم، فهم التجربة اليومية للمهجّرين واللاجئين في السياق الاقتصادي السياسيّ الاجتماعي الأوسع. فعلى سبيل المثال، وفي دراسة حول مكانة المهجّرات الاقتصادية – الاجتماعية للمهجّرات الريفيات في الهند (Tan, Y. Hugo, G. Potter, L, 2005)، اعتمد الباحثون في محاولتهم فحص تأثير التهجير على مكانة المهجّرات الاقتصادية، اعتمدوا فحص هجرة النساء في سياق التغييرات التاريخية في الاقتصاد القومي والمنطقي، كما المميزات الاجتماعية الثقافية؛ هذا بالإضافة إلى تقسيمات أسواق العمل في أماكن نزوح المهجرين،

٢ عقد المؤتمر لمناقشة "تقرير أونو ٢٠٠٩" بعنوان – "مقصييون: وضع المتعلمين في وظائف ذات جودة – الوضع القائم واقتراحات للتغيير". وعرض التقرير أوضاع شرائح مختلفة في إسرائيل في أسواق العمل.

٣ للمزيد حول هذا الموضوع وحول أسباب تدني عمالة النساء الفلسطينيات في إسرائيل الرجاء مراجعة زعبي (٢٠٠٩).

بحسب النوع الاجتماعي (Tan, Y. et., 2005:715).

وتشير نتائج هذه الدراسة أن النساء المهجّرات تجدن صعوبة(أكثر من الرجال) في الانخراط في سوق العمل الجديدة لعدة أسباب، تعود في الأساس إلى أن الأعمال الجديدة تختلف بشكل كبير عن أنماط العمل التي عملت فيها النساء في مناطق سكنها الأصلية.

كما وتضيف الدراسة أنه في حين عملت هذه النساء من قبْل في أعمال زراعية، إلا أنّ فقدان الأرض وندرة فرص العمل في المهن الزراعية قد أدّى إلى تدنّي نسب انخراطهن في أسواق العمل. هذا بالإضافة إلى أن قدرات وكفاءات النساء كما سنوات التعليم و الموارد بشريّة لم تكن ملائمة لأسواق العمل الجديدة المتاحة لهن (Tan, Y. et., 2005:25).

تؤكد الدراسة ذاتها أن عدم ملائمة قدرات النساء للأسواق الجديدة وندرة برامج التأهيل المهني المناسبة، إضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الصعبة، كما قلة تنوع الخيارات التي تناسب قدراتهن وتأهيلهن، بالإضافة إلى النقص في توفّر شبكة علاقات اجتماعية مناسبة؛ تلك العوامل جميعها تشكل صعوبات جسيمة أمام انخراط النساء في أسواق العمل في أماكن انتقالهن الجديدة. أضيف إلى ذلك التمييز المضاعف الذي يعانينه أولا كونهن نساءً، وثانيا لكونهن مهجّرات (Tan, Y. et., 2005:717).

كذلك الحال في دراسة أخرى حول النزاعات المسلحة، ومن ضمنها التهجير القسري وإسقاطاتها على سوق العمل في فترة ما بعد حرب بوسنيا وهرسك (Kondylis, 2007). من خلال الدراسة حاول الباحثون فهم إسقاطات التهجير على مهجّري البوسنيا، ولهذا الهدف قاموا بفحص خصوصيات الشبكة الاجتماعية وتأثرها في الحرب، وإسقاطات التغييرات في الشبكة الاجتماعية على إمكانيات استغلال المهجّرين لمؤهلاتهم/ن، مما يؤدي إلى الحد من قدرتهم على الانخراط في أسواق العمل الرسمية (Kondylis, 2007:21).

وأكدت نتائج هذه الدراسة أن للتهجير إسقاطات جسيمة على مهجّري البوسنيا، رجالاً ونساء من ناحية انخراطهم/ن في أسواق العمل؛ اذ يستدل من نتائج الدراسة إلى أن انخراط المهجرين/ات، في أسواق العمل أقلّ من الرجال(غير المهجّرين-من المحرِّر) ويعود هذا إلى ضعف الشبكة الاجتماعية، بسبب الحرب، والتي في كثير من الحالات، وبحسب نتائج دراسات الهجرة والمهجّرين، تلعب دورا مهما في تحسين المنالية/الولوج لسوق العمل غير الرسمي (Kondylis, 2007:21).

يضاف إلى هذا السبب أيضا، وبحسب نتائج الدراسة ذاتها، ضعف شبكة العمل الرسمي، نتيجة الحرب، والتي بدورها تضيف صعوبات على إمكانيات انخراط المهجرين والمهجرات في أسواق العمل الرسمية وتشكل عائقاً حقيقياً أمامهم/ن في استغلال مؤهلاتهم/ن وامتيازات إضافية أخرى (Kondylis, 2007:21).

بالتالي، وانطلاقا من أهميّة دراسة التغييرات التاريخية الاقتصادية الاجتماعية والسياسيّة لفهم أشمل للمكانة الاقتصادية للمهجّرات، فإن دراسة المكانة الاقتصادية لمهجّرات الداخل الفلسطينيات يتطلب بالضرورة فهماً للاقتصاد السياسيّ وللبنى الاقتصاديّة للمنطقة. كما يتطلب بالضرورة التطرق إلى الخلفية التاريخيّة والبنى الاجتماعية والثقافيّة التي عايشتها النساء الفلسطينيّات قبل النكبة. هذا بالإضافة إلى تأثير النكبة والتهجير على ظروف حياتهن المختلفة، ومن ضمنها التعمّق في دراسة ظروف التعليم، الأرض، الصحّة ومنالية وفرص وقابلية العمل في مناطق نزوحهن الجديدة.

تستند دراسة الحالة على أدبيات محلية وعالمية تناولت قضية المهجّرين بشكل عام

(CIET International, 1997) والمهجّرات بشكل خاص (Roque, 2008؛ غوروراجا، 2001؛ البشرى، 2001). كما تعتمد الأدبيات التي تناولت المهجّرين الفلسطينيين على وجه الخصوص (Badil, 2007؛ صباغ-خوري؟؟؛ بديل، ٢٠٠٣؛ Massalha,2005:8؛ Saigh 2005). هذا بالإضافة إلى أدبيات تطرقت للتحولات الاقتصادية التي حدثت للفلسطينيين قبل النكبة وبعدها (لوستيك،١٩٨٥؛ سميث، ١٩٩٠).

إضافةً لكل هذا، تستند الدراسة إلى أدبيات تطرقت إلى تاريخ قرية صفورية قبل النكبة (الخالدي، ١٩٩٧؛ أمين بشر-صفوري، ٢٠٠٠) ومصادر معلومات عن ظروف حياتهم في حي الصفافرة، وهو حي في الناصرة نزح إليه غالبية مهجّري صفورية. تم جمع المعلومات من خلال مقابلات مع أهل الحي ومع مهنيين في بلدية الناصرة، من أقسام مختلفة؛ قسم الهندسة، الشؤون الاجتماعية وقسم التربية والتعليم. وتهدف هذه المعلومات للوقوف على الظروف الحياتية لمهجّرات صفورية في حي الصفافرة(حيث نزحوا بعد النكبة) وتأثير هذه الظروف على مكانتهن الاقتصادية.

كما و يعتمد هذا الجزء من الدراسة على مقابلات مع نساء من ثلاثة أجيال في نفس العائلة. أما هدف استعمال هذه المنهجية، فهو التعقب العميق للظروف التي تكتنف حياة المهجّرات، من وجهة نظرهن، ومحاولة الوقوف عند خاصيّة التهجير وتأثيرها على المهجّرات من أجيال مختلفة في نفس العائلة.

تأثير الاستعمار والنكبة على مكانة الفلسطينيات الاقتصادية

على الرغم من غياب النساء في التاريخ الفلسطيني المكتوب، والذي حضرت فيه النساء في حالات قليلة تمركزت حول نساء النخبة أو علاقة المرأة الفلسطينية بالسياسية (ميعاري، ٢٠٠٧)، أحاول في هذا القسم مراجعة الأدبيات التي تناولت حياة النساء قبل النكبة ونشاطهن الاقتصادي بشكل خاص. كما سأحاول الوقوف عند بعض التحولات السياسية الاجتماعية والاقتصادية التي أثّرت على مكانتهن الاقتصادية. وذلك من خلال تتبع تأثير الاستعمار بدايةً، والنكبة لاحقا، على المكانة الاقتصادية للفلسطينيين عموما وعلى المكانة الاقتصادية للفلسطينيات على وجه الخصوص.

يستدل من مراجعة الأدبيات القليلة، التي تناولت دور ونشاط النساء الريفيات في فلسطين الانتدابية، إلى أن المرأة في القرى الفلسطينية قد شكّلت مع الرجل عماداً مهماً للاقتصاد الأسري. وبالرغم من تأثر النشاط الإنتاجي للمرأة بطبقتها الاجتماعية التي انعكست في حيازة حجم الأرض، إضافةً إلى عوامل أخرى، مثل تركيبة الأسرة حجمها وأعمار أفرادها، إلا أن نشاطاتها الإنتاجية قد ساهمت في اقتصاد الأسرة وبقائها (ميعاري، ٢٠٠٧:٩٥).

كما يستدل من الأدبيات التي تناولت حياة الفلسطينيين قبل النكبة إلى أن البيت الأرض والقرية قد شكلت أسساً هامة في حياة الفلسطينيين (Massalha, 2005؛ Sayigh, 2005). إذ، وكما تشير صايغ (٢٠٠٥)، فإن كلمة البيت، في الثقافة الفلسطينية، تشير إلى المبنى كما إلى العلاقات العائلية والاستمرارية؛ وقد شكّل البيت، بالنسبة للفلسطينيين الشباب، الاستقرارَ والأمان (Sayigh, 2005: 20). كما كانت الأرض عماد الاقتصاد الفلسطيني(Massalha, 2005). وبهذا شكّل العاملان معاً (الأرض والبيت) أسس الأمان الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين/ات.

تؤكد ميعاري (٢٠٠٧) على أنه كان للاستعمار أثر كبير على حياة الفلسطينيين. فقد تميزت

مرحلة الاستعمار البريطاني في تكثيف التحولات في الاقتصاد الفلسطيني، تحولاتٍ كانت قد بدأت في نهاية العهد العثماني. وقد تضمّنت هذه التحولات، على وجه التحديد، تسارعاً في تغلغل الرأسمالية والتحديث في البنية التحتية، إضافة إلى تغلغل رأس المال اليهودي والتسارع في تسّرب الأراضي لليهود بمساندة حكومة الاستعمار (ميعاري، ٢٠٠٧: ٥٨).

وقد رافق استعمارَ الأرض وإدخال كميات وفيرة من رأس المال، استعمارٌ لسوق العمل؛ حيث تجلى ذلك، من بين ما تجلى، في المطالب الصهيونية بتشغيل العامل اليهودي فقط في المزارع اليهودية، وقد امتدت هذه السياسة في بعض المناطق إلى مقاطعة العمل العربي ومقاطعة الإنتاج الزراعي العربي (سميث، ١٩٩٠ في ميعاري، ٢٠٠٧؛ Masalha, 2005).

وفي هذا الصدد، تضيف روز ماري صايغ (١٩٨٠) إلى أن مصالح الفلاحين تحديداً هي التي هددها الاستيطان الصهيوني تهديداً مباشرا. فشراء الصهاينة للأراضي، شكل ضغطا متزايدا على المساحة المتوافرة من الأرض بالإضافة إلى المقاطعة الصهيونية للعمل العربي (صايغ، ١٩٨٠). وقد زادت هذه التحولات من فقر الفلاحين ونسبة الفلاحين الذين لا يملكون أراض، بالإضافة إلى تحول الفلاحين للعمالة المأجورة في سوق العمل الجديد (ميعاري، ٢٠٠٧: ٥٨).

وكما تشير ميعاري (٢٠٠٧)، فإن كل هذه التحولات، وبعكس ما جاء في الخطاب الاستعماري والإستشراقي، قد أضرّت بالفلاحين وحرمت النساء الريفيّات من حقوقهن التقليديّة في استخدام الأرض (ميعاري، ٢٠٠٧:١٠٠) الأمر الذي، في رأينا، أضرّ بشكل ملموس بمكانتهن الاقتصادية والاجتماعية.

لاحقا لقيام دولة إسرائيل، ازدادت أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية سوءاً. فبالإضافة إلى عواقب الحرب(القتل، الدمار، التهجير، واحتلال الأرض)، ساهمت السياسات التي انتهجتها الدولة اليهودية ومؤسساتها تجاه الفلسطينيين عموما، وتجاه المهجّرين/ات منهم على وجه الخصوص، في تردي الأوضاع الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.

لهذه السياسات(بشكل خاص لسياسة مصادرة الأراضي- كانت إحدى السياسات التي انتهجتها دولة إسرائيل ضد الفلسطينيين) وكما يشير مصالحة (٢٠٠٥)، أثرٌ كبير في هدم مصدر رزق العديد من الفلسطينيين المتبقّين في إسرائيل وتسببت في تقليص مصادر المعيشة وتطور مناطق تجمع سكن العرب في إسرائيل (Masalha, 2005:24).

يشير لوستيك(١٩٨٥) في هذا السياق إلى أنه قد كان للتهجير أيضا دورٌ كبير في المس وبشكل أساس بالنواة الصناعية، التي بدأت تنشأ في البلاد قبل النكبة (لوتسيك، ١٩٨٥: ١٥٨)، الأمر الذي أدى إلى تخلف الاقتصاد الفلسطيني وتعلق تطوّره بالاقتصاد اليهودي.

عوامل عدة إضافية دعّمت ارتباط/ تعلّق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد اليهودي وضمنت تخلف الأول. يشير لوستيك (١٩٨٥) إلى أن أحد العوامل المركزية التي ساهمت في توسيع الفجوة بين الاقتصاد اليهودي والفلسطيني، لاحقا لقيام الدولة، كانت استمرار عمل مؤسسات الحركة الصهيونية(هستدروت، الوكالة الصهيونية، والصندوق القومي لإسرائيل والأحزاب الصهيونية). إذ استمرت هذه المؤسسات، ومن دوافع أيديولوجية، في دعم الاقتصاد اليهودي وتطويره بهدف ضمان تهميش الفلسطينيين، وضمان تعلق العرب باليهود وبمصادر الرزق الإسرائيلية والحفاظ على الفجوة بين المجموعتين، (لوستيك، ١٩٨٥: ١٦٥). هذا بالإضافة إلى استمرار سياسة "العمل العبري" الذي دعّم الاقتصاد اليهودي، وبالضرورة مسّ بقدرة الفلسطينيين على منافسة الاقتصاد اليهودي، الأمر الذي تسبب في بيع مصانع وعقارات لم يكن في مقدورها منافسة الاقتصاد اليهودي (١٦٩).

إن أهمية الأرض للهوية الفلسطينية وكونها عماد الاقتصاد والأمن الاقتصادي للفلسطينيين قبل النكبة، كما وأن فهم مركزية البيت في حياة الفلسطينيين/ات يجعل حقيقة، أنّ معظم المهجّرين الداخليين قد تم تهجيرهم من مناطق ريفية اعتمد اقتصادُها على الزراعة (Massalha, 2005:14)، مهمّة لفهم تأثير النكبة على مكانة المهجرين/ات الاقتصادية.

صفورية كحالة معطيات أولية

للظروف المعروضة أعلاه تأثير عميق على مكانة جميع الفلسطينيين/ات الاجتماعية السياسية والاقتصادية ومن ضمنهم المهجّرين/ات. ولتعميق فهمنا لتأثير النكبة على المهجّرات بشكل عينيّ، سأحاول في هذا القسم عرض نتائج أولية للدراسة التي تتناول تأثير التهجير على مهجّرات صفورية على وجه التحديد، وذلك من خلال الوقوف على ظروف الحياة الاقتصادية لصفورية والنشاط الاقتصادي للنساء في صفورية قبل النكبة ومقارنتها بالظروف التي نتجت عن النكبة، متوقفةً عند ظروف السكن، التعليم والبنى التحتية.

يشير المؤرخ الفلسطيني- وليد الخالدي- في كتابه "كي لا ننسى" (١٩٩٧)، أن صفورية كانت كبرى قرى قضاء الناصرة، من حيث عدد السكان ومساحة الأرض، ومنازلها مبنية من الطين والإسمنت. وكان عدد سكان صفورية، قبل النكبة، ٤٥٠٠ ألف مواطن. كان في صفورية مدرستان ابتدائيتان: واحدة للبنين، والأخرى للبنات. وتشير المعلومات الصادرة في مجلة "صفورية حقوق ومظالم" (١٩٩٦) إلى أنّ إقبال الفتيات على المدرسة، بتشجيع من أهلهن، كان كبيرًا.

كانت المنطقة المحيطة بصفورية ذات تربة خصبة، وغنية بموارد المياه السطحية والجوفية. وكانت الزراعة عماد اقتصاد القرية، وكان الزيتون أهم الغلال (الخالدي، ١٩٩٧: ٦٧٤). وتشهد المقابلات مع رجال ونساء صفورية، كما كتاب "صفورية تاريخ وحضارة وتراث" – الجزء الثاني- (٢٠٠٠) لكاتبه الصفوري الأصل محمد أمين بشر-صفوري، إلى أن النساء عملن بشكل فعّال في الزراعة والحصيد ونشل المياه للطبيخ والغسيل والريّ. مما يشير إلى مساهمتها الفعّالة في اقتصاد العائلة (بشر-صفوري، ٢٠٠٠ : ٧٠).

في المقابل تشير المعطيات، التي تم جمعها من مقابلات مع سكان الحي ومهنيين في بلدية الناصرة، إلى أن المرحلة اللاحقة للنكبة قد شهدت سكن المهجّرات/ين في حي الصفافرة، وهو حي يقع في أقصى أطراف الناصرة ويطل تماما على بلدة صفوريّة. في البداية، وبحسب شهاداتٍ أهل الحي، سكن المهجّرون/ات، وحتى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، سكنوا بيوتاً من تنك وعانوا/عانين على مدار سنوات عدّة من الفقر المدقع

كما ويستدل من المقابلات ومعطيات بلدية الناصرة، إلى أنه و في حين كان في صفورية قبل النكبة مدرستان ابتدائيتان، بُنِيت أولُ مدرسة ابتدائية في حي الصفافرة في نهاية التسعينيات، حيث درس الطلاب والطالبات إلى حينها في صفوف مستأجرة في بيوت الحي. وعلى مدار عشرات السنين منذ النكبة – لم يكن في الحي تعليم إعدادي أو ثانوي مما اضطر الطلاب السفر أو المشي على الأقدام مسافات طويلة.

تفيد المعطيات أيضا إلى أن سكان حي الصفافرة قد عانوا من شبكة المواصلات الضعيفة؛ إذ بالإضافة إلى الفقر والبنى التحتية الضعيفة، افتقد الحي لسنوات طويلة لشبكة مواصلات عامة وقد دخلت المواصلات العامة للحي في أواسط الثمانينيّات.

لقد أثرت الظروف المذكورة أعلاه على مكانة المهجّرات الاجتماعية والاقتصادية. لقد

تسبب التهجير والاقتلاع في إفقار المهجّرين. فبالإضافة إلى مصادرة الأراضي خلال النكبة، ولاحقاً لها، كما جاء، والتي ساهمت في افتقادهم لمصادر رزق، كان للاقتلاع تأثير كبير على مكانة المهجّرين الاقتصادية. وكما تشير شهادات ومقابلات مع مهجّرات ومهجّري صفورية، فإن المهجّرين قد اقتُلِعوا من بيوتهم تاركين وراءهم جميع ممتلكاتهم ومن ضمنها الملابس ومعدات الزراعة و»مونة» البيوت.

كان لهذين العاملين - التهجير والاقتلاع- تأثير خاص على مكانة النساء. ففي حين تمركز نشاط النساء الإقتصادي في صفورية(وبحسب شهادات النساء والرجال) في فلاحة الأرض والزراعة في البساتين ورعاية المواشي، وفي الوقت الذي تمتعت النساء أساساً بمهارات زراعية ساهمت من خلالها في إعالة العائلة؛ تسبّب التهجير ومصادرة الأراضي في حرمانهن من استغلال هذه المهارات وبالتالي مسّ في قدرتهن على المساهمة في النشاط الإقتصادي للعائلة.

كما أثّر فقدان الممتلكات والأراضي على إمكانية النساء في القيام بمهامها التقليدية ومنها الطبيخ والتموين. تشهد النساء على أن «مونة» البيت(من لحوم خضار فواكه بقول وحليب ومنتجاته) كانت متوفرة من الأراضي والمواشي ضمن ملكية العائلة. وأثّر الاقتلاع وفقدان الأرض متمثّلاً في فقدان القدرة على الاكتفاء الذاتي والتعلق بالمعونات الخارجية.

كان لضعف التعليم الابتدائي وافتقاد التعليم الإعداي والثانوي(كما جاء في شهادات المهجّرين/ات) تأثير كبير على قدرة الفتيات من الجيلين الثاني والثالث للأمهات المهجّرات، في اكتساب وتطوير مهارات تعليمية مناسبة ولهذا بالتأكد تأثير سلبي على إمكانيات اكتسابهن ميزات تعليمية وتأهيلية مما يعيق انخراطهن في أسوق العمل لاحقاً.

هذا بالإضافة إلى **افتقاد شبكة مواصلات عامة**، الأمر الذي يعتبر عاملا إضافيا في تقويض/الحدَّ من قدرة النساء على التنقل ولهذا أثر أكبر على احتمالات انخراطهن في أسواق العمل الجديدة في حال توفرها.

لتفكك الشبكة الاجتماعية (كما في حالات التهجير في العالم) إسقاطات على مهجّرات «صفورية» وعلى إمكانيات انخراطهن في أسواق العمل. وتكمن أهمية الشبكة الاجتماعية(كما تشير الأدبيات النسوية التي تناولت موضوع العمالة وأسواق العمل) في أن **شبكةً اجتماعيةً** متشعبة وقوية تشكّل عاملاً مساهماً يسهّل الانخراط في أسواق العمل وفي تقدّم السلم الاجتماعي (Tucker).

ساهم الاقتلاع والنزوح، كما ظروف الفقر وضعف شبكة مواصلات عامة، بشكل كبير في المس في قدرة وإمكانية المهجّرين/ات على تطوير شبكة علاقات اجتماعية قوية ومتشعبة، الأمر الذي عزّز دونية مكانة المهجّرات الاقتصادية.

كان للنكبة، كما ورد سابقا، أثر كبير في إفقار المجتمع الفلسطيني، وكانت لظروف حياة المهجّرين بعد النكبة(كما في حالة مهجّري صفورية) تأثير كبير على تطورهم كأفراد وكمجتمع. وقد حاولت في هذا الجزء قراءة تأثير ظروف الحياة بعد النكبة على المكانة الاقتصادية للنساء المهجّرات بشكل خاص، كما الوقوف عند الظروف التي حدّت من إمكانياتهن في الانخراط في أسواق العمل والتي أثّرت سلباً على مكانتهم الاقتصادية.

خلاصة

حاولت هذه الورقة تقديم مساهمة متواضعة لطرح إطار نظري يتناول قضية المكانة الاقتصادية لمهجّرات الداخل بشكل شمولي. إطار يحلل مكانتهن الاقتصادية كجزءٍ من المكانة الاقتصادية والسياسية للفلسطينيين في مناطق الـ٤٨، مستندةً إلى افتراضاتٍ تفيد في أنّ فهم المكانة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل عمومًا، وللنساء الفلسطينيّات على وجه الخصوص، لا يمكن أن يتم دون دراسة شاملة ومعمّقة للتطوّرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية لهذه الشريحة؛ وفي أنّ هناك دور أساسي للأسس الأيديولوجيّة الصّهيونيّة على دونيّة المكانة الاقتصاديّة للفلسطينيين عموماً، ومن ضمنهم مهجّرات الداخل.

كما حاولت الورقة، ومن خلال قراءة تعتمد توجّه الاقتصاد السياسيّ النسوي، تعميق فهم تأثير النكبة (ومن ضمنها الاقتلاع، التهجير، هدم الاقتصاد الفلسطيني كما هدم القرى وسلب ومصادرة الأراضي، بالإضافة إلى ضرب وتمزيق النسيج الاجتماعي) على المكانة الاقتصادية للفلسطينيين عموماً، ومهجّرات الداخل على وجه الخصوص معتمدةً على مهجّرات صفورية كنموذج.

ببليوغرافيا

مصادر عربية:

الخالدي، وليد (١٩٩٧). **كي لا ننسى**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

أمين-بشر صفوري، محمد (٢٠٠٠). **صفورية تاريخ حضارة وتراث الجزء الأول**. مكتب النورس للإنماء التربوي. الناصرة.

أمين-بشر صفوري، محمد (٢٠٠٠). **صفورية تاريخ حضارة وتراث الجزء الثاني**. مكتب النورس للإنماء التربوي. الناصرة.

البديل (٢٠٠٥). اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون، مسح شامل للعام ٢٠٠٣. بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

بشرى، جودي (٢٠٠١). قضايا المرأة والهجرة القسرية: افتتاحية. **نشرة الهجرة القسرية. أبريل ٩/٩**.

حزان، ريم (٢٠٠٧). **نساء عربيات والعمل**. موقع انترنت نساء ضد العنف.
http://www.wavo.org/?LanguageId=3&System=Item&MenuId=30&PMenuId=30&CategoryId=13&ItemId=38

خالدي، رجا (٢٠٠٨). ستّون عامًا على قرار تقسيم فلسطين: أيّ مستقبل لاقتصاد الأقلّـيّة العربيّة في إسرائيل؟ **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، ٧٣، ٢٤-٣٦.

شحادة، إمطانس (٢٠٠٦). **إعاقة التنمية: السياسات الاقتصاديّة الإسرائيليّة تجاه الأقلّـيّة القوميّة العربيّة**. حيفا: مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

زعبي، همّت (٢٠٠٩). النساء الفلسطينيات في سوق العمل الإسرائيلي.
http://jadal.mada-research.org/UserFiles/file/Jadal_PDF/jadal4-arb/himmat-jadal4-arb.pdf

صباغ-خوري، أريج. مهّجري الداخل. في نديم روحانا وأريج صباغ-خوري (محرران) **الفلسطينيون في إسرائيل: دليل تاريخي، وسياسي، واجتماعي**.

صايغ، روزماري (١٩٨٠). **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

عوّاد، ياسر (٢٠٠٧). **الأكاديميّات في سوق العمل**. الناصرة: نساء ضدّ العنف.

غوروراجا، سريلاكمشي (٢٠٠١). الأبعاد المتعلقة بالمرأة في مسألة النزوح. نشرة الهجرة القسرية. أبريل ٩/٩.

كتّاب، إيلين (٢٠٠٨). الوجه الآخر لعمل المرأة: التكيّف والأزمة وبقاء العائلة. في ليزا تراكي (محرّرة) **الحياة تحت الاحتلال في الضفّة والقطاع: الحراك الاجتماعيّ والكفاح من أجل البقاء**. بيروت، رام الله: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

كيان- تنظيم نسويّ (٢٠٠٧). **قابليّة التنقّل لدى النساء العربيّات في إسرائيل**. حيفا: كيان.
ميعاري، لينا (٢٠٠٧). نشاط النساء الفلسطينيات الريفيات في فلسطين الانتدابية. في نادرة شلهوب-كيفوركيان (محررّة) **كتابات نسويّة ما بين القمع وأصوات فلسطينيّة مقاومة**.

مصادر بالعبرية:
The Marker، صحيفة هآرتس، ٨,٦,٢٠٠٩.
صحيفة هآرتس، ١١,١١,٠٩
سعيد، محمود (١٩٩٠). **إندماج واستقرار مهجّر الداخل العرب في قرى الملاجئ العربية في شمال البلاد ١٩٤٨-١٩٨٦**. أطروحة دكتوراه قسم الجغرافيا الجامعة العبرية.
لوستيك، ايان (١٩٨٥). **العرب في دولة اليهود**. مفراش حيفا

مصادر بالانكليزية:
Badil (2007). Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2006-2007. **Badil Resources Center for Palestinian Residency refugee rights**. Palestine: Bethlehem,
Kondylis, F. (2007). Conflict-Induced Displacement and Labour-Market Outcomes: Evidence from Post-War Bosnia And Herzegovina - **CEP Discussion Paper No.** 777**. London School of Economics and Political Science.**
Massalha, N. (2005). **Catastrophe Remembered: Palestine, Israel and the Internal Refugees: Essays in Memory of Edward W. Said**. London: Zed Books.
Rouqe, Sandra (2008). Manuela: A social biography for war displacement and change in angola. **Journal of contemporary African studies**, 26, 4 pp.????
Sayigh, R. (2005). House is not A Home: Permanent Impermanence of Habitat for Palestinian Expellees in Lebanon. **Holy Land Studies**, Volume 4, Page 17-39.
Semyonov ,M. Lewin-Epstein, N. &Brahm, I. (1999). Changing labour force participation and occupational status: Arab women in the Israeli labour force. **Work Employment Society**, Vol. 13 No, 1, pp. 117-131.
Yan, T. Grarme H. and Lesley P. Rural Women, Displacement and the three Gorges Project – **Development and change 36** (4) **711-734**.

سميث ميعاري

العنف الداخلي: ممارسات الأمن في الضفة الغربية وغزة

خديجة حسين نصر

تطلّ الورقة التالية على مشهد العنف الذي تمارسه الأجهزة الأمنية في مناطق السلطة الفلسطينية (في قطاع غزة والضفة الغربية) ضد الإنسان الفلسطيني. والباحثة تقدم هذه المادة استناداً إلى التقارير الشهرية التي اصدرتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان خلال سنة ٢٠٠٩ كحالة دراسية لمتابعة «انتهاكات الحق بالحياة والسلامة الجسدية، انتهاكات حرية الرأي والتعبير، انتهاكات الحق في الاجتماع والتجمع السلمي، الاعتداء على المؤسسات العامة والأملاك العامة والخاصة، انتهاكات الحق في إجراءات قانونية عادلة، انتهاك الحق في الحماية من الاختفاء القسري».

مقدمة

تمثل الأجهزة الأمنية إحدى الأدوات الرئيسة في حفظ النظام العام، وضمان صيانة حقوق الإنسان الفلسطيني وحرياته، ورغم ذلك تشهد مناطق السلطة الوطنية العديد من الممارسات الماسّة بمنظومة الحقوق والحريات. منذ تأسيسها في العام (١٩٩٣) عملت الهيئة المستقلة على «متابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية، وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين». في هذا السياق تتابع الهيئة – باستمرار- حالة الأمن الداخلي ودور المكلفين بإنفاذ القانون في ضمان توفيره، من هنا يمكننا تقديم صورة موجزة عن هذه الحالة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

في العام ٢٠٠٧ شهدت مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية حالة من الاقتتال الداخلي والاستقطاب السياسي الحاد واللجوء إلى القوة في حسم الخلافات السياسية بين القوى الفلسطينية وصلت ذروتها خلال أحداث حزيران، وعكست نفسها سلبا على حالة حقوق الإنسان، وساد التوجه نحو عسكرة النظام وتغليب الاعتبارات الأمنية على اعتبارات سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة، فانهارت منظومة القيم واستبيح الدم الفلسطيني وتعرضت حقوق الإنسان الفلسطيني لانتهاكات جسيمة لم يشهد لها المجتمع الفلسطيني مثيلا في السابق، وعلى نحو مست بوجه خاص بالحق في الحياة والسلامة البدنية، وحق الجرحى والمرضى بالحماية وتلقي العلاج، وأعمال اختطاف واعتقال خارج نطاق القانون.

أمام تعثر جهود المصالحة بين حركتي فتح وحماس على مدار العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، واستمرار حالة الانقسام، تحمل الفلسطينيون في الضفة وغزة عبء تصاعد النزاع السياسي بين طرفي الصراع الممتلكين لأدوات حفظ النظام، وأصبحت ممارسة الحقوق والحريات

مرتبطة بالانتماء السياسي، ومشروطة بموافقة الأجهزة الأمنية.

دراسة حالة

ممارسات الأمن خلال العام ٢٠٠٩

في العام ٢٠٠٩ المنصرم، سجلت الهيئة جملة من انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية من قبل الحكومة الفلسطينية الحالية، وفي قطاع غزة من قبل الحكومة المقالة، كان مصدرها بشكل واضح استمرار حالة الانقسام وتعمقها، وردود الفعل المتبادلة ما بين طرفي الصراع، وكان فاعلوها (سواء كان فعلهم إيجابا أم سلبا) الأدوات الرسمية للسلطات المخولة بضمان حقوق الإنسان وحرياته.

- الانتهاكات المتعلقة بالحق في الحياة والسلامة الجسدية

شهد العام ٢٠٠٩ ارتفاعا في حالات القتل، مقارنةً مع العام ٢٠٠٨، حيث رصدت الهيئة وقوع (١٩١) حالة وفاة في العام ٢٠٠٨ في حين تم رصد (٢٣٧) في العام ٢٠٠٩، كان بينها (٣٩ طفلا و٣٠ امرأة) على خلفيات متعددة، منها (٢٨) حالة قتل على خلفية الاقتتال الداخلي، كما ارتفعت حالات الوفيات داخل الإنفاق على الحدود بين قطاع غزة ومصر، حيث سجلت الهيئة وقوع (٢٦) حالة وفاة.

أ- الإعدام خارج نطاق القانون

ترافق العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مع إجراءات قمعية من جانب الحكومة المقالة، فقد رصدت الهيئة قيام مسلحين ملثمين بقتل إثني وعشرين مواطناً خلال فترة العدوان الإسرائيلي على غزة. وكان أغلب الضحايا أشخاصا موقوفين، أو يقضون فترة عقوبتهم في السجون التابعة للحكومة المقالة، وتمكنوا من الفرار من سجن « السرايا» وسجن غزة المركزي، بعد استهدافهما بالقصف الإسرائيلي وقد قتل جميعهم نتيجة لإطلاق النار عليهم بشكل مباشر، أو نتيجة تعرضهم للتعذيب، كما قام مجهولون بإصابة ما يزيد عن (١٠٠) مواطن بإطلاق النار عليهم عن قرب أو الاعتداء عليهم بالضرب المبرح.

ب- التعذيب وسوء معاملة المحتجزين

في الضفة الغربية، تلقت الهيئة خلال هذا العام (٢٠٢) شكوى، تضمنت ادعاءات بالتعرض للتعذيب و/أو إساءة المعاملة، وتبين للهيئة من خلال زياراتها الدورية لمراكز التوقيف والاحتجاز وشكاوى المواطنين تعرُّض بعض الموقوفين في تلك المراكز للتعذيب أو سوء المعاملة. ولوحظ أن ابرز ممارسات التعذيب أو سوء المعاملة هي: الصفع على الوجه، والاعتداء بالضرب الشديد بالهراوات وأعقاب البنادق، وبالأيدي والأرجل، وضرب الرأس بالحائط، الشبح مع ربط اليدين إلى الخلف وقوفاً على كرسي صغير لفترات مختلفة، والشبح مقيداً من الخلف، ومن ثم الربط بباب الزنزانة، ووضع كيس على الرأس، والحرمان من النوم بالتسبب في أصوات مزعجة.

أما في غزة، فقد تلقت الهيئة خلال العام ٢٠٠٩ (١٠٧) شكوى تضمنت ادعاءات من المواطنين بتعرضهم للتعذيب أو سوء معاملة من الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة في مراكز الاحتجاز التابعة لها أو أثناء القبض عليهم، إضافة إلى الحالات التي نجم عنها وفاة

أشخاص كان يحتجزهم جهاز الأمن الداخلي التابع للحكومة المقالة. وتعددت صور التعذيب وأنماطه، أو سوء المعاملة، في الادعاءات التي تلقتها الهيئة من خلال الشكاوى والإفادات المقدمة من المواطنين في قطاع غزة، منها الشبح لأيام متواصلة بعد تقييد الأيدي بـ»كلبشات» حديدية وربط كامل الجسم بخطاف في السقف، واستمرار عصب العينين، ووضع كيس فوق على كامل الرأس مما يضعف القدرة على التنفس، إلى الضرب على القدمين والضرب على مختلف أنحاء الجسم بالهراوات والعصي الجلدية والخراطيم البلاستيكية المجدولة.

- الإحتجاز التعسفي على خلفية سياسية

شكّل الاحتجاز التعسفي على خلفية الانتماء السياسي إحدى المؤشرات الخطيرة على تدهور منظومة الحقوق والحريات العامة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من نفي السلطة الوطنية وجود «معتقلين سياسيين» لدى الأجهزة الأمنية، على اعتبار أن عمليات الاحتجاز التعسفي، تتم بدوافع أمنية وليس على خلفية حرية الرأي والتعبير أو الانتماء السياسي، إلا أن واقع الحال يشير إلى أنماط الانتهاكات التي صاحبت وما زالت تصاحب حالات الاحتجاز التعسفي من حيث عدم توجيه تهم حقيقية للمحتجزين، وعرضهم على القضاء العسكري دون المدني صاحب الاختصاص الأصيل، وعدم تمكين ذويهم من زيارتهم بصورة حرة، وعدم تمكن محاميهم من الاتصال بهم بالطرق المتاحة قانوناً، وعدم تنفيذ أحكام المحاكم أو التباطؤ في تنفيذها. كما تبين للهيئة ومن خلال الزيارات التي قامت بها هذا العام وعبر الشكاوى التي وردتها أن أغلب من تم اعتقالهم في الضفة الغربية هم من المحسوبين على حركة حماس.

أما في غزة فقد واصلت أجهزة الأمن التابعة للحكومة المقالة احتجاز المواطنين الذين يشتبه في انتمائهم لحركة فتح، بتهمة التخابر مع رام الله بصورة لا تتفق مع أحكام القانون، بل تمثل انتهاكاً له. وعلى الرغم من نفي الحكومة المقالة وجود «معتقلين سياسيين» لدى الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، على اعتبار أن عمليات الاحتجاز التعسفي، تتم بدوافع أمنية وليس على خلفية حرية الرأي والتعبير أو الانتماء السياسي، إلا أن أغلب من تم اعتقالهم من قبل الأمن الداخلي هم من المحسوبين على حركة فتح أو أعضاء الأجهزة الأمنية القاطنين في قطاع غزة.

- عدم احترام قرارات المحاكم الفلسطينية

خضعت مسألة تنفيذ أحكام المحاكم لاعتبارات لا تتفق وأحكام القانون في العديد من الحالات، رغم صدور قرار واضح من رئيس مجلس الوزراء الدكتور سلام فياض في ٢٠٠٩/٦/٩ بضرورة وأهمية الالتزام بتنفيذ أحكام المحاكم، وبقيت الهيئة تتلقى شكاوى من المواطنين الفلسطينيين، مؤكدة عدم التزام الأجهزة الأمنية في بعض الأحيان بتنفيذ أحكام المحاكم، أو

الالتفاف عليها من خلال قيام جهاز أمني آخر باعتقال واحتجاز من تم الإفراج عنه من قبل محكمة العدل العليا، أو توجيه تهمة أخرى. كما أن الأجهزة الأمنية امتنعت عن تنفيذ أحكام المحاكم الصادرة عن محاكم الصلح والبداية بشكل يمثل مخالفة لأحكام المادة (١٠٦) من القانون الأساسي الفلسطيني، ومخالف أيضا لقرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه

- انتهاكات الحق في تقلد الوظائف العامة (شرط السلامة الأمنية)

كما استمر العمل بما يعرف «بالسلامة الأمنية»، فقد فُصل مئات الموظفين من وظائفهم الحكومية لأسباب سياسية، ودون أي مسوغات قانونية، ولقد برز هذا الانتهاك بشكل خاص في وزارة التربية والتعليم العالي في الضفة الغربية، حيث تلقت الهيئة خلال العام ٢٠٠٩ (٣٠٥) شكوى تتعلق بالفصل من الوظيفة العمومية، بحجة عدم موافقة الأجهزة الأمنية، وكان من بينها (٢٢٢) شكوى على وزارة التربية والتعليم العالي وحدها. علما أن المفصولين كانوا قد تقدموا بامتحانات شفوية وتحريرية، وحصلوا على وظائفهم وفق القانون، إلا أن قرارات فصلهم اعتمدت على توصيات الجهات الأمنية، مما يمثل انتهاكاً جسيماً لأحكام القانون الأساسي وقانون الخدمة المدنية رقم (٤) وتعديلاته.

- حل الهيئات المحلية المنتخبة

جاءت سياسة حل الهيئات المحلية المنتخبة في الضفة الغربية لتكرس ما كانت الهيئة قد حذرت منه في تقريرها الرابع عشر بشأن تعديل قانون الهيئات المحلية رقم (١) لسنة ١٩٩٧ الذي صدر بخصوصه قرار بقانون يحمل الرقم (٩) لسنة ٢٠٠٨، وأعطى وزير الحكم المحلي الحق في حل مجلس الهيئة المحلية من خلال قرار صادر من مجلس الوزراء، وتمثل هذه السياسة انتهاكاً للمادة (٨٥) من القانون الأساسي والمتعلقة بأهمية الانتخابات وأن الوحدات المحلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية. ونشير هنا إلى قرار مجلس الوزراء في ٢٠٠٩/١٢/١٤ يفيد باستمرار عمل المجالس البلدية والقروية التي انتهت مدة ولايتها القانونية من العمل كلجان تسيير أعمال، وذلك لحين إجراء انتخابات للهيئات المحلية. وإذ ترى الهيئة في ذلك تطوراً إيجابياً ومهما في عدم حل الهيئات، مع ضرورة إعادة الاعتبار للهيئات المحلية التي تم حلها وأن تستمر بالعمل كلجان تسيير أعمال. وبتاريخ ٨ شباط ٢٠١٠، قرر مجلس الوزراء في الحكومة الفلسطينية الحالية إجراء انتخابات لجميع الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة يوم السبت الموافق ١٧ تموز ٢٠١٠. وطلب مجلس الوزراء من لجنة الانتخابات المركزية الشروع بالترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات١.

١ وفي تاريخ ٩ شباط ٢٠١٠، صرح وزير الحكم المحلي في الحكومة الفلسطينية الحالية، د.خالد القواسمي، إن الوزارة وبالتعاون مع لجنة الانتخابات المركزية بدأت بالتحضير لإجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٠، تنفيذا للقرار الصادر عن مجلس الوزراء. وأضاف الوزير القواسمي أن الانتخابات ستنظم استنادا إلى قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، رقم ١٠ لعام ٢٠٠٥، وأنها ستجرى في (٣٣٥) هيئة محلية منها١٣٢ () بلدية تشمل (١٠٧) بلديات في الضفة الغربية و (٢٥) بلدية في قطاع غزه والمجالس القروية التي تنطبق عليها شروط الانتخابات.

- انتهاكات الحق في التجمع السلمي

قيدت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٩ الحق في التجمع السلمي، وذلك من خلال منع التظاهرات والمسيرات في عدد من مدن الضفة الغربية المحتلة، بشكل لا يتفق وأحكامَ القانون، كذلك منعت السلطة الوطنية الفلسطينية حزب التحرير من عقد مؤتمره السنوي في مدينة رام الله.

كما قيدت الحكومة المقالة في قطاع الحق في التجمع السلمي، من خلال قيامها بمنع المسيرات والتجمعات في أكثر من مناسبة، فقد منعت الحكومة المقالة في غزة إقامة احتفال القدس عاصمة الثقافة العربية، الذي كان مقرراً عقده بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢١، في مدرسة العائلة المقدسة، تزامنا مع الاحتفال الرئيسي في بيت لحم. ومنعت كذلك جميع المسيرات السلمية إحياء لذكرى النكبة، التي حاولت تنظيمها اللجنة العليا لإحياء ذكرى النكبة في محافظات قطاع غزة، كذلك منعت شرطة الحكومة المقالة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠ هيئة العمل الوطني من تنظيم مسيرة سلمية للاحتجاج على ممارسات الاحتلال في مدينة القدس المحتلة.

- انتهاكات الحق في تكوين الجمعيات

تعرض هذا الحق خلال العام ٢٠٠٩ للعديد من الانتهاكات نتيجة لاستمرار حالة الانقسام السياسي في الأراضي الفلسطينية، فقد سجلت الهيئة انتهاكات لهذا الحق متعلقة بموضوع التسجيل، من خلال اعتماد «الفحص الأمني» للموافقة على تسجيل الجمعية الأهلية وذلك بناء على تعليمات وزير الداخلية،[٢] مما يشكل انتهاكاً لقانون الجمعيات رقم (١) لسنة ٢٠٠٠، ولائحته التنفيذية رقم (٩) لسنة ٢٠٠٣ اللذين لم يأتيا على ذكر شرط السلامة الأمنية، باعتبارها متطلباً من متطلبات التسجيل، كما قد يعرقل هذا الإجراء عملية البت في مصير طلبات التسجيل خلال مدة الشهرين المنصوص عليها بالقانون. كذلك سجلت الهيئة اقتحام مركز قبلان الطبي، التابع للجمعية العلمية الطبية، وقامت بتفتيش غرف المركز جميعها،[٣] كذلك قامت وزارة الداخلية خلال العام ٢٠٠٩ بتعيين (١١) لجنة إدارة مؤقتة في عدد من الجمعيات، كما عمدت وزارة الداخلية إلى تعيين لجان إدارة مؤقتة من خارج أعضاء الجمعية العمومية، خلافاً لأحكام المادة (٢٢) من قانون الجمعيات.

من ناحية أخرى، قامت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٩، باقتحام مقرات بعض الجمعيات ومصادرة محتوياتها، وفي هذا الإطار وثقت الهيئة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٧،[٤] قيام جهاز الشرطة التابع للحكومة المقالة بالاستيلاء على مقر دار الشباب والثقافة للفنون، الواقعة في مدينة جباليا،[٥] كما وثقت الهيئة قيام وزارة الداخلية في الحكومة المقالة بمصادرة ثلاث سيارات خاصة بجمعية المركز الوطني للتأهيل المجتمعي، بحجة عدم حاجة الجمعية إليها. كما عمدت وزارة الداخلية في الحكومة المقالة إلى تحويل مقرات بعض الجمعيات إلى مقرات رسمية وشرطية، فبعد اقتحام مقر الهيئة الفلسطينية لطلبة الجامعات في قطاع غزة، والاستيلاء على ممتلكاتها بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٦ تم تحويل مقرها

٢ مقابلة أجراها باحث الهيئة مع الأستاذ (أحمد أبو زيد) مسؤول ملف الجمعيات في وزارة الداخلية بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٣.

٣ للمزيد من التفاصيل راجع تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لشهر آذار من العام ٢٠٠٩.

٤ للمزيد راجع تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لشهر حزيران.

٥ للمزيد راجع تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لشهر حزيران.

إلى مقر لديوان الرقابة المالية والإدارية. كما قامت وزارة الداخلية في الحكومة المقالة بحل (٤٠) جمعية أخرى

- انتهاكات الحق في التعبير والحريات الصحفية

ما تزال الحكومة الفلسطينية الحالية تمنع الصحف ووسائل الإعلام القريبة من حركة حماس من العمل في الضفة الغربية، كذلك اتخاذها لقرار الحظر على قناة الجزيرة بعد بثها مقابلة مع فاروق القدومي[٦]، ومن جانب آخر رصدت الهيئة خلال العام ٢٠٠٩ اعتقال الأجهزة الأمنية عدداً من الصحفيين، دون إتباع الإجراءات القانونية، ودون توجيه تهم واضحة ومحددة من الجهات القضائية المختصة، وفقاً لأحكام القانون الأساسي، وقانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠٠١.

وفي غزة رصدت الهيئة خلال العام ٢٠٠٩ العديد من الانتهاكات لحرية الرأي والتعبير، والحريات الصحفية والإعلامية في قطاع غزة، فقد قام أفراد الشرطة التابعين للحكومة المقالة بتاريخ ١٢/٨/ ٢٠٠٩ باحتجاز مراسل قناة «الاتجاه» الفضائية ومصورها، ومنعهم من القيام بعملهم الصحفي، وبتاريخ ٢٠٠٩/١١/٩ قام المكتب الإعلامي الحكومي التابع للحكومة المقالة بمنع مؤتمر نظمه الاتحاد الدولي للصحفيين في مدينة غزة، كذلك قام أفراد من جهاز الأمن الداخلي والشرطة باقتحام وكالة «رامتان» للأنباء في مدينة غزة، ومنع هيئة العمل الوطني في قطاع غزة من عقد مؤتمرها الصحفي.

- انتهاكات الحق في التنقل

ما تزال معاناة المواطنين في قطاع غزة قائمة بسبب استمرار نفاذ الدفاتر الخاصة بجوازات السفر منذ تشرين الثاني ٢٠٠٨ وحتى الآن، فبالرغم عن القرار الصادر عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في آب من العام ٢٠٠٨، القاضي بتكليف الجهات الحكومية في الضفة باتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة لاستئناف صرف الدفاتر الخاصة بجوازات السفر إلا أن الحكومة المقالة في قطاع غزة أفادت أن وزارة الداخلية في رام الله لا تقوم بإرسال دفاتر الجوازات لمواطني قطاع غزة.

ومن جانب آخر واصلت الحكومة المقالة في قطاع غزة إصدار قرارات تنتهك حق المواطنين في التنقل والحركة، فقد منعت أعضاء مؤتمر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) من التنقل إلى الضفة الغربية للمشاركة في أعمال مؤتمرهم السادس، وألزمت أفراد الأجهزة الأمنية السابقين، والموظفين المستنكفين عن العمل، بالحصول على عدم ممانعة قبل السفر عبر معبر رفح البري.

كذلك أدى قرار وزارة الداخلية في الحكومة المقالة في قطاع غزة بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٥، إلى افتتاح مكتب لتسجيل المسافرين في مدينة غزة، واشتراط تسجيل كل مواطن يرغب في السفر إلى الخارج عبر معبر إيرز- بما فيهم المرضى ومرافقيهم - أن يتوجه إلى المكتب للحصول على تصريح مرور قبل ثلاثة أيام من موعد السفر[٧]، مما أدى إلى زيادة معاناة

٦ علماً أن الحكومة الفلسطينية الحالية كانت قد تراجعت عن قرار الحظر بعد عدة أيام. لمزيد من المعلومات حول القضية، راجع الفصل الرابع من الباب الثاني من هذا التقرير حول الحريات العامة.

٧ قامت الهيئة بإرسال مذكرة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٨ إلى رئيس الوزراء في الحكومة المقالة، حول انتهاك القرار للقانون الأساسي الذي كفل في المادة (٢٠) منه حرية التنقل والإقامة.

المرضى ومس بشكل مباشر حقهم في الحصول والوصول إلى الخدمة الطبية في الوقت المناسب.

وستستمر السلطات التنفيذية في انتهاك حقوق الإنسان في ظل تعطل أعمال المجلس التشريعي حيث لم يتمكن المجلس من عقد أية جلسة مكتملة النصاب وفقاً لنظامه الداخلي، مما أثر سلباً على دور المجلس التشريعي في اقتراح القوانين والتشريعات التي تمس نواحي حياة المواطن الفلسطيني وحقوقه كافة وتبنيها وإقرارها، التي بدورها تعمل على تعزيز وحدة النظام القانوني الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، علاوة على عدم قيام المجلس التشريعي بدوره الرقابي في الجانبين المالي والإداري، وعدم مقدرته على مساءلة الحكومة ومنحها الثقة أو/و حجب الثقة عنها، أو استجوابها، أو تقصي الحقائق في خروقات وانتهاكات جسيمة مست حقوق الإنسان الفلسطيني، التي وقعت خلال العام ٢٠٠٩، منها الانتهاكات المتعلقة بالحق في الحياة والسلامة الجسدية، والتعرض للتعذيب وسوء المعاملة، والحرمان التعسفي من الحرية على خلفيه الانتماء السياسي، من خلال عرض المدنيين على القضاء العسكري، والفصل من الوظيفة العمومية، والإقصاء الوظيفي، والاعتداء على الحريات الإعلامية، والتضييق على الحقوق الأساسية، كالحق في تكوين الجمعيات، والحق في التنقل والتجمع السلمي.

ممارسات الاحتلال وتأثيرها على النساء الفلسطينيات في القدس

ساما عويضة
مركز الدراسات النسوية في القدس

يترافق إعداد هذه الورقة مع اشتداد الهجمة الصهيونية على مدينة القدس وضواحيها، في محاولة همجية واضحة لتصفية الوجود الفلسطيني العربي في مدينة القدس تنفيذا لخطة ٢٠٢٠، والتي أعلن الاحتلال عنها والهادفة إلى جعل نسبة السكان العرب في مدينة القدس لا تتجاوز ألـ ٢٠٪ مع العام ٢٠٢٠. نقول بأنها محاولة همجية من حيث عدم مراعاتها لأي مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان، ومن حيث تنكرها لأي شعور بالمسؤولية تجاه السكان العرب وفقا لمواثيق القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف، ومن حيث قيام الجهات القائمة على هذه الحملة بإعداد كوادر بشرية تمّ انتزاع كل شعور بالإنسانية من قلبها قبل البدء في تنفيذ هذه الحملة، وتحديدا قطعان المستوطنين الذين يشاركون في هذه الحملة بأشكال ومستويات مختلفة تحت رعاية الدولة التي توفر لهم كافة سبل الحماية الممكنة، بل وحتى الحوافز الكافية للاستمرار في هذه الهجمة.

ضحايا هذه الحملة الشرسة هم السكان الفلسطينيون من كافة الفئات، حيث لا يتم التمييز من قبل الدولة الصهيونية في استهدافها للسكان العرب لا من حيث الجنس، ولا العمر، ولا الدين؛ فالضحايا هم من النساء والرجال، الأطفال والطفلات، المراهقين والمراهقات، الشباب والشابات، المسنين والمسنات، المسلمين والمسيحيين، الفقراء والأغنياء...الخ.

ولكن، وبالرغم من تلك «المساواة» في القمع إلا أن آثارها، وكأي حملة أخرى، تترك بصماتٍ وجروحاً أعمق على البعض، كنتيجة لعدة عوامل؛ يتعلق بعضها بالنوع الاجتماعي وما يرتبط به من توزيع للأدوار، وبعضها الآخر يتعلق بمدى وجود بدائل اقتصادية واجتماعية، والبعض الآخر ذو علاقة بمناطق السكن ومدى استهدافها من قبل سياسات الاحتلال وهكذا...

هذه الورقة، وإن كانت تتطرق للواقع الحالي في مدينة القدس، فإنّ الدراسات التي ترتكز عليها لا تغطي الأحداث الأخيرة؛ ومع ذلك يمكن تجاهل ما يحدث اليوم، وسيتم التطرق إليه من خلال ملاحظاتنا كمؤسسة تعمل في القدس، ومن خلال تواجدنا في القدس ومعايشتنا للواقع الأليم فيها.

هذه الورقة أُعدّت لتقديمها في مؤتمر بيرزيت المنعقد تحت عنوان «تشكلات العنف في الواقع الفلسطيني: الاستعمار، ممارسات القوة، والنوع الاجتماعي» وقد استندت في الأساس إلى ثلاث دراسات أعّدت في مركز الدراسات النسوية وهي:

- Palestinian Women's Ordeals in East Jerusalem، نادرة شلهوب- كيفوركيان ونهلة عبدو، ٢٠٠٦.
- الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للنساء المقدسيات، بحث سريع بالمشاركة، خالد نبريص، ساما عويضة، هديل عبده، سبتمبر ٢٠٠٧
- دراسة احتياجات للنساء والفتيات في منطقة سلوان في محافظة القدس، ساما عويضة، أكتوبر ٢٠٠٨.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على واقع النساء في القدس في مواجهة سياسات الاحتلال المختلفة، وأثر تلك السياسات على هؤلاء النساء بشكل خاص وأسرهن بشكل عام، بما يخدم في وضع تصورات لتدخلات سياسية (مناصرة ومرافعة)، اقتصادية، واجتماعية تهدف إلى تمكين هؤلاء النساء وتساعدهن على الاستمرار والصمود.

القدس واقع متميز

رغم أن القدس(وفقاً للشرعية الدولية) تعتبر جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والتي باعتبارها أراض فلسطينية محتلة فإن سكانها "محميّون" بموجب القانون الدولي الإنساني وينطبق عليهم هذا القانون تماما كما ينطبق على باقي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وبالرغم من أن تاريخ هؤلاء السكان(حتى العام ١٩٦٧) لم يكن منفصلا عن تاريخ الشعب الفلسطيني بشكل عام، ففي العام ١٩٤٨ تمّ تقسيم القدس إلى غربية وشرقية، وتآمر المجتمع الدولي على الاعتراف بالجزء الغربي منها كجزء من "دولة إسرائيل" مما اضطر سكان شقّها الغربي للهجرة إلى الجزء الشرقي منها أو إلى المخيمات الفلسطينية الأخرى التي أقيمت في الضفة الغربية وبعض الدول العربية، فيما هاجر قسم آخر منهم إلى دول عربية وأجنبية مختلفة طلباً للمأوى والرزق، بما يعني أنه تاريخ مشترك ومتشابه تماما مع تاريخ بقية الشعب الفلسطيني، وبقايا أسر تعاني من اغتراب أفراد منها، وبالتالي تشتيت هذه الأسر؛ رغم كل ما سبق، إلا أن ما جرى بعد ذلك وتحديدا بعد الإعلان عن ضم القدس إلى دولة إسرائيل بعد نكسة عام ١٩٦٧، وما تلا ذلك من إجراءات لتحويل هذا الإعلان إلى واقع، سواء عبر تهجير السكان أو عبر تأجيل المفاوضات الخاصة بالقدس، أو من خلال إغلاق القدس وفصلها عن باقي أراضي الضفة الغربية من خلال بناء جدار الفصل العنصري حولها، قد خلق واقعا مميزا سلباً عانى منه سكان القدس وما زالوا.

هذا، ومن الجدير بالذكر هنا أنّ ذلك لا يعني عدم معاناة سكان المناطق الأخرى، ولكن ما نقصده هنا هو اختلاف نوع المعاناة بالنظر إلى اختلاف أشكال الممارسات التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس، والناتجة أيضا عن اختلاف الأهداف التي تصبو هذه السلطات إلى تحقيقها في القدس عن تلك التي تهدف إلى تحقيقها في المناطق الأخرى، دون أن يعني ذلك عدم وجود تشابه في المعاناة في كثير من الأحيان.

فسلطات الاحتلال تهدف إلى تفريغ القدس من سكانها العرب، وتلك أهداف واضحة لا تخجل سلطات الاحتلال من الإعلان عنها، ولطالما قامت بذلك؛ ولعل الإعلان عن خطة ٢٠٢٠، والتي جئنا على ذكرها سابقا، يمثل واحدا من هذه الإعلانات وربما أكثرها وضوحا.

إن تفريغ القدس ومن وجهة نظر السلطات الإسرائيلية يتطلب:

١) تهجير سكان القدس، وقد اتبعت السلطات الإسرائيلية ذلك بالفعل من خلال عدة وسائل نذكر منها:

- تضييق إمكانية السكن في القدس من خلال حظر البناء في العديد من المناطق، تصعيب إجراءات الحصول على تراخيص البناء في المناطق الأخرى، رفع تكاليف الحصول على تراخيص البناء إلى حد يجعل الحصول على بيت شبه مستحيل لذوي الدخل المتوسط والمحدود، حيث أن الطلب أكثر بكثير من العرض مما يرفع إيجارات المساكن للمستأجر وأثمان البيوت للباحثين/باحثات عن بيت تمليك. هذا بالإضافة إلى رفع رسوم ضرائب المسقّفات التي تجنيها بلدية القدس، واعتبار معظم مناطق القدس الشرقية مناطق مصنّفةً تصنيفاً عالياً بما يضمن رفع هذه الضرائب، ما يزيد في تكاليف السكن في القدس، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسبة دخل المواطن الفلسطيني مقارنة مع دخل الإسرائيلي، مما يزيد في تحديد إمكانية السكن.
- مصادرة البيوت وإحلال المستوطنين مكانهم، كما يجري حاليا في حي الشيخ جراح في القدس تحت ذرائع ملكية الأرض المُقامُ عليها البناء لجهات وجمعيات يهودية، في وقت يمتلك هؤلاء السكان وثائق تثبت ملكيتهم لبيوت وأراض في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، ولا يملكون الحق في المطالبة بها وفقا لسياسة الكيلً بمكيالين، بغض النظر أيضا عن تجاهل المحاكم الإسرائيلية لكل الإثباتات التي قدّمت لإثبات تزوير الأوراق المقدّمة من قبل المستوطنين.
- سياسة هدم البيوت باستخدام حجج مختلفة أهمها: عدم الحصول على تراخيص للبناء، وهو أمر من الصعب الحصول عليه من جهة وتكلفته عالية جدا من جهة أخرى.
- سياسة فرض عقوبات مختلفة على العائلات التي تقوم بتوسيع بيوتها أو إضافة غرف أو حتى إغلاق شُرفة بالزجاج. وقد صادفنا أسرة في منطقة سلوان تدفع غرامة شهرية منذ ستِّ سنوات لإضافة شرفة إلى بيتهم. مما يجعل السكان عاجزين عن الوفاء بهذه الالتزامات من جهة، وغير قادرين على التأقلم في بيوت ضيقة مع توسع الأسرة من جهة أخرى، مما يضطرهم إلى ترك القدس والبحث عن مساكن خارجها.

٢) التفريغ المعنوي للسكان من خلال:

- تجهيل الأجيال من خلال "مسخ" العملية التعليمية في القدس، وتلك تتخذ أشكالا كثيرة بدءاً من تخلي بلدية القدس عن متابعة المدارس الحكومية التابعة لها والتعاقد مع وكلاء تجاريين لإدارتها، وانتهاءً بوضع القيود على المدارس المدارة من قبل السلطة الوطنية أو وكالة الغوث من خلال عدم السماح لهم بالبناء والتوسع وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى تقويض دورهم في دفع العملية التربوية.
- إشغال الناس بملاحقة المعاملات الحكومية التي لا تنتهي، سواء تلك المتعلقة بالتأمين الوطني، أو مصالح الضرائب، أو الحصول على تراخيص معينة، حتى أن جميع التراخيص الخاصة بقيادة السيارات قد جرى إلغاؤها قبل حوالي عام وطُلِب من جميع السكان التوجه إلى دائرة السير التي قامت بتحويل كل مواطن ومواطنة إلى وزارة الداخلية لإثبات العنوان في القدس قبل الحصول على الرخصة...الخ. هذا بالإضافة إلى معاملات جمع الشمل

للأزواج والزوجات وتسجيل الأطفال، حيث تتطلب كل معاملة من هذه المعاملات إثبات السكن(الذي لا يتم إلا من خلال تجهيز رزمة من الأوراق لها علاقة بإثبات تسجيل الأطفال في مدارس القدس) وإثبات عنوان مركز العمل، ومركز الحياة، وكل ما يتطلبه ذلك من أوراق.

- على أثر التسرب من المدارس يجري استيعاب الشباب المراهقين في بعض الوظائف الخاصة بالتنظيف في المستشفيات والفنادق والمطاعم، وهم ما زالوا أطفالاً غير قادرين على العمل، وهناك يجري التحرش بهم جنسيا ومن الممكن أن يصل هذا التحرش مرحلة الاغتصاب بهدف كسر روحهم المعنوية والإجهاز على آمالهم وطموحاتهم. وللأسف، فإنه يجري تجنيد رجال وشباب عرب للقيام بهذه المهمة، وغالبا ما يكون الشخص الذي يقوم بها هو شخص مسقط بشكل أو بآخر.
- ترويج المخدرات بين الشباب الفلسطيني في القدس بهدف القضاء على روحهم النضالية وتحويلهم إلى جيوش عاطلة عن التفكير وعن العمل وعن العطاء....الخ.

٣) فصل السكان المقدسيين عن باقي مناطق الضفة الغربية من خلال بناء الجدار حول القدس.

- أدّى هذا الإجراء إلى خسائر اقتصادية جديّة كنتيجة لمحاصرة سوق القدس واقتصار رواده على سكان مدينة القدس الموجودين داخل منطقة الجدار، ومحاصرة العمال من مناطق القدس خارج الجدار ومنعهم من الوصول إلى السوق الإسرائيلية التي اعتمد عليها العمال كنتيجة لسياسة إلحاق الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد إسرائيل؛ بالإضافة إلى ما تسببه من فصل اجتماعي لسكان مدينة القدس عن سكان ضواحيها وسكان بقية المناطق وما يعنيه ذلك من تشتيت للعائلات، وصعوبات في التنقل وبالتالي صعوبة الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية المختلفة.

النساء المقدسيات وسط هذه الإجراءات

في الدراسات التي قام المركز بإعدادها بخصوص القدس انطلقنا من قناعتنا بأنه قد حان الأوان للارتقاء، وبشكل واضح، من العموميات المتّبعة في معظم الدراسات السابقة والمتعلقة بأوضاع المرأة الفلسطينية، إلى إنتاج معارف أكثر تحديداً وخصوصيةً، وذلك من خلال دراسة تحليلية ونقدية. من ضمن الأسئلة التي طرحتها دراستنا: كيف يتسنى لنا فهم سياسات المكان/الحيز وتأثيرها على علاقات النوع الاجتماعي في القدس بالنسبة للنساء "المدمجات" أو "المضمّنات" في السياسات الإسرائيلية وكذلك المقصيّات خارج هذه السياسات؟ وبالذات بعد بناء جدار الفصل العنصري المتعارف عليه إسرائيلياً بـ "جدار الأمن"، وفلسطينياً بجدار "الضم والتوسع" وما تركه من آثار جمّة على فلسطينيّي القدس بشكل عام، والنساء بشكل خاص.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسات أن نبدأ بالخطوة أولى على طريق بناء نظرية سياسية نسوية تأخذ في الاعتبار الحيّز وسياسات الحيّز/المكان كأداة قمع مبطّنة لعلاقات النوع الاجتماعي التي تمارس في سياق النضال الوطني. في الوقت ذاته ركزنا على توثيق شهادات وسير وأقوال النساء و من خلال خبراتهن اليومية الأولى في العيش داخل القدس.

كان هدفنا في هذه الدراسات دراسة النساء لا كأمهات مستضعفات وضحايا فقط، بل و

كذلك كعناصر وقوى فاعلة في مواجهة العنف السياسي والتهجير، وذالك من خلال الاعتراف بقدراتهن على ابتكار آليات تحدٍّ لأشكال العنف وتَبعاته الاجتماعية والسياسية؛ إذ أنّ لهذه الأساليب المبتكرة من قبل النساء آثار عميقة على تغَيير الأسلوب النمطي لأدوارهن التقليدية.

وبشكل عام:

- لقد أكدّت الدراسات على أنّ المجتمع المقدسي ليس مجتمعا متجانسا، بل هو عبارة عن مجتمعات متعددة تتشابه في الكثير من الأمور وتختلف في أمور أخرى. وتوجد داخل المجتمع الواحد عناصر تشابه واختلاف كثيرة، الأمر الذي يفسّر ما خرجنا به من نتائج حول تباين حاجات النساء من منطقة لأخرى ومن فئة لأخرى
- أحد أهم أسباب هذا التباين هو حمل هويات مختلفة (زرقاء داخل الجدار وخضراء خارج الجدار) مما يعكس نفسه على فرص العمل، حرية التنقل، الخدمات، الالتزامات والأعباء الاقتصادية...الخ
- توزيع الأدوار الجندرية داخل هذا المجتمع، شأنه شأن المجتمعات التقليدية الأخرى، مع تراوح نسبي ما بين منطقة وأخرى، كنتيجة لظروف المنطقة من ناحية وبعض الخصوصية من ناحية أخرى.

وفي ما يلي أهم النتائج المستخلصة من الدراسات الثلاثة:

١) **تسبَّبَ تدهور الأوضاع الاقتصادية** في القدس في خروج العديد من النساء غير المؤهلات للعمل إلى سوق العمل، بما يعنيه ذلك من تحمّل هؤلاء النساء لمشقة التنقل عبر الجدار وعبر الحواجز العسكرية المختلفة (وأحيانا التسلل لعدم امتلاكهن لهوية مقدسية) بالإضافة إلى نوعية الوظائف التي يحصلون عليها. وقد تسببت هذه الأوضاع في انخراط العديد منهنّ في أعمال تنظيف البيوت في الجانب الإسرائيلي. هذا الوضع أدى إلى مضاعفة الأعباء الملقاة على كاهل النساء ولكنه في الوقت ذاته عكس مدى جدارة النساء في تحمل المسؤولية.

لم يَعْنِ سوء الأوضاع الاقتصادية دخول النساء إلى سوق العمل فقط، بل وتكيُّف النساء مع الفقر، وإعادة تكييف أسرهن مع هذا الوضع، وتأقلمهن لمتابعة كل المعاملات الحكومية للحصول على مخصصات التأمين الوطني، أو تخفيض الضرائب والمخالفات المختلفة، حيث نرى يوميا النساء المقدسيات في الطوابير أمام هذه المؤسسات المختلفة في تحدٍّ لظروفهن كما نراهنّ في محاولاتهنّ المسؤولة لحل المشكلات التي تتعرض لها أسرهن، وبعزم يجعل الناظر يتساءل «أين الرجال في تلك الطوابير؟» هنالك أجوبة كثيرة لهذا السؤال منها: وجود الرجال في العمل، أو أنهم ضحايا للمخدرات، أو لأن النساء أكثر صبرا على تحمل هذا النوع من المراجعات... هذا يعني أنّ العنف المسلط على النساء قد أخذ منحىً جديداً، لينتقل من الحيز الخاص داخل البيت إلى الحيز العام في الشارع حيث تتعرض تلك النساء للإذلال والانتظار لساعات طويلة تحت أشعة الشمس المحرقة صيفاً وفي البرد القارص شتاء...الخ.

كما لا يفوتنا هنا تحوُّل الكثير من عائلات المدمنين إلى صندوق ضمان الدخل، الذي كان يضمن دخل المدمن كضمان لدخل الفرد. ونظراً لتحوُّل سياسة الصندوق من ضمان دخل الفرد إلى ضمان دخل الأسرةً، فقد تطلب ذلك إجبار النساء على العمل بدل هذا الدخل وعادة ما تعمل النساء في خدمة المسنّين في بيوتهم وهي خدمة يوفرها التأمين الوطني للمسنين والمسنات.

٢) تزايد العنف المسلط على النساء كنتيجة لما يلي:

- إنّ تزايد عنف الاحتلال، بشكل عام، يخلق أزمة ثقة لدى الرجال حول أدوارهم التي من المفترض أن يقوموا بها(مثل دور الإعالة ودور الحماية)، وكنتيجة لذلك يقوم بعض الرجال بتعويض ذلك من خلال استضعاف النساء في ظل تقبُّلٍ مجتمعيّ تضمنه الثقافة المجتمعية السائدة التي تعتبر أنّ من حق الرجل أن «يفضفضً في بيته».

لقد اعترفت بعض النساء بأن زيادة العنف السياسي والتهجير وحياة التشريد وعدم الاستقرار قد زاد من تعرّضهنّ إلى العنف الجسدي والنفسي والجنسي والاجتماعي، وأنّهنّ لم تتجرأن على طلب الحماية من الشرطة أو من أية جهة خارجية أخرى بسبب الظروف السياسية والاقتصادية القاسية. إن طلب الحماية من الشرطة الإسرائيلية يعدُّ اعترافاً بالكيان الإسرائيلي وقد يعرّض النساء للمساءلة الوطنية، في حين أن تعريض الرجل المعيل للشرطة يعني حرمان الأسرة من دخل هذا المعيل الوحيد في بعض الأحيان.

- عنف ناتج عن وجود شريك يتعاطى المخدرات، ويفقد سيطرته على نفسه عندما لا يتمكن من الحصول على المخدرات، وتنطبق الصورة أيضا على وجود أولاد مدمنين في البيت
- عنف ناتج عن اكتظاظ البيوت والعودة في الأحياء الفقيرة(مثل سلوان) إلى الأسرة الممتدة للحفاظ على "هوية القدس"، في وقت يصعب فيه الحصول على بيت مستقل لسبب التكلفة العالية التي لا تسمح للفقراء بالحصول على هذا البيت، وهنا تتعرض النساء للعنف من الحماة، أو بنت الحماة، أو زوجة أخ زوجها كنتيجة للصراع الذي قد ينشأ حول توزيع المسؤوليات والموارد القليلة المتاحة.

٣) معاناة ناتجة عن بعض الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بالهوية

كثير من النساء المقدسيات المتزوّجات من رجال لا يحملون هويةً مقدسية يعانين من عدم إمكانية تسجيل أطفالهن في هوياتهن، الأمر الذي يعني صعوبات في السكن كأسرة في القدس، أو صعوبات في السفر مع الأطفال من معبر واحد وبطريق واحد كأسرة، أو يعانين من طول الإجراءات التي تتطلب من النساء متابعة إجراءات «لمّ شمل» أزواجهن؛ وقد يتعرضن لسحب هوياتهن في حال تركهن للقدس والسكن في الضفة. في المقابل، لا يحصلن على هويات من السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجةً لسياسات السلطة الهادفة إلى الحدِ من تهجير سكان القدس. ينجم عن ذلك وجود عدد من النساء المقدسيات المقصيات عن أسرهنّ ولا يستطعن زيارة أسرهن في القدس، ما يعني فقدان الدعم الاجتماعي والانقطاع العاطفي عن الأهل، بالإضافة إلى عدم إمكانية السفر والتنقل.

في المقابل، هناك نساء لديهنّ هويات فلسطينية أو هنّ من سكان الأردن ممّن يتزوجن في القدس ولا يحصلن على الهوية، فيعشن سنواتٍ في القدس محرومات من الأهل ومن الحق في التنقل والسفر للبقاء مع أسرهن وعدم إبعادهن عنها.

ويمكننا تصوُّر الصعوبات التي تواجهها النساء نتيجة هدم البيوت، والتشرد في بيوت الأقارب لفترات، أو حتى في الشوارع لفترات كما حصل في حي الشيخ جراح في القدس، وما يتطلبه من وقت ومعاناة لإعادة تكييف نفسها وأسرها مع هذا الواقع.

وفي هذا المجال لا يفوتنا ذكر النساء المقيمات في مخيم الصمود حيث كانت لنا معهن وقفة، وهن نساء من عائلات كادت تفقد هوية القدس لسبب اضطرارها للسكن خارج القدس، وعندما حاولت أن تتحدى ذلك أقاموا في عمارة غير مكتملة البناء تعود للأوقاف في حي الشيخ جراح، ويفصل ما بين كل أسرة وأسرة جدارٌ من أل «فلّين» وتتقاسم الأسر دورات المياه. ولنا

أن نتخيل حجم المعاناة التي تعانيها النساء لانعدام الخصوصية واضطرارهن لترتيب أمورهن في ظل خدمات مشتركة، وفي أجواء غير صحية؛ ونلاحظ هنا وجود الرجال خارج العمارة طوال النهار وبقاء النساء فيها نتيجةَ تقسيم الأدوار التقليدي المبنيّ على النوع الاجتماعي.

٤) **حرمان النساء من الوصول إلى بعض الخدمات**

- الخدمات التعليمية: برزت في القدس، ومنذ سنوات، ظاهرة تسمى "ظاهرة الفوردات" حيث تقوم المخابرات الإسرائيلية بتجنيد عدد من سائقي "سيارات الفورد العمومي" لإسقاط الفتيات؛ ولفترة ما كانت هذه المواصلات هي المواصلات العمومية الوحيدة المتاحة، ما حدا بالكثير من العائلات للعكوف عن إرسال بناتهم إلى المدارس خوفاً من إسقاطهن. نضيف على ذلك الإسقاطات التي تتم من قبل بعض الشباب المسقَطين في الشوارع وعلى أبواب المدارس. ففي الدراسة التي قمنا بها في سلوان، اعتبر الأهالي تعليمَ الفتيات لما بعد الصف التاسع شبه مستحيل، لارتباط ذلك بإرسال الفتيات إلى "شارع صلاح الدين"، حسب تعبيرهم، والذي عبّر عنه الأهالي كشارع لإسقاط الفتيات. هذا بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها طالبات الجامعات، نظرا لارتباط ذلك في العادة بقطع الحواجز وما قد تتعرض له الفتيات من مضايقات عند هذه الحواجز؛ حتى أن الكثير من طالبات جامعة القدس "كلية هند الحسيني" عبّرن عن اضطرارهن لقبول تخصّصات محدّدة(وهي التخصصات الموجودة في هذه الكلية أو في بيت حنينا) حتى لا يضطروا للمرور من الحواجز إلى أبو ديس أو بيت لحم أو بيرزيت حيث توجد مقرات الجامعاتِ الرئيسة.

  وهنا لا بدّ من الإشارة إلى إنتشار ظاهرة تزويج الصغيرات مجدّداً، لا سيما في المناطق الفقيرة مثل سلوان، كحلٍ للوضع الاقتصادي من جهة وكنتيجة لعدم التعليم من جهة أخرى.
- الخدمات الصحية: ليست في حالة أفضل بالنسبة لنساء القدس، من خارج الجدار تحديدا، نظرا لعدم تمكّنهنّ من الوصول إلى القدس في الوقت الذي ما زالت فيه الخدمات الصحية في مناطقهن ضعيفة نتيجة لارتباطها تاريخياً بمدينة القدس؛ بالإضافة إلى أن التنقل من هذه المناطق إلى الضفة الغربية مُكلِف لعدم وجود شبكة مواصلات حكومية مدعومة.

آليات تكيف النساء

لا يمكن الحديث هنا فقط عن آليات تكيُّف بقدر الحديث عن آليات مقاومة ابتدعتها النساء من أجل الصمود، وتلك آليات كثيرة؛ تبدأ بمشاركة النساء في دور الإعالة بشكل واضح، مرورا بدورهن في تحمل مسؤولية الأسر في ظل تغييب الرجال المدمنين والمسقَطين، وفي إنهاء المعاملات مع الجهات الرسمية، وفي التحدي الذي أبدته نساء منطقة الشيخ جراح حيث ضربن أروع أمثلة الصمود والتصدي، والتعايش في بيوت صغيرة وأسر ممتدة لدرجة يمكننا القول بأنه لولا النساء في القدس لما كان هناك صمود.

توجهات السلطة اتجاه قضايا العنف ضد المرأة "الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة" ٢٤-٢٥، آذار ٢٠١٠

فاتنة وظائفي
وزارة شؤون المرأة

مقدمة

تحاول ورقة العمل تسليط الضوء على الإطار الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة، والذي يعتبر المرجعية الوطنية لجميع الفاعلين والمختصين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، فهو يشتمل على الأولويات الواجب العمل عليها خلال الخمس سنوات القادمة. يغطي الإطار جميع النساء القاطنات في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية، بغض النظر عن الانتماء السياسي، أو الجنسية، أو الديانة، أو الطبقة، الخ. تتكون الورقة من أربعة أجزاء : الجزء الأول منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية، الجزء الثاني التعريفات الخاصة بالعنف، الجزء الثالث واقع العنف ضد المرأة، والجزء الرابع يوضح الرؤية والسياسات والأهداف الإستراتيجية. كما أود التنويه هنا إلى أن الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، خلال فترة إعداد الورقة، لا تزال تعتبر مسودة في مراحلها الأخيرة قبل المصادقة عليها من مجلس الوزراء.

يركز هذا الإطار على مستويات مختلفة من العنف: العنف الأسري، العنف في مجال العمل، العنف السياسي وعنف الاحتلال الإسرائيلي. يحتوي الإطار الوطني على عدد من الفصول: التعريفات المرتبطة بالعنف وعناصره المختلفة الدولية والمحلية، والتي تم الاستناد إليها في بناء الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، المبادئ العامة التي تحكم عمل الخطة الإستراتيجية، دور الشركاء في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، واقع العنف ضد المرأة في فلسطين، السياسات المقترحة والأهداف الإستراتيجية واليات التدخل.

كما تتناول الإستراتيجية عملية المتابعة والتقييم، التي قد بدأت منذ لحظة البدء بعملية التخطيط الاستراتيجي، بهدف متابعة وتقييم تنفيذ البرامج وأثرها على الفئات المستهدفة، من اجل المساءلة.

كما يركز برنامج الحكومة الثالثة عشر في محاربة العنف على:

- إقرار التشريعات اللازمة ومتابعة تنفيذه
- إعداد إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة
- تطوير وتنفيذ برامج التوعية المجتمعية للحد من ظاهرة العنف
- المساهمة في إعداد الخطط لتوفير مراكز الحماية للنساء المعنفات

كما تحتوي خطة وزارة شؤون المرأة ٢٠٠٩/٢٠١١ على:
الهدف الاستراتيجي: محاربة العنف الموجه ضد المرأة
أهداف فرعية: توفير البيئة القانونية لحماية المرأة من العنف

- وضع سياسات للحد من ظاهرة العنف
- تطوير وتفعيل نظام التحويل والخدمات للنساء المعنفات في الجانب الحكومي
- تحليل البيانات الخاصة بالعنف
- تطوير وتفعيل برامج التوعية للحد من الظاهرة
- المساعدة على توفير اماكن حماية للنساء المعنفات
- وضع سياسات للحد من ظاهرة العنف
- تطوير وتفعيل نظام التحويل والخدمات للنساء المعنفات في الجانب الحكومي
- تحليل البيانات الخاصة بالعنف
- تطوير وتفعيل برامج التوعية للحد من الظاهرة
- المساعدة على توفير اماكن حماية للنساء المعنفات

انطلاقا من الالتزام الحكومي تجاه قضايا النوع الاجتماعي، فإن السلطة الوطنية تحاول بذل جهود معتبرة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، وذلك من خلال:

- محاولة تكييف القوانين والتشريعات لتتوافق مع ما ورد في الاتفاقيات الدولية، عن طريق مراجعة القوانين والتشريعات لتحديد الفجوات فيها، وإجراء التعديلات اللازمة، حيث تعمل وزارة شؤون المرأة جاهدة على تجميد العمل بالمادة ٣٤٠ والمادة ١٨ من قانون العقوبات، والمتعلقة بالعذر المخفف،
- المصادقة على أهم المواثيق والمعاهدات الدولية التي لها صلة بمحاربة العنف ضد المرأة، لا سيما اتفاقية سيداو.
- من جانبها تبنّت الحكومة الثالثة عشر، في برنامجها قضية العنف كأولوية وطنية. فقد شملت خطة عمل وزارة شؤون المرأة للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠، محور العنف كمحور رئيسي، يحتوي على عدد من التدخلات التي من شأنها أن تساهم في الحد من كافة أشكال العنف ضد المرأة.
- قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة وطنية من أجل مناهضة العنف ضد المرأة، من أهم أهدافها صياغة خطة وطنية لمناهضة العنف.
- من هذا المنظور، جرى العمل على إعداد إلاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، بدعم من اليونيفيم ((UNIFEM، وبالمشاركة والتعاون بين الفاعلين والمتدخلين سواء كانوا من الحكومة أو من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. كما ستتواصل عملية التخطيط لاحقا من أجل إعداد الخطة التنفيذية للإستراتيجية.

المبادئ العامة التي تحكم عمل الخطة الإستراتيجية[١]:

- الإيمان بأن حقوق المرأة هي حقوق إنسان.
- الالتزام الحكومي بعملية مناهضة العنف ضد النساء.

١ المصدر: مسودة إستراتيجية العنف ضد المرأة ٢٠١١-٢٠١٥.

- اعتماد مصطلح النساء وليس المرأة، وذلك للتعبير عن النساء كأفراد في المجتمع في جميع مراحل حياتهن بغض النظر عن حالتهن الاجتماعية أو الفئة العمرية، وعدم التعامل مع الجميع على أنهن امرأة لها ذات المواصفات والمعايير والطبقة والانتماء، الخ.
- تلبية احتياجات جميع النساء دون تمييز في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- اعتماد مبدأ تجريم المعتدي واعتماد فلسفة التأهيل للمعتدين.
- اعتماد مبدأ التمكين وإعادة الاندماج للنساء الناجيات من العنف في المجتمع.
- إشراك النساء أنفسهن في تطوير رؤيتهن بالإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء.
- إشراك الرجال والفتيان بشكل مركزي في عملية مناهضة العنف ضد النساء.
- تعزيز دور البحث والتوثيق ليصبح مرجعية أساسية في عملية مناهضة العنف ضد النساء.
- تعزيز دور الإعلام في عملية مناهضة العنف ضد النساء.
- تعزيز مبدأ الشراكة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص في عملية مناهضة العنف ضد النساء.
- تقوية ومنهجة آليات تبادل المعلومات والخبرات بين الأطراف المختلفة بما يتعلق بمناهضة العنف ضد النساء.
- تفعيل وإيجاد آليات الرقابة والمتابعة على المستوى الحكومي لمناهضة العنف ضد النساء.

لماذا التنوع في تركيبة اللجنة؟

لأن قضية العنف ضد المرأة، هي قضية نوع اجتماعي لها ارتباطات وأبعاد مختلفة.

تم اعتماد النهج التشاركي في إعداد الخطة الإستراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة، لثلاث قطاعات رئيسية: الحكومي، غير الحكومي والخاص

منهجية إعداد الإستراتيجية:

- تشكيل لجنة وطنية بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٩، تضم في عضويتها أطراف حكومية، غير حكومية وقطاع خاص. تعمل اللجنة على تحقيق غايات وأهداف من شانها أن تحد من ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة بكافة أشكاله في المجتمع الفلسطيني، من ضمنها وضع إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، تكون أساسا لخطة وطنية شاملة للحد من العنف الموجه ضد المرأة بكافة أشكاله.
- تشكيل لجان فنية متخصصة للعمل على القضايا الفنية المتعلقة بالإستراتيجية.
- مراجعة الوثائق والدراسات والتقارير الصادرة عن العديد من المؤسسات والمراكز البحثية، والبيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، والمتعلقة بالعنف ضد المرأة.
- عقد العديد من ورشات العمل على المستوى المركزي، وعلى مستوى المحافظات من أجل تحديد الفجوات والأولويات.
- تحديد الخطوط العامة للخطة الإستراتيجية بناء على نتائج الورشات، ومقترحات الفريق

الوطني والفريق الفني.
- تطوير ومناقشة الخطة الإستراتيجية مع الشركاء، تمهيدا لإقرارها.
- الصياغة النهائية للخطة الإستراتيجية.
- عرض الخطة الوطنية على مجلس الوزراء من أجل إقرارها.

تعريف العنف ضد المرأة

إن مفهوم العنف ليس مفهوما معاصرا وإنما هو مفهوم ارتبط وتواجد منذ الخليقة مع وجود الإنسان، حيث استخدمت أساليب ووسائل متعددة من أجل سيطرة الإنسان على خصومه (السكري، ١٩٣٣)، وإن أول من قام بممارسة العنف على الأرض هو قابيل حين بادر بقتل أخيه هابيل.

ويعني مفهوم العنف لغويا «الخرق بالأمر وقلة الرفق به. التعنيف يعني التوبيخ والتقريع واللوم.(ابن منظور،١٩٩٢). أما سوسيولوجيا، فيعني «استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما (بدوي، ١٩٨٦).

كما أوضح ابن منظور(ابن منظور، ١٩٩٢) مفهوم الإيذاء لغويا بأنه كل ما يلحق بالإنسان من أذى سواء كان صغيرا أم كبيرا. أما سوسيولوجيا، فقد اعتبر بأنه الانحراف في استخدام الحق الذي يلحق ضررا بالآخر (بدوي، ١٩٨٦). ومما سبق يمكن القول بأن العنف يعني استخدام القوة الجسدية، التي يمكن أن تلحق بالنتيجة الأذى بالطرف الآخر من جوانب مختلفة.

لجميع النساء الحق في المساواة والعدالة والأمن والحماية - في – جميع مراحل حياتها، وفي جميع الأمكنة والأزمان.

هنالك تعريفات عديدة للعنف ضد المرأة، ولكن من أبرز تلك التعريفات التي استندت إليها إستراتيجية العنف ضد المرأة، ما جاء في تعريف الإعلان العالمي لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة وهو " أي اعتداء ضد المرأة مبني على أساس الجنس، والذي يتسبب في إحداث إيذاء أو ألم جسدي أو جنسي أو نفسي للمرأة، ويشمل التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريات سواء حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة" (الإعلان العالمي لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٩٣).

والتعريف الوارد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - المادة ١ (١٩٧٩)، والتي تنص على أنه: "العنف الموجّه ضد المرأة بسبب كونها امرأة أو العنف الذي يمس المرأة على نحو جائر. ويشمل الأعمال التي تلحق ضرراً أو ألماً جسدياً أو عقلياً أو جنسياً بها، والتهديد بهذه الأعمال، والإكراه وسائر أشكال الحرمان من الحرية".

وقد جاء استناد الإستراتيجية إلى المفهومين السابقين، على اعتبار أن اتفاقية سيداو هي مرجعية مصادق عليها من قبل الدول وتعتبر وثيقة رسمية وإلزامية أكثر من الإعلان العالمي، إلا أن الإعلان العالمي يتوسع في تعريفه بحيث يتطرق إلى الحماية من العنف على الصعيدين الخاص والعام بشكل واضح وصريح.

ولكن على الرغم من الدلالات والمضامين الواضحة للمفاهيم السابقة، وما تحمله في طياتها من أشكال وأنواع مختلفة للعنف الممارس ضد المرأة سواء في الحياة العامة أو الخاصة، إلا أنها جميعا تفتقر إلى عنصر الزمان، كالعنف الذي يحدث في أوقات الحروب والنزاعات

المسلحة - مثل العنف الممارس على الشعب الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي، أو في فترات زمنية وحقب تاريخية تتعاقب فيها أنظمة حكم مختلفة ذات إيديولوجيات وتوجهات ورؤى سلبية مختلفة، تجاه قضايا المرأة بشكل عام والعنف بشكل خاص. وإن جانب القصور في تلك التعاريف، يتضح أيضا في عدم إبرازها للعلاقة ما بين العنف والمراحل الحياتية المختلفة للمرأة.

تجيب الإستراتيجية على مجموعة من الأسئلة:
أولهما أوّلها: أين نحن ألان؟

واقع العنف ضد المرأة في فلسطين[٢]:

يشكل العنف ضد المرأة انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، وشكلاً من أشكال العلاقات غير المتكافئة ما بين الرجل والمرأة في المجتمع. تعتبر ظاهرة العنف ظاهرة عالمية الانتشار، إلا أنها قد تختلف من حيث الحجم والشكل من مكان وزمان إلى آخر.

توفر البيانات الكمية والنوعية الحديثة حول ظاهرة العنف، يشكل حجر الزاوية في عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات

بشكل عام، يمكن القول أنّ البيانات المتعلقة بظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني تتسم بالقصور من الناحية الكمية والنوعية؛ فمثلا تتوفر البيانات الكمية حول العنف الأسري، من خلال المسح الذي أجري من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠٠٥، ولا توجد بيانات كافية تشير إلى شكل وحجم العنف ضد المرأة في المجال العام. كما لا تتوافر بيانات حديثة، تساعد في اتخاذ القرارات عند رسم السياسات، في حين يحتاج بناء الإستراتيجية إلى معرفة حجم المشكلة وجذورها وتأثيراتها المختلفة، وإلى الآن لا تتوافر دراسات معمقة توضح أسباب المشكلة وجذورها. كما تتشتت البيانات وتتضارب ما بين المؤسسات العاملة في مجال العنف ضد المرأة، وهذا يشكل عائقا أمام تبني سياسات وتدخلات واضحة مبنية على مؤشرات وبيانات شاملة وواضحة من الناحية الكمية والنوعية لتلك الظاهرة.

هنالك نقص في المعلومات المتوفرة حول العنف، لا سيما العنف في المجال العام والعنف السياسي، كما تحتاج بيانات العنف الأسري إلى تحديث

ولغرض تبيان حجم المشكلة أوضحت عملية مراجعة الأدبيات الخاصة بالعنف الأسري، والتي صدرت عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام ٢٠٠٥، أن نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن للعنف الجسدي قد بلغت ٢٣,٣٪، في حين أن ٦١,٧٪ من النساء المتزوجات تعرضن للعنف النفسي وأفادت ١٠٪ منهن أنهنّ تعرّضن للعنف الجنسي. بما يتعلق بالعنف الأسري في قطاع غزة، أشارت دراسة جهاز الإحصاء المركزي لعام ٢٠٠٥، إلى أن

٢ مصدر البيانات حول العنف لغرض إعداد الورقة هو مسودة الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، ولمزيد من المعلومات حول واقع العنف ضد المرأة في فلسطين يرجى الرجوع إلى الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة.

٢٣٪ من النساء المتزوجات يتعرضن للعنف الجسدي، و١٠٪ من النساء يتعرضن للعنف الجنسي و٥٠ ٪ يتعرضن للعنف النفسي.

في حين أشارت دراسة حديثة إلى أن ٧١٪ من النساء يتعرضن للعنف النفسي، ٦٧٪ من النساء تعرضن لعنف لفظي، ٥٢,٤٪ تعرضن لعنف جسدي، و١٤,٥٪ من النساء- للعنف الجنسي، وأن ما نسبته ٤٤,٧٪ من النساء تعرضن لأكثر من شكل من أشكال العنف (المصدر: مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية. الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في قطاع غزة، ٢٠٠٩)

وأظهرت إحصائيات جهاز الشرطة لعام ٢٠٠٩، إلى استقبال ١١٧٣ حالة عنف، تراوحت ما بين الإيذاء الجسدي والشروع بالقتل والتهديد والاغتصاب ومحاولة الاغتصاب ومحاولة الانتحار.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، أشارت الأدبيات إلى أنّ هنالك١١ حالة قتل لإناث على خلفية ما يسمى «شرف العائلة»، ٧ منهن في الضفة الغربية و٤ حالات في قطاع غزة (منتدى مناهضة العنف ضد المرأة، ٢٠٠٩). في حين أعلنت الهيئة المستقلّة لحقوق الإنسان عن ٩ حالات قتل على خلفية «شرف العائلة « في الضفة الغربية و٤ حالات في قطاع غزة. (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩)، وهنا يمكن ملاحظة الاختلاف في البيانات باختلاف المصدر.

أشارت ورقة حقائق صدرت عن صندوق الأمم المتحدة للسكان للعام ٢٠٠٩ إلى أن ٢٣,٩٪ من النساء العاملات يتعرضن لعنف جسدي في مكان العمل. كما أشارت دراسة صادرة عن مركز إعلام ومعلومات المرأة إلى أن ٣٢,٥٪ من النساء العاملات في قطاع غزة يتعرضن للاستغلال والتمييز، وأنهن يعملن لساعات طويلة جداً وفي ظروف عمل سيئة، في حين أن ٦٨٪ من النساء العاملات أشرن إلى أنهن لا يملكن الحرية الكاملة في التصرف برواتبهن.

ولا يمكن أن نغفل عن عنف الاحتلال الإسرائيلي، الذي يمارس بحق الشعب الفلسطيني بشكل ممنهج ومستمر، حيث تعاني النساء بشكل مباشر كما الرجال من سياسة هدم البيوت، والاعتقال التعسفي، والقتل، ومصادرة الأراضي، والحواجز العسكرية، وصعوبة الوصول إلى مراكز الخدمات الصحية والتعليمية نتيجة الجدار والحواجز...الخ، مما يقلل من تمتع النساء بحقوقهن الكاملة في المواطنة.

السؤال الذي يطرح وهو أين نريد أن نكون بعد خمسة سنوات من الآن ؟

الرؤية[٣]:

نحو مجتمع فلسطيني خالٍ من كافة أشكال التمييز ضد المرأة، تتمتع فيه المرأة بحقوق وفرص متساوية للمشاركةً في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وجني الفوائد على قدم المساواة من النتائج.

٣ المصدر: مسودة الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ٢٠١١-٢٠١٥.

السياسات الواردة في الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة[٤]:

- السياسة ١: تعزيز الحماية الدولية للنساء.
- السياسة ٢: تعزيز الإطار القانوني والآليات المؤسسية لحماية النساء من العنف
- السياسة ٣: تحسين الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المقدم للنساء المعنَّفات
- السياسة ٤: تحسين الخدمات الصحية في التعامل مع حالات العنف ضد النساء
- السياسة ٥: تحسين نظام الحماية والدفاع والسلطة القضائية
- السياسة ٦: تعزيز مبدأ الوقاية من العنف في التوجه الاستراتيجي للمؤسسات العاملة في حماية حقوق النساء
- السياسة ٧: المراقبة والتقييم ومتابعة العمل على الخطة الإستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء

٤ نفس المصدر السابق.

ملخّص ثلاث دراسات

- **الاتجار بالنساء والفتيات الفلسطينيات .نماذج لعبودية العصر/ أهيلة شومر**
- **دراسة العنف ضد المرأة في محافظة طولكرم/عفاف زبدة**
- **العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي في فلسطين/نجوى ياغي**

في المادة التالية نقدم عرضاً سريعاً لأوراق ثلاثة قُدِّمت في مؤتمر معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت حول العنف وقد جرى تحريرها وتقديمها بحيث تتلاءم مع معايير النشر في دورية دراسات المرأة.

تمثل الورقة الأولى عرضاً لتقرير موجز كانت قد نشرته جمعية «سوا» عام ٢٠٠٨ بغية استكشاف قضية الاتجار بالنساء والفتيات الفلسطينيات وتحديد مشكلة البغاء القسري الذي يُفرض عليهن في الأراضي الفلسطينية المحتلّة.

عفاف زبدة، من جمعية المرأة العاملة للتنمية، تقدّم في عرضها المؤثِّرات المختلفة التي تؤدّي إلى ممارسة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني وآليات ممارسته كما آليات مواجهته من قِبل النساء المعنَّفات.

تلخّص نجوى ياغي، من مؤسسة «مفتاح»، في ورقتها دراسةً صدرت عام ٢٠٠٤ تتقصّى مدى انتشار ظاهرة العنف «المبنيّ على النوع الاجتماعي» في المجتمع الفلسطيني وماهية الخدمات المتوفرة لضحايا العنف كما تستكشف حالة التشبيك والتنسيق القائمة بين المؤسسات المزوِّدة للخدمات لضحايا العنف .

الاتجار بالنساء والفتيات الفلسطينيات: نماذج لعبودية العصر

انطلاقاً من ضرورة فهم السياق السياسي الجغرافي الحالي عند تناول قضية الاتجار بالنساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلّة، استهلّت مديرة جمعية «سوا» عرضها بالحديث عن سياسة تقييد حرية الحركة في نطاقٍ الأرض الفلسطينية المحتلة التي مارسها الاحتلال العسكري الاسرائيلي خلال الأربعين عاماً الأخيرة(١٩٦٧ – ٢٠٠٦). تمثّلت تلك السياسة في تقييد «حرية الدخول والخروج من خلال نصب نقاط التفتيش العسكرية والسواتر الترابية والخنادق والحواجز على الطرق كما من خلال البوابات والطرق الالتفافية وبناء الجدار». امتدّت تلك الإجراءات لتصل حدّ الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية وشرقي القدس ما أدّى إلى تقسيم المناطق لكانتونات منفصلة، فبات الوصول إلى المدن الكبرى صعباً وفي النتيجة أدّت سياسة الإغلاق إلى قطع أوصال المجتمع الفلسطيني وإضعاف الروابط العائلية كما إلى حرمان حوالي «٢,٤ مليون فلسطيني من الوصول إلى الخدمات التي تؤمِّن الإعالة للعائلات الفلسطينية».

ومع أن كلاً من القوانين الفلسطينية والإسرائيلية يعتبر الاتجار والبغاء من النشاطات غير القانونية، إلا أن الواقع يبيّن وجودهما بشكل نشاط غير رسمي وضيق النطاق.

وأشارت مديرة الجمعية إلى أنّه، وبناءً على الحالات التي حدّدتها الدراسة، يتم تيسير النساء والفتيات من خلال خدمات مرافقة، وبيوت البغاء في الفنادق والمنازل المستأجرة والشقق الخاصة، وشركات تنظيف. كما يتم تقديم خدمات الاتجار عبر مؤسسات بغاء خفية تعمل من خلال منازل خاصة وشقق سرية تديرها نساء فلسطينيات يشار إليهن باسم المدام أو القوّادة. تتموقع حركة هذه الخدمات عادة بين إسرائيل والضفة الغربية، وشرقي القدس وكذلك الأمر من قطاع غزة في اتجاه إسرائيل، وقد اكتشفت الشرطة، منذ عام ٢٠٠١، ثمانية بيوت بغاء في رام الله وتشير التقديرات إلى ارتفاع هذا الرقم حتى عام ٢٠٠٧.

تتراوح أعمار ضحايا الاتجار والبغاء بين العشرينيات، الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من العمر سبق لهن ان عملن سابقاً في البغاء أو تعرّضن إلى علاقات استغلال جنسي من قبل أحد أفراد العائلة أو الزوج أو عشن في وضع اقتصادي صعب أجبرهنّ على ممارسة البغاء أو كنّ ضحايا الاتجار لأغراض جنسية. وفي كثير من الحالات يكنّ طالبات من الجامعات أو الكليّات الفلسطينية ويأتين من عائلات مستقرة. وقد رُصِدَ عددٌ من الحالات، في رام الله على وجه الخصوص، لفتيات مراهقات في سن المدرسة يعملْن في البغاء.

خرج التقرير بتوصيات عديدة أهمّها

إن منظمات المجتمع المدني مدعوّة للقيام بما يلي:

- المناداة بسن قانون من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني يصنف البغاء ألقسري كعنف جنسي ويكفل أن تتم معاملة الفتيات والنساء كضحايا للجريمة وليس كجناة.
- إعداد بحث جديد ومعمق يستكشف أبعاد قضية البغاء والاتجار بالبشر لأغراض جنسية من ألأراض الفلسطينية المحتلة وإليها.
- دعم الحركات الدولية التي تنادي بتبني تعريف أكثر شمولية لمفهوم "الاتجار بالبشر"، بحيث يغطي الاتجار الداخلي.
- تكوين شبكة عمل بين منظمات المجتمع المدني الفلسطينية التي تتعامل مع البغاء القسري والاتجار بالنساء والفتيات لأغراض جنسية ومنظمات المجتمع المدني في الخارج، بما يشمل المنظمات في البلدان التي تأتي منها الحالات وتلك التي تستقبلها.
- توثيق حالات البغاء القسري والاتجار بالفتيات والنساء لأغراض جنسية في ضوء توفر فهم مشترك للمصطلحات المستخدمة في إطار قانون حقوق الإنسان. ويتوجب بناء آليات تعاون وتنسيق بين منظمات المجتمع المدني في رصد الحالات وتوثيقها.

إن المؤسسات الحكومية الفلسطينية مدعوّة لأن تقوم بما يلي:

- صياغة قانون، بمشاركة نشطة من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وبخاصة المنظمات النسوية، لكي يتبناه المجلس التشريعي، يصنف البغاء القسري كعنف جنسي ويكفل أن تتم معاملة الفتيات والنساء كضحايا للجريمة وليس كجناة.
- دعم مسؤولي إنفاذ القانون الفلسطينيين وتزويدهم بالتدريب والتوجيه اللازمين لحماية النساء والفتيات ضحايا الاستغلال الجنسي والتعامل معهن باحترام لحقوقهن الإنسانية.

إنّ منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية الفلسطينية مدعوّة معاً لأن تقوم بما يلي:

- اتخاذ تدبير وقائي من خلال إعداد برامج للتوعية تستهدف الرجال والنساء والشباب حول القضايا المتعلقة بالبغاء القسري والاتجار البشر وحقوق المرأة الإنسانية، وكذلك أثر البغاء والاتجار على الضحايا.
- إقامة وتعزيز خدمات الدعم، بما في ذلك البيوت الأمنة، من أجل حماية النساء والفتيات ضحايا البغاء والاتجار وتيسير إعادة دمجهن في المجتمع.

دراسة العنف ضد المرأة في محافظة طولكرم

صدرت هذه الدراسة عن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية عام ٢٠٠٥ وقدّمت عفاف زبدة ملخّصاً لها في المؤتمر حيث عرّفت عنها بكونها دراسة نوعية تتطرق إلى الأنواع المختلفة والمتعددة من العنف الاجتماعي(جسدي، نفسي، جنسي، اقتصادي..الخ) إضافة إلى العنف السياسي. وتم النظر إلى العنف ضد المرأة كعملية(process) لها أبعادها النفسية والاجتماعية والسياسية. أشارت الباحثة إلى أنّ من الأهداف الرئيسية للدراسة فحص كيفية ومدى تأثير العنف السياسي(الاحتلال) على العنف الاجتماعي والتعرف على مؤثرات الأنظمة المختلفة(سياسية، اجتماعية، ...) على العنف ضد المرأة بالإضافة لفحص الآليات التي يتم من خلالها ممارسة العنف وكذلك الآليات التي استخدمتها المبحوثات لمواجهة العنف الممارَس تجاههنّ. ومن نتائج الدراسة كما وردت في الملخص ما يلي:

- أنّ العنف السياسي قد أدّى إلى العنف الاجتماعي، وبالذات العنف النفسي والاقتصادي، وأنّ تغيّر وتعدد أدوار المرأة في المجتمع، وقيامها بأدوار الرجل في حال غيابه(اعتقال، مطاردة، العمل والنوم داخل إسرائيل، استشهاد، هجرة،.....) لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير وجهة نظر المجتمع الدونية عن المرأة.
- عدم قدرة النساء على اتخاذ قرارات خاصة بالأسرة في حال غياب زوجها كان ناتجاً عن عدم تعود النساء على أخذ قرارات أو المشاركة في صنع القرار في الأسرة منذ الصغر، وخوفها من لوم المجتمع لها في حال كانت قراراتها غير مناسبة لتوقعات المجتمع .
- غياب الدور الإنتاجي للرجل يعمل على إدخال الأسرة في دوامة من العنف الاجتماعي ضد المرأة والأطفال، وأن هذا العنف ناتج عن مقاومة الرجل ورفضه لتغيير أو تغييب دوره الذي أنشِئَ عليه اجتماعيا ليقوم به؛ وقد أظهرت النتائج الكثير من المشاكل النفسية عند الرجل نتَيجة رفضه أن يكون في مكانٍ "خُصِّصَ" للمرأة من قِبَل المجتمع.
- العنف موجود في مختلف الطبقات الاجتماعية ولكنه يختلف في أشكاله ودرجاته، وتزداد حدّة العنف كلما تدنّى تعليم المرأة، وفي حال الزواج المبكر، وفي الأسر الفقيرة، ويقلّ العنف الجسدي في حال تعليم المرأة مع الإبقاء على العنف الجنسي واستغلال الرجل لصلاحياته التي منحها إياه المجتمع وكذلك الأمر بالنسبة للعنف الاقتصادي.
- تختلف آليات المواجهة التي تستخدمها النساء المعنَّفات، وقد أظهرت النتائج أن النساء الأقل تعلما والأكثر فقرا(والنساء الريفيات) أكثر توجها للمؤسسات لمساعدتها وبالذات الشؤون الاجتماعية . على عكس النساء المتعلمات ومن الأسر الميسورة نادرا ما تصل المؤسسات وتبقى المشكلة محصورة خوفا من عائلتها والمجتمع.
- قلة وغياب المؤسسات التي تعنى بالمرأة المعنَّفة من جميع الجوانب النفسية والاجتماعية والمادية، يؤدي إلى تردد النساء في الإفصاح عن مشاكلهن خوفها من كشفها دون معالجة

ودفع ثمن كشفها من الأسرة والمجتمع . وتم التأكيد من المرشدات والمعنَّفات أن الإرشاد غير كافٍ على الرغم من أهميته.

في أسباب العنف وتكرار حدوثه تحدثت الباحثة عن أسباب ذاتية وموضوعية منها:

- أسباب تتعلق بالمبحوثة: الزواج المبكر، التعليم المتدني، عدم إحساسها بقدراتها الكامنة، عدم قدرتها على مواجهة معنِّفها، عدم قدرتها على أخذ قرار، عدم إنجابها لأطفال، المرض، الإعاقة، غياب المعرفة والمهارة، وضعف ثقتها بنفسها.
- أسباب تتعلق بالأهل: الفقر، التمييز بين الذكور والإناث، عدم وجود أهل من الدرجة الأولى، الخوف من المجتمع، عدم مساندة الأهل للمعنَّفة، السكن في أسرة ممتدة.
- أسباب تتعلق بالزوج: مشاكل سلوكية ونفسية، عاطل عن العمل، عجز جنسي، اعتقال، الزوج معنَّف سابقا من قبل أهله، رفض الرجل للتغيير في دوره الإنتاجي
- أسباب تتعلق بالمجتمع: رفضه للمطلَّقة، العادات والتقاليد وتحديد حركة المرأة، عدم وجود شبكات اجتماعية لحماية المعنَّفة
- أسباب تتعلق بالاحتلال: الإغلاقات، الاجتياحات والعقاب الجماعي، المطاردة، الاعتقال، الفقر وفقدان فرص العمل .
- قلة أو غياب المؤسسات ...هناك محدودية في المؤسسات التي تحمي المرأة كمّاً ونوعاً، فالخدمة الموجودة هي خدمة إرشاد ومن المرأة العاملة فقط ومحدودة.

خَلُصَت الباحثة في نهاية الدراسة إلى أنّ عملية التغيير الاجتماعي هي عملية بطيئة وتراكمية ولا يمكن رصد أيّ تغيير ذي أهمية خلال فترة قصيرة من الزمن. وأجملت حزمة من التوصيات، قد أطلقتها الدراسة من أجل العمل على إحداث التغيير المطلوب على صعيد مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة، أهمُّها:

- فتح مراكز إرشاد للأسرة، لرفع مستوى الوعي المجتمعي وتأهيل مرشدين ومرشدات في التعامل مع القضايا المختلفة.
- فتح مراكز إيواء لبعض المعنَّفات اللواتي تتطلب حالتهن ذلك.
- وجود أشخاص مؤهَّلين في دائرة الإرشاد الأسَري في المحاكم الشرعية، يسهّل على النساء التعبير عن مشاكلهن، إذ أن المحكمة تعتبر الأكثر تقبلا للرجال من المؤسسات الأخرى لمعالجة المشاكل الأسرية .
- التركيز في وسائل الإعلام على نماذج نسوية إنتاجية، وعلى نماذج عائلية حيث يتشارك الرجل والمرأة في أداء الأدوار المختلفة.
- تدريب الأجهزة الأمنية، وبالذات الشرطة، على كيفية التعامل مع قضايا المرأة التي تصل إليهم، وتحديداً قضايا العنف، هام جدا في تفهم المرأة المعنفة واحترام حقوقها.
- وجود أبحاث نوعية تكشف الكيفية التي يقوم فيها الاحتلال بإعادة إنتاج العنف السياسي والاجتماعي وترجمتها ونشرها في الأوساط الدولية من اجل تغيير وجهة نظر العالم عن القضية الفلسطينية، وإعادة النظر في مفاهيم العنف في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- أظهرت النتائج أن مشكلة البطالة كانت سبباً رئيسياً لممارسة العنف ضد المرأة، وتُعتبر البطالة قضيةً سياسية في الدرجة الأولى، حيث عملت إسرائيل طوال السنوات السابقة على إلحاق وتبعية الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها، وبالتالي تحديد الفرص والمشاريع

والمصانع للشعب الفلسطيني، وهذا يتطلب الكثير من العمل السياسي من اجل الاستقلال الاقتصادي، وكما أن الفساد وعدم وجود نظام المسابقة الوظيفية في معظم المؤسسات الفلسطينية سواء التابعة للسلطة أو الأهلية ساهم في تفاقم المشكلة.

العنف المتعلّق بالنوع الاجتماعي في فلسطين

تحدّثت ياغي في البداية عن السياق الذي يحدث فيه العنف على أساس النوع الاجتماعي حيث ربطت الدراسة ما بين الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبين حالات العنف التي تتعرّض لها النساء والفتيات الفلسطينيات في ظل سياسات الاحتلال. وأشارت ياغي إلى أن المجتمع الفلسطيني(حسب تحليل الباحثة) يعاني من نوعين من العنف(منفصلين ومترابطيين في الوقت نفسه)؛ أوّلهما سياسة الاحتلال الإسرائيلي القمعية من قتل ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وفرض العزلة والقيود على الحركة، والثاني يصنَّف تحت خانة «العنف الأبوي المحافظ». في المحصّلة، تقع المرأة الفلسطينية «تحت نظام متكامل من العنف يتقاطع فيه النوعان الاحتلالي والأبوي». وأوضحت ياغي أنّ هنالك علاقة واضحة ما بين العنف العسكري والعنف الاقتصادي والاجتماعي الذي يمارسه الاحتلال في المجتمع الفلسطيني، وبين ارتفاع حدة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وتعتبر الباحثة أن «عدم وجود نظام تحويل مناسب أو قواعد راسخة للعمل» هو من أصعب التحدّيات إذ أنّ نظام التحويل المعمول به هو نظام يعتمد على العلاقات الشخصية بين مزوِّدي الخدمات المطّلعين، بالإضافة إلى عدم وجود خدمات خاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في المناطق الريفية أو المعزولة حيث تتركز الخدمات في المدن الرئيسة فقط. ويرى مزوِّدو الخدمات أن هذا النظام غير قادر على التعامل مع قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي بسبب النقص في الأدوات والخبرة لدى مُقدِّمي خدمات الإرشاد المدرسي التي توفرها وزارة التعليم والتعليم العالي، أو الخدمات التي توفرها وزارة الصحة. من هنا توصي الدراسة بالتدريب على قواعد الرعاية والدعم، وتخصيص الموازنات من الحكومة من أجل تأسيس مثل هذه الخدمات، وتعزيز الشبكة القائمة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية. تأتي توصيات الدراسة بعد العرض المفصل لبعض الانجازات التي قامت بها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتركز على برامج التوعية، والاستشارات القانونية، وتشيد ببعض المبادرات التي قامت بها بعض المؤسسات غير الحكومية على صعيد التنسيق والتشبيك، وتشكيل الجماعات الضاغطة على صانعي القرار. ولكنها، وضمن توصياتها، تعطي الأولوية لضرورة بناء نظام مرجعي وبروتوكولي فاعل، الذي يعزز آلية توفير الخدمات وتنمية السياسات والتشبيك على أساس رسمي. ثم تعود لتشدد على ضرورة البحث عن المزيد من سياسات طويلة الأمد وسياسات الضغط والتأثير وجهود اجتماعية تعبوية، يمكن من خلالها الحفاظ على مساواة النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، وصولا إلى التغيير الاجتماعي بشكل شمولي، وذلك عبر دعمها بمبدأ سيادة القانون ورفع الحصانة عن مرتكبي الجرائم. أما على المستوى الإقليمي، فقد أشارت الدراسة إلى أن القضايا المتعلّقة بحقوق الإنسان والإصلاح القانوني والتعليمي، بالإضافة إلى مواجهة الصورة النمطية الثقافية والخاصة بالنوع الاجتماعي، يمكن لها أن تشكّل منبراً لاطلاق مبادرات إقليمية أكبر لصالح المرأة، بما يقوّي الروابط مع المبادرات العالمية الأخرى. إلا أن هذه المبادرات لا يمكن أن تثمر ما لم تكن مدعّمةً(حسب الدراسة) بتطبيق حلول شاملة وعادلة ودائمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والوصول إلى حلول دائمة وعادلة حول الحدود، والمستوطنات

واستغلال المصادر الطبيعية ووضع القدس واللاجئين. كما ترى الدراسة أنه، وفي الحالة الفلسطينية، يمكن الاستفادة من قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ القاضي بحماية النساء في أوقات النزاع المسلح، والذي يضمن مشاركة النساء في التوصل إلى حلول دائمة في مناطق النزاع، والاستفادة من خبراتهن ووجهات نظرهن من خلال المفاوضات، للضغط نحو نيل المرأة حقوقها السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية.

جداول إحصائية منتقاة من عرض قدمه أشرف حمدان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) في المؤتمر

شكل ١: نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن على الأقل لمرة واحدة لأحد أفعال العنف من قبل الزوج حسب أشكال العنف المختلفة والمنطقة، ٢٠٠٥

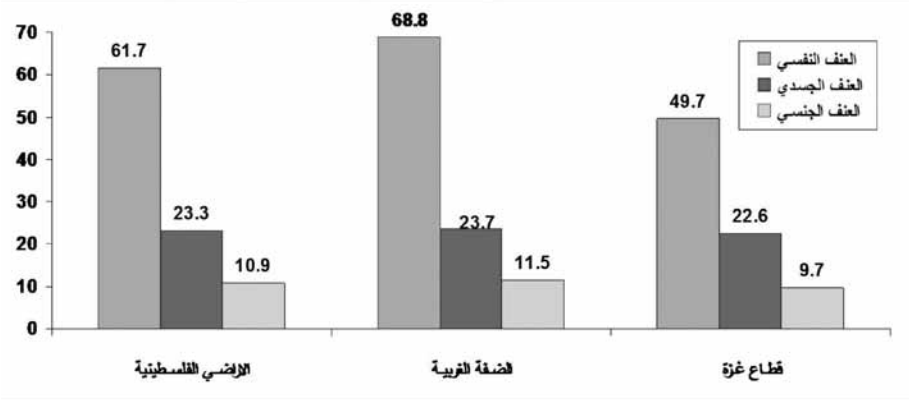

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥-٢٠٠٦

شكل ٢: نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن على الأقل لمرة واحدة لأحد أفعال العنف من قبل الزوج حسب أشكال العنف المختلفة ونوع التجمع، ٢٠٠٥

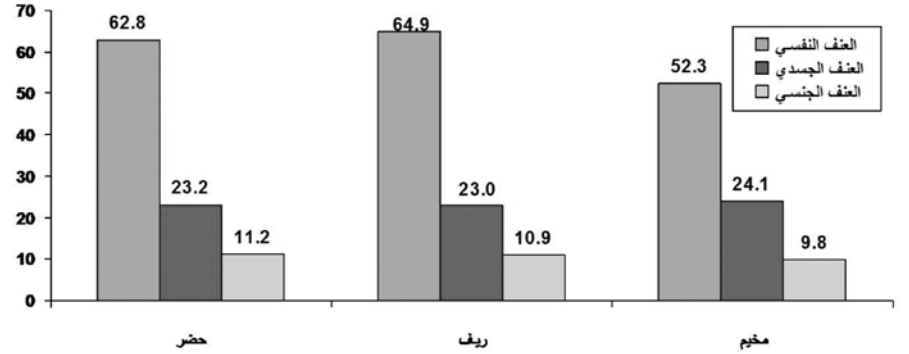

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥-٢٠٠٦

شكل ٣: نسبة النساء (١٨ سنة فأكثر) غير المتزوجات واللواتي يسكنَ مع الأسرة وتعرضن على الأقل لمرة واحدة لأحد أفعال العنف حسب أشكال العنف المختلفة والمنطقة، ٢٠٠٥

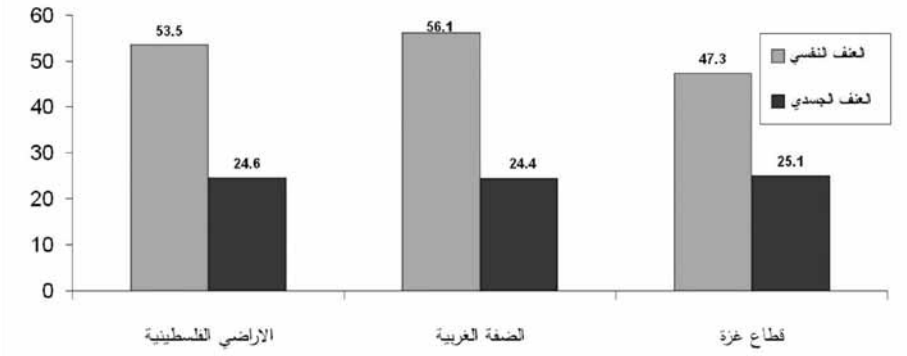

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥-٢٠٠٦